هذه السلسلة

أدت التطورات التي صاحبت العولمة وكذا التطورات الناتجة عن ثـورة المعلومـات والاتصالات والمواصلات إلى بروز العالم كقرية كونية يتأثر فيها الجزء بالجزء الآخر، فكـل الأجزاء هي جوار، ولا يستطيع أن ينأى فيها جزء بنفسه وبما يدور داخله عن باقي الأجزاء، ولو أراد، فلا يوجد حقيقةً داخل وخارج في عالم اليوم المعولم، فالتـأثير متـداخل والحلقـات متشابكة.

وفي خضم هذه التحولات أصبحنا نعرف ما يسمى بالظواهر العالمية التي تعيشها كـل أجزاء القرية الكونية وتخبر تأثيراتها وتحيا دلالاتها. ومع صعود هذه الظواهر العالمية جاءت استجابة العديد من مراكز البحث ودوائر الأكاديميا وكذا منظمات المجتمع المدني في الغـرب في شكل إصدار تقارير اختارت أن تنعتها بسمة "الدولية" أحياناً "والعالمية" أحياناً أخرى علـى أساس أنها تتناول بالرصد والتحليل الظاهرة أو القضية محل الدراسة في بلدان القرية الكونيـة المختلفة ومنها مصر والدول العربية، بعضها أو كلها .

ولما توالى إصدار مثل هذه التقارير، ولما أصبح العديد منهـا دوري يتـابع تطـور الظاهرة من عام إلى عام ويقارنها في بلدان العالم المختلفة، ارتأى مركز البحوث والدراسـات السياسية أهمية أن يضحي جزءً ثابتاً من برنامجه البحثي طرح هذه التقارير على مائدة الحوار بغرض تحقيق أهداف ثلاثة :

أولاً : إتاحة الفرصة سواء للقارئ العادي أوالباحث المتخصص في العالم العربي أن يتعـرف على تقارير تتمتع بسمعة طيبة وتتناول قضايا وظواهر لا تبعد عـن واقعـه اليـومي المعاش ولكنها مكتوبة باللغة الإنجليزية وربما لا تكون متداولة على نطاق واسـع فـي المنطقة العربية.

ثانياً : تقديم ساحة لعرض طيف واسع من وجهات النظر العربية في الظواهر محور التقارير بصفة عامة، وفي دلالاتها بالنسبة لمصر وللدول العربية بصفة خاصة، وهي وجهـات نظر قد تكون غائبة كلها أو بعضها عن التقارير كونها صادرة عن جهات غربية حتـى لو كانت هذه الجهات تستعين ببعض الباحثين العرب، فالعدد الصغير ومن ثم الانتماءات الفكرية المحدودة لهؤلاء المشاركين لن يسمح بالضرورة بعرض رؤى عربيـة حـول الظاهرة تتسم بقدر أكبر من الشمول.

ثالثاً : توفير قاعدة للتواصل ومد جسور التعاون بين مراكز البحث والباحثين والأكاديميين من مصر ودول عربية أخرى، من جانب، وبين نظرائهم فى الغرب، من جانب آخر، لتبادل الخبرات ووجهات النظر حول ظواهر وقضايا ذات اهتمام مشترك .

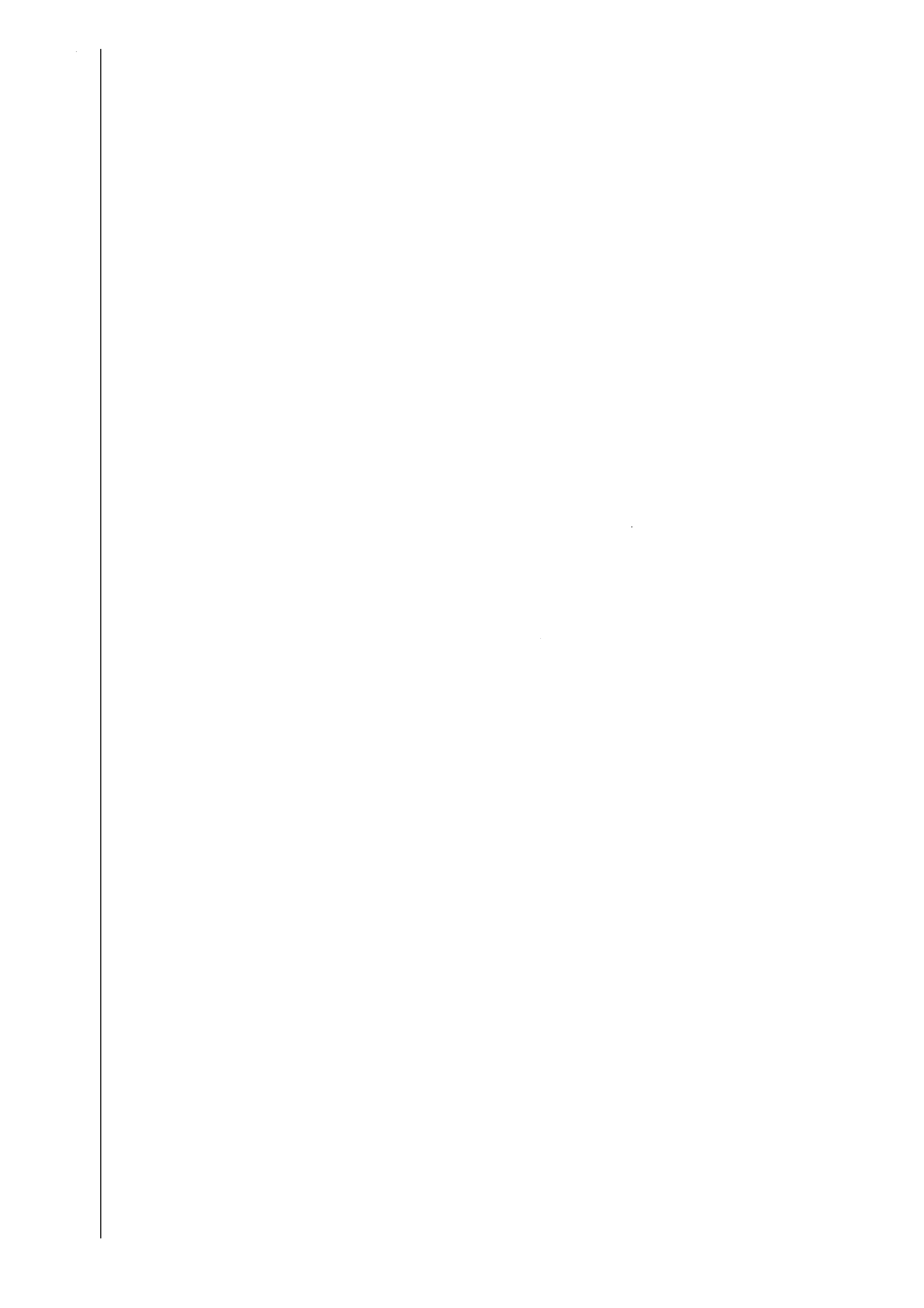
وتحقيقاً لهذه الأغراض يعتزم المركز انتخاب مجموعة من التقارير الدولية التى تتعرض لتحولات وظواهر عالمية تمسنا وتهمنا فى دائرتنا المصرية والعربية لعقد ندوات حولها نختار لها مجموعة من خيرة المتخصصين والباحثين المصريين والعرب نجمعهم، كلما أمكن، مع كاتبى التقرير من الباحثين الغربيين، وكذا تدشين سلسلة من إصدارات المركز تحت عنوان "رؤى مصرية لتحولات عالمية" لنشر أعمال كل ندوة من عروض للتقارير ومداخلات ومناقشات حول الظاهرة محل الدراسة فى سياقها الدولي ودلالاتها بالنسبة لمصر والدول العربية، وكذا ترجمة فصول منتخبة من التقارير، كلما أمكن، تكون لها صلة مباشرة بمتابعة الظاهرة محور التقرير فى مصر والبلدان العربية .

وبين يدى القارئ الكريم فى هذا العدد باكورة إصدارات هذه السلسلة وهى الندوة التى تناولت بالمناقشة والتحليل التقرير الدولى للفساد ٢٠٠٣ والصادر عن منظمة الشفافية الدولية .

سلسلة رؤى مصرية لتحولات عالمية

العدد (٢)

خمسون عاماً على مؤتمر باندونج



سلسلة رؤى مصرية لتحولات عالمية

العدد(٢)

خمسون عاماً على مؤتمر باندونج:

المنطلقات – الدلالات –النتائج

أعمال الندوة التي عقدت يوم ١٧ مايو ٢٠٠٥

إبراهيم نصر الدين
إسماعيل صبري مقلد
بهجت قرني
حلمي شعراوى
عبد الله الأشعل
على الدين هلال
محمد السعيد إدريس
مصطفى كامل السيد
نادية مصطفى
نبيل بدر

إعداد وإشراف
نادية مصطفى

تحرير
ناهد عز الدين

٢٠٠٦

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

تليفون: ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٦٧٦٩٥١ فاكس: ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٧٠٣٧٦٩
٥٦٧٦٤٨٦ – ٥٧٠٣٧٦٩
E-mail: cen_cprs@yahoo.com
info@cprs- Egypt.org
Website:www.cprs-Egypt.org

المحتويات

مقدمة العدد

إن التحولات العالمية الجارية فى ظل العولمة – والتي ترصدها تقارير دوليـــة متنوعـــة – ليست إلا وجهاً لعملة ذات وجهين. أما الوجه الآخر هو أحداث عالمية سابقة دشنت لتحولات مارست تأثيرها على هيكل النظام الدولي وتفاعلاته النظمية.

وإذا كان العدد الأول من سلسلة رؤى مصرية لتحولات عالمية كان موضوعه قضية الفـــساد التي يتناولها تقرير الشفافية الدولية، فإن المركز تابع اهتمامه بالقضايا العالمية، ولقد عقد في ســبتمبر ٢٠٠٣ مؤتمراً دولياً لمناقشة الإصدارين الأول والثاني عن المجتمع المدني العالمي الـــذي تـــصدره جامعة لندن للاقتصاديات (L.S.E) كما عقد المركز ندوة فى أبريل٢٠٠٣ لمناقشة التقارير الـــصادرة عن منتدى ديفوس (يناير ٢٠٠٣) و منتدى بورتو أليجرو لمناهضة العولمة. ولقد قاربت على الانتهاء عملية إعداد أعمال هذين النشاطين للنشر فى إصدارات خاصة ملحق بهـــا تعليقـــات مكتوبـــة علـــى التقريرين الثالث والرابع عن المجتمع المـــدنى العـــالمى وعلـــى أعمـــال ملتقيـــا منتـــدى ديفـــوس. (٢٠٠٤/٢٠٠٥).

أما عن الوجه الآخر للعملة وهو ذاكرة التحولات العالمية وامتداداتها التاريخيـــة الـــسابقة، فلقد احتل بدوره حيزاً فى اهتمامات المركز. فكانت ندوة ثلاثون عاماً على حرب أكتوبر والتـــى تـــم نشر أعمالها فى كتاب، ثم جاءت ندوة خمسون عاماً على مؤتمر باندونج. هذا العدد من سلسلة رؤى مصرية لتحولات عالمية، يتضمن أعمال هذه الندوة وبذا تصبح هذه السلسلة ساحة للتأمـــل والتـــدبر سواء فى الراهن/ الجارى من قضايا التحولات العالمية أو جذور هذه التحولات وآفاقها المستقبلية.

وتشكر إدارة المركز الجمعية العربية للعلوم السياسية ولجنة العلوم السياسية فى المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون على تعاونهما فى عقد أعمال هذه الندوة.



الكلمات الافتتاحية

د/ نادية مصطفى

مدير مركز البحوث والدراسات السياسية

د/ كمال المنوفى

العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

د/ إسماعيل صبري مقلد

عضو لجنة العلوم السياسية –

المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون

- **الدكتورة /نادية مصطفى:**

أهلاً بحضراتكم في الجلسة الافتتاحية لندوة موضوعها "خمسون عاماً على مؤتمر باندونج" وهي الندوة التي ينظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بالتعاون مع لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون والجمعية العربية للعلوم السياسية.

أشكر الدكتور/على الدين هلال رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية ومقرر لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة على اقتراحه أن يتم عقد هذه الندوة بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات السياسية، وأن يتم الاحتفاء بهذه المناسبة الهامة والتي توافق مرور ٥٠ عاماً على مؤتمر باندونج؛ هذا الحدث السياسي العالمي الذي كان له تأثير كبير على سياسة مصر الخارجية.

ونحن الآن في لحظة فارقة حيث تواجه دول العالم الثالث- أو دول الجنوب - تحديات في مجال الاستقلال الوطني والسيادة، إلى جانب ما تواجهه من تحديات تنموية وتحديات في مجال الحريات السياسية والمدنية وحقوق الإنسان. وفى نفس الوقت الذي كان مؤتمر باندونج لحظة فارقة في حينها نحو الاستقلال الوطني ونحو مشروعات التنمية المستقلة ونحو بناء دول ما بعد الاستقلال على أسس من الحرية المأمولة بعد الحصول على الاستقلال السياسي، ويأتي التساؤل الآن حول ما حدث من تطورات على الصعيد السياسي والاقتصادي والمجتمعي الداخلي في بلدان العالم الثالث طوال نصف قرن، وأيضاً في ظل التطورات في النظام الدولي المحيط؟ ماذا عن حركة عدم الانحياز؟ ثم حركة المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد في نطاق حوار الشمال - الجنوب والجنوب- الجنوب؟

لم تكن لهذه اللحظات والتطورات دلالاتها بالنسبة للسياسات العالمية فقط ولكن أيضاً كان لها دلالاتها بالنسبة لمدارس واتجاهات ونظريات دراسة هذه السياسات العالمية وموضع العالم الثالث والجنوب منها، ولذا شهد النصف الثاني من القرن العشرين نمواً فى الدراسات التنموية ونظريات التنمية وفى دراسات النظم المقارنة وفى دراسات السياسات الخارجية المقارنة والتي أفسحت مجالاً هاماً وأساسياً لما يتصل بالعالم الثالث والدول النامية فضلاً عن تطور منظورات خاصة بهذا المجال وعلى رأسها منظور التبعية والدعوة إلى منظورات حضارية مقارنة.

وقبل أن أنهى هذه الكلمة أقول إنه إذا كان يبدو للبعض ونحن نعقد هذه الندوة حول خمسون عاماً على مؤتمر باندونج، أن اهتمامنا بمثل هذا الموضوع إنما يأتى في نطاق العلاقات الدولية فإنه يأتى أيضاً فى نطاق الاهتمام الواجب والضروري بما يحدث في الداخل الآن في دول الجنوب أو معظمها وخاصة الدول العربية والإسلامية من تطورات وتفاعلات نحو مزيد من الحرية والديموقراطية. إلا أنه من وجهة نظري فإن هذه الندوة بتركيزها على هذا البعد الدولي العالمي الذي يدخل فيه الجنوب أو العالم الثالث طرفاً أساسياً أو ربما فاعلاً أساسياً إنما يقع في صميم الاهتمامات الداخلية أيضاً، حيث أضحت الحدود واهية الآن بين ما هو داخلي وما هو خارجي في ظل المشروع الإمبراطوري الأمريكي العالمي وتدخلاته في جميع أرجاء العالم وبكل أنواع الأدوات الممكنة ومن بينها أداة التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان، هذا ناهيك عن أن عملية الديمقراطية هي عملية ذات وجهين لا تستقيم

الحرية بدونهما؛ حرية للأفراد والمجتمع في اختيار النظم واختيار السياسات وهي أيضاً وبدون شك حرية للوطن واستقلاله. وبدون الأخير لا يستقيم الأول وبدون الأول لا يستقيم الأخير.

إن الجنوب بمستوياته المتنوعة التي تجعل من بعضه عالم رابع ومن بعضه الآخر قوى تنافسية جديدة صاعدة على الصعيد الاقتصادي تتجاذب أطرافه تحالفات فرعية وترتيبات عبر إقليمية جماعية عديدة تحول أحيانا دون فاعلية الحركة الجماعية لدول الجنوب وأذكر على سبيل المثال الشراكة الأورو-متوسطية ولقاءات القمة الأورو- آسيوية، الأورو- إفريقية، وهناك بوادر توالت مؤخراً مثل قمة كوالامبور لحركة الآسيان وأخيراً القمة العربية اللاتينية التى عقدت منذ عدة أيام، وجميعها تدفع للتساؤل: هل هذه مؤشرات جديدة لمحاولة تفعيل حركة جماعية على صعيد الجنوب للتصدي في هذه المرة للهيمنة الأمريكية مثلما كانت باندونج محاولة للتصدي للثنائية القطبية وانقسام العالم إلي عالمين ونموذجين متنافسين؟.

جميع هذه الأمور لابد وأن تتطرق إليها أعمال الندوة بطريقة أو بأخرى وإلى غيرها من القضايا، واعتقد أن الأساتذة الذين نشرف بمشاركتهم معنا في هذه الندوة سواء في جلستي العمل أو الحلقة النقاشية سوف يقدموا إثراءاً للنقاش حول هذه الأمور في هذه اللحظة التاريخية الفارقة التي لا ينفصل فيها الداخلي عن الخارجي في حركة دول العالم الثالث بصفة عامة أو دول الجنوب بصفة خاصة.

وأخيراً لابد أن أتوجه بالشكر للدكتور العميد/ كمال المنوفي، وجزيل شكري وتقديري واعتزازي للدكتور/ إسماعيل صبري مقلد وهو أستاذ قدير في العلاقات الدولية ورائد تعلمنا من كتبه وآرائه الكثير. وأريد أيضاً أن أسجل شكري للدكتورة / ناهد عز الدين لمساعدتها في تنسيق هذه الندوة. كما أشكر أ/ مروة عيسى المنسقة التنفيذية للمشروعات فى المركز على قيامها على تنفيذ عقد هذه الندوة.

- **الدكتور/ كمال المنوفي:**

أهلاً بكم جميعاً في رحاب كلية الاقتصاد في مستهل أعمال هذه الندوة التي تهدف إلى تبادل الآراء حول الدلالات المختلفة لهذا الحدث الكبير" مؤتمر باندونج ١٩٥٥ " خصوصاً في ذلك الوقت الذي نعيش فيه والذي لا يحتاج سوى للأقوياء.

وأولى هذه الدلالات التي أشير إليها تتعلق بإرادة الفعل أو العمل الجماعي فالإرادة مبادرة وإقدام وجسارة ومثابرة، وأحسب أن الإرادة بهذا المعني توافرت لدى عدد من القيادات للدول الإفريقية والآسيوية في ذلك الوقت من الزمان فكان انعقاد مؤتمر باندونج الذي شارك فيه أكثر من ألف شخص يمثلون خمسين دولة هي كل العالم في ذلك الوقت إضافة إلى ممثلين عن ٣٠ حركة مقاومة ضد الاستعمار وأعلن هذا المؤتمر نهاية عصر الاستعمار التقليدي المباشر وبداية تحرر الرجل الملون في إفريقيا وآسيا من رق وسيطرة الرجل الأبيض.

وها هو الاستعمار التقليدي يعود في صورة سافرة في الفترة الأخيرة على نحو ما حدث في العراق وعلى نحو ما حدث من قبل في أفغانستان وهو يستحضر **الدلالة الثانية** ويثير السؤال: هل بوسع الدول الإفريقية والأسيوية أن تلتئم مرة أخرى على غرار ما حدث في باندونج لتطلق صيحة مدوية بإنهاء الاحتلال الأنجلو-أمريكي للعراق وإنهاء الاحتلال الأمريكي في أفغانستان؟ سؤال يقودني إلي **الدلالة الثالثة** لهذا الحدث الكبير، وهي تلك التي تتصل بطبيعة النظام الدولي فكان النظام الدولي عندما عقد مؤتمر باندونج يقوم على القطبية الثنائية التي أتاحت بطبيعة الحال هامشاً من المناورة وحرية الحركة والفعل المستقل أمام الدول الإفريقية والآسيوية، وقد تغير النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي وهناك خلاف في الرأي حول ما إذا كان قد تبلور نظام قطبي جديد وعلى أي صورة أتى مثل هذا النظام. حيث يرى البعض أن هذا النظام قد تبلور بالفعل ليصبح نظام أحادي القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وتضيق معه -إلي حد كبير- فرص المناورة والفعل المستقل أمام دول الجنوب، فيما يرى البعض الآخر أن النظام الدولي الجديد لم يتشكل بعد ومازال في حالة سيولة ولم تتحدد له هيئة واضحة المعالم، وفي حالة السيولة يسهل عمل أي شيئ مثلما يصعب عمل أي شيئ.

الدلالة الرابعة والأخيرة هي دلالة تتعلق بمفهوم العالم الثالث فبرغم تهافت المستوى الأيديولوجي والإستراتيجي الذي أسفر عن ذلك المؤتمر – مؤتمر باندونج – من توصيات وما شهده من مداخلات إلا أنه تمخض عن ظهور مفهوم العالم الثالث ليتوقف هذا العالم الثالث عن أن يكون مادة للاستغلال ومورداً للمواد الأولية إلا أن نصف القرن الماضي شهد أفول نجم العالم الثالث وإخفاق هذا العالم – بإجماع كل الآراء– فى حل مشاكله الجوهرية (الغذاء، الفقر، الجوع، التخلف) وهزيمة رموز المقاومة في هذا العالم (رحيل عبد الناصر ونكروما وسيكوتوري ونيريري وبومدين) وتفجر الصراعات العرقية التى أكلت الأخضر واليابس بل وقوضت بنية الدول في عدد من البلدان الإفريقية، كما حل سوهارتو محل سوكارنو في إندونيسيا ليودي بالبلاد إلي طريق التبعية للغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية. ورحل ماوتسي تونج ليظهر بعده جيل جديد يمضي بالصين في

طريق الاقتصاد الاشتراكي ويرحب بمشاركة رجال الأعمال في دوائر صنع القرار ويفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ويلح في طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن قبل تبنت ماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة نماذج تنموية تفسح المجال للنشاط الاقتصادي الخاص ونقلت التكنولوجيا الحديثة لتبدأ حيث انتهي الآخرون ثم تطورها في مرحلة لاحقة وتقصي الدولة عن حلبة الإنتاج ليقتصر دورها على التنظيم والرقابة والمساندة.

أسفر كل ذلك عن تحول الدراما الآسيوية إلى المعجزة الآسيوية غير أننا نلاحظ أنه بقدر ما تتيح العولمة لدول الجنوب من فرص سوانح بقدر ما تفرض عليها من تحديات ومخاطر الهيمنة الأمريكية. وأحسب أن دول الجنوب فرادي لا تستطيع أن تواجه تحديات العولمة ولا أن تتحمل مخاطرها، فهل بوسع هذه الدول أن تعاود السير على نهج باندونج في المستقبل القريب ؟ واترك الإجابة على هذا السؤال للزمن لأن الزمن هو الكفيل بالإجابة عليه.

- **الدكتور /إسماعيل صبري مقلد.**

يسرني ويشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الأستاذ الدكتور/ على الدين هلال وبالنيابة عن لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة أن أتوجه بعميق الشكر لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ممثلة في عميدها الفاضل الدكتور/ كمال المنوفي والأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى مديرة مركز البحوث والدراسات السياسية على استضافتها الكريمة بهذه الاحتفالية التي تعقد اليوم بمناسبة مرور خمسين عاماً على باندونج، فهذه المناسبة التاريخية لها مغزاها ولها دلالاتها، وقد عبرت مجموعة الدول الإفريقية والآسيوية التي تجمعت في هذا المؤتمر منذ خمسين عاماً عن انعقاد إرادتها المشتركة في ذروة اشتداد الحرب الباردة وتفاقم حدة الصراع الإيديولوجي الاستقطاب الدولي وهيمنة القطبية الثنائية على أجواء العلاقات الدولية بشكل غير مسبوق. ومع ذلك كانت هناك إرادة التحدي للاستعمار ولسياسات مناطق النفوذ، ولمحاولة الأقطاب الكبرى أن تدفع بالدول حديثة الاستقلال إلي الانحياز والارتباط بعالم الأحلاف والتكتلات الدولية؛ وبرغم هذا توفر الوعي السياسي لدى قادة هذه الدول بضرورة حماية الاستقلال السياسي وصيانة هذه السياسة ضد كل ما يمكن أن يقيدها أو أن ينال منها.

ولعل من الأمور اللافتة للنظر في توقيت انعقاد مؤتمر باندونج أن نسبة كبيرة من هذه الدول الإفريقية والآسيوية لم تكن قد حصلت على استقلالها السياسي الكامل بعد؛ فمصر على سبيل المثال حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦، والطفرة الاستقلالية جاءت مع بداية الستينيات، وبرغم كل هذه الضغوط والمعوقات في الواقع الدولي وقتها، وسطوة القطبية الثنائية على العلاقات الدولية بهذه الصورة غير المسبوقة، إلا أن تلك الدول كانت مصممة على حماية استقلالها وتوقي مصادر الانحياز في صراعات تدور بين الكبار لا ناقة لها فيها ولا جمل. ويمكن القول أن ما يصدمنا فيما بعد هو تآكل هذه الإرادة وتراجع هذا التصميم بشكل يدعو إلي الدهشة؛ فإذا كان هذا الموقف قد توفر في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين فإن تراجعه وتآكله يمثل أزمة ربما ترجع إلي تغير النظام الدولي بشكل جذري، أو إلى الهموم التي غرقت فيها هذه الدول الإفريقية والآسيوية وتفرق الإرادات وتباعد المسارات، وغيرها من الأسباب التي قد تستغرق في تحليلها وتفصيل الأسباب الكامنة وراءها وقتاً طويلاً.

وسوف تتطرق أعمال الندوة إلى محاولة تفسير دلالات مؤتمر باندونج وما ينطوى عليه هذا الحدث الدولي المرموق وماذا بقي من باندونج بعد نصف قرن؛ حتى نرجع الأمور إلي أصولها ونردها إلي أسبابها الحقيقية ونعرف لماذا حدث التحول بهذه الصورة المؤلمة في واقع هذه المجموعة الكبيرة ؟ وهل كان من الممكن أن نتجنب الانزلاق إلي هذا الواقع الذي نراه اليوم؟

المحور الأول: مؤتمر باندونج:
السياق الدولي وسياسة مصر

باندونج ١٩٥٥ :المنطلقات- الدلالات

د/ مصطفى كامل السيد

سياسة مصر الخارجية على ضوء نتائج باندونج

د/ محمد السعيد إدريس

- التعقيب د/ إسماعيل صبري مقلد

- المداخلات



باندونج ١٩٥٥: المنطلقات - الدلالات

د/ مصطفى كامل السيد

سوف أتحدث عن السياق الذي انعقد فيه مؤتمر باندونج؛ بدايات هذا المؤتمر ثم أركز على مغزى انعقاد هذا المؤتمر وما الذي بقي منه، وما هي التحديات التي تواجه دُوله في الوقت الحاضر وأختم بمغزي هذا المؤتمر بالنسبة إلى مصر.

أولاً: السياق الذي انعقد فيه مؤتمر باندونج:

فيما يتعلق بالسياق، هذا المؤتمر انعقد في إطار احتدام الحرب الباردة ففي ذلك الوقت كانت القوات البريطانية والأمريكية ما تزال تحتل النمسا التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية وكلنا يعلم أن النمسا انضمت إلي ألمانيا قبيل الحرب واستمرت القوات البريطانية والأمريكية فيها حتى عام ١٩٥٥ وفي ذلك الوقت لم يكن هناك دول إفريقية مستقلة وإذا توسعنا في فهم معنى الاستقلال سنجد فقط أن هناك ٤ دول مستقلة (مصر - إثيوبيا - جنوب إفريقيا - ليبريا) وجنوب أفريقيا بطبيعة الحال كانت في ظل نظام التفرقة العنصرية، وليبريا كان يحكمها الأفارقة الذين ذهبوا إلي الولايات المتحدة وتميزوا عن بقية الأفارقة، ولم تكن دول المغرب العربي قد حصلت على استقلالها بعد. وسائر الدول الإفريقية الأخرى حصلت على استقلالها بعد ذلك، وبالتالي فالمؤتمر انعقد في ظل احتدام الحرب الباردة وبقاء الاستعمار فى أغلب بلدان أفريقيا- إلى حد أن مصر نفسها كانت حتى ذلك الوقت- بالرغم من استقلالها رسمياً سنة ١٩٣٦ - لازالت على أرضها قوات بريطانية - تم إجلائها فيما بعد. وكانت هذه لحظة تاريخية متميزة سواء فى ظل الحرب الباردة أو فى ضوء بقاء الاستعمار وكانت معظم الدول الآسيوية قد استقلت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وكانت عملية التنمية تخطو أيضاً في مراحلها الأولى في هذه الدول.

الأمر المهم في هذا السياق هو أن هذا المؤتمر تم في ظل النظام الدولي المعروف بالقطبية الثنائية وهذا له مغزى مهم حيث نعرف أن هذا النظام له قطبين وكل قطب له دوله وفي ذلك الوقت لم يكن معروفاً ما هو مصير الدول الأخرى في العالم، وكان وزير خارجية الولايات المتحدة يعتبر أن انقسام العالم بين معسكرين هو انقسام بين الخير والشر وأن هذا هو انقسام أخلاقي فذوو الأخلاق الطيبة هم الذين ينتمون إلي معسكر الحرية الغربي وذوو الأخلاق السيئة والشريرة هم الذين ينتمون إلي المعسكر الاشتراكي، وبالتالي ففي هذا الطرح بين الخير والشر لا مجال للحياد ومن ليس مع الولايات المتحدة فهو بكل تأكيد ليس ضدها فحسب ولكنه أيضاً ضد الأخلاق، وكان هذا هو التصور الذي يدعو إليه وزير خارجية الولايات المتحدة حينها ولهذا السبب لم يكن معروفاً كيف سيتطور النظام الدولي للثنائية القطبية ولأن هذا النظام يقوم على الردع المتبادل والذي لم يكن قد توافرت له كل عناصره حتى ذلك الوقت فالردع المتبادل كان يتمثل مثلاً في امتلاك الإتحاد السوفيتي للقنبلة الذرية والهيدروجينية ولأن وسائل الاتصال لم تكن قد تقدمت بعد فإن معالم هذا النظام لم تكن

قد تشكلت وتبلورت بوضوح. ولأن هذا النظام يقوم على الردع فهو يضع حدود، وهو ردع كما قلنا متبادل إذ يقوم على وجود القوات السوفيتية في شرق أوروبا وبالتالي ففي حالة قيام الولايات المتحدة بأي هجوم على الإتحاد السوفيتي فإن هذه القوات السوفيتية يمكنها أن تدخل إلى منطقة النفوذ الأمريكية وهذا الردع المتبادل جعل الحرب بين المعسكرين – إلى حد ما – حرباً باردة وليست حرباً ساخنة وإن كان المعسكران قد اقتربا من نقطة الحرب الساخنة في بعض اللحظات، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: ما قيمة هذا؟ أقول أن الردع المتبادل الموجود بين المعسكرين قد أعطى فرصة لهذه المجموعة المختلفة من الدول، ولقد كان لانعقاد مؤتمر باندونج مغزى كبير لأنه بمثابة إعلان رفضها لانقسام العالم إلي معسكرين.

ومن هنا أمكن القول بأن ما يدعيه وزير خارجية الولايات المتحدة ليس صحيحاً فالاختيار ليس بالضرورة بين معسكر الخير الذي تقوده الولايات المتحدة ومعسكر الشر الذي يقوده الإتحاد السوفيتي ولكن هناك اختيار ثالث وهو ألا تنضم إلى أي من هذين المعسكرين وهنا نجد الدلالة الأولى لهذا المؤتمر وهو أنه إعلان لرفض هذا الانقسام للعالم ورفض أن يكون هذا هو الخيار الوحيد المطروح للدول. وهنا تتجلى أهمية السياق لأنه عندما نتساءل: ماذا بقي من باندونج؟ لابد أن نتذكر أن الذي أتاح انعقاد مثل هذا المؤتمر والصوت العالي الذي رفعته الدول الآسيوية والدول الأفريقية فيه كان بسبب وجود هذا النوع من الردع المتبادل الذي أعطي فرصة للدول الأخرى لان تكون لها كلمتها، بمعنى أنه إذا كان هذا الردع المتبادل قائم فليس من المحتمل أن تتحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة وأن هناك سباق بين كل من المعسكرين على اجتذاب الدول الأخرى، وهذا يعطي قدر من حرية الحركة لهذه الدول الإفريقية والآسيوية وهذه مسألة جوهرية، وفي الوقت الحاضر فإن مثل هذا الانقسام ليس موجوداً على هذا النحو وإلى حد ما فإن المسألة ليست هي سعي الدول الكبرى لاجتذاب الدول الصغرى ولكن الدول الصغرى هي التي باتت تسعي لأن تدور في فلك الدول الكبرى.

ويلاحظ أنه فى البداية وجهت الدعوة إلي ٣٠ دولة ولكن الدول التي حضرت بالفعل كانت ٢٩ دولة ، كما دار جدول أعمال هذا المؤتمر حول تحقيق التعاون الاقتصادي والثقافي والسعي إلى تصفية الاستعمار والتأكيد على مبادئ التعايش السلمي والبحث فيما يمكن أن تقوم به الدول التي حضرت المؤتمر في توطيد دعائم السلام على المستوي العالمي، ثم خرج المؤتمر بمبادئ باندونج العشر ومبادئ التعايش السلمي كما أكدت القرارات على ضرورة التعاون بين هذه الدول والتأكيد على السعي لتصفية الاستعمار.

ثانياً: مغزى انعقاد المؤتمر:

وإذا ما انتقلنا إلى مغزى هذا المؤتمر نجد أن المغزى الأول، هو ظهور دول العالم الثالث على المسرح السياسي، فقبل باندونج لم يكن هناك أي ظهور لدول العالم الثالث فى السياق العالمي وكانت باندونج هي العلامة الأولى على بدء ظهور العالم الثالث في صورة تجمع للدول الإفريقية والآسيوية في ذلك الوقت.

إذن نحن نتحدث عن مجموعة من الدول تتميز بخصائص معينة، وتعبير العالم الثالث في الحقيقة مستمد من تجربة الثورة الفرنسية، فهناك أنصار الملك، وهناك أنصار الكنيسة، وهناك ممثلي المدن والتي تحولت إلي طبقة الثورة وهي التي ثارت على النظام القديم. واطلاق تعبير العالم الثالث على هذه الدول ليس فقط لأنها لا تنتمي إلي أي من المعسكرين ولكن لأنها ترفض هذا النظام وهذا الرفض كان واضحاً في الحديث عن الاستعمار في المؤتمر، فرئيس وزراء الهند في ذلك الوقت هو الذي كان بلا شك نجم هذا المؤتمر عندما تحدث عن وجود الإتحاد السوفيتي في شرق أوروبا واعتبره نوع من الاستعمار ولذلك فإن قرارات المؤتمر جاءت تدعو إلى إدانة وتصفية الإستعمار بكل أشكاله وكان المقصود من كلمة (بكل أشكاله) هو وجود الإتحاد السوفيتي في ذلك الوقت في شرق أوروبا هكذا بدأ تبلور تعبير العالم الثالث بما ينطوي عليه من مضامين ثورية ترفض الانقسام وما ينطوي عليه هذا الانقسام، وهذا هو المغزى الأول للمؤتمر.

بينما كان المغزى الثاني، هو الرفض الذي عبر عنه هذا المؤتمر بحيث يمكن وصفه بأنه مؤتمر رفض للهيمنة بصفة عامة وهذا الرفض تمثل فى مسائل ثلاث؛ المسألة الأولى رفض الخيار المطروح إما الانضمام إلى المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة أو المعسكر الذى يقوده الإتحاد السوفيتي والمسألة الثانية هي رفض لفكرة الأحلاف العسكرية، وهذه المسألة كانت قضية محتدمة في ذلك الوقت، مع الدعوة إلى إقامة حلف بغداد وما أثارته من نقاش في العالم العربي حول فكرة الانضمام إلى حلف بغداد، فجاء تأكيد المؤتمر على رفض فكرة الأحلاف العسكرية باعتبار أن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة التوتر العام، ثم كان هناك أيضاً رفض للتبعية، فحديث العديد من القادة الذين اشتركوا في هذا المؤتمر عبر عن رفض التبعية بكافة أشكالها ورفض إتباع أحد نماذج التنمية للمعسكرين الرئيسيين والالتزام بالفلسفة التي يدعو إليها كل من المعسكرين، إذن الرفض للتبعية كان لكل أشكالها الاقتصادية والفكرية، وعلى هذا النحو جاء مؤتمر باندونج رفضاً للهيمنة بصورها المختلفة، ورفضاً للانضمام إلى أحد المعسكرين ورفضاً للانضمام للأحلاف العسكرية ورفضاً للالتزام بنموذج نمو معين، كما دعا إلى تأييد حركات التحرير التي حضرت هذا المؤتمر

والمسألة الثالثة هى ظهور مفهوم عدم الانحياز، فالدول التي حضرت هذا المؤتمر كانت دول منحازة وهو لم يكن فى الأصل مؤتمر لعدم الانحياز لكن فكرة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ظهرت من خلاله. فنهرو استخدم تعبير non aligned ووصف موقفه بأنه ليس رفضاً فقط ولكنه يدعو إلى الحياد الإيجابي أي positive neutrality وعدم الانحياز non aligned ونحن نعرف أنه في أعقاب هذا المؤتمر انعقد مؤتمر آخر ضم نهرو وعبد الناصر وتيتو ثم بعد توالت مؤتمرات عدم الانحياز، وبذلك يمكننا القول أن إنجاز هذا المؤتمر يتمثل فى تأييده لحركات التحرير وبداية تبلور فكرة عدم الانحياز ثم أيضاً بداية فكرة تعاون الجنوب – الجنوب بتأكيده على أنه ليس هناك ما يحول دون أن نتعاون معاً بل هناك الكثير الذي يمكن أن نقدمه لبعضنا البعض وأن مطالبنا تنطوي على تثبيت أسعار المواد الأولية وأن نحصل على معونات ليس باعتبار أن هذا نوع من التفضل

ومنحة من الدول المتقدمة ولكن باعتبار أن هذا التزام على هذه الدول كرد وكتعويض لفتـرة طويلـة من استغلالها لدول الجنوب.

ثالثاً: ماذا بقى من المؤتمر:

ويثور التساؤل حول ما بقى من مؤتمر باندونج الآن فى ظل نظام دولى لم يعد يقـوم علـى القطبية الثنائية (التي أتاحت قدراً من حرية الحركة للدول غير المنحازة)؟ وهنـاك ضـغوط كبيـرة تمارس الآن على دول الجنوب لكي تتبع نماذج نمو محددة، في نفس الوقت أيضاً فإن الجنوب نفسه تطور ولم يعد قاصراً على الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً وتسير على دروب التنميـة فـي مراحلها الأولى، ولكن الجنوب أصبح يشمل دول تمتلك القدرات النووية، الجنوب كما أصبح يـشمل دولاً صناعية جديدة، ودول ذات فوائض مالية واسعة، ثم أن الجنوب يضم أيـضاً أفقـر دول العـالم والدول الأكثر فقراً، فإذا كان الجنوب في عام ١٩٥٥ قد بدا كوحدة متجانسة إلا أن مثل هذا التجانس اختفى في الوقت الحاضر ثم أن الظرف الدولي تغير تماماً في اللحظة الراهنة.

على أننى، وبالرغم من ذلك أعتقد أنه مازال لأفكار باندونج قيمتها، فهناك قمة الدول العربية اللاتينية والأهم من هذا قمة الجنوب التي سوف تعقد في الدوحة في منتصف يونيو وليست هذه هـي القمة الأولى للجنوب لكن هناك قمة أخرى عقدت في هافانا في سنة ٢٠٠٠، إذن التعاون بين الجنوب – الجنوب يأخذ صوراً محددة فدول الجنوب تجتمع لكي تتعاون معاً وأسس تعاون الجنوب – الجنوب في الوقت الحاضر أقوى بكثير مما كانت عليه في سنة ١٩٥٥ لماذا؟ لأن هذا التباين في أوضاع دول الجنوب هو الذي يطرح أسس للتعاون فيما بينها في حين أن هياكلهـا الاقتـصادية كانـت متقاربـة ومتماثلة في سنة ١٩٥٥، وفي الوقت الحاضر مثلاً نجد أن الهند تقدمت في تحقيق الاكتفاء الـذاتي في الغذاء وفي التكنولوجيا الحديثة وتقدمت في صناعة المعلوماتية كذلك تقـدمت الـصين صـناعياً وأصبح عدد من دول الجنوب يصدر ليس فقط برامج للمعلوماتيـة. ولكـن يـصدر أيـضاً أجهـزة الحاسوب وهناك شركات متعددة الجنسيات تابعة لدول الجنوب، وبعـض دول الجنـوب يملـك الآن فوائض مالية وبالتالي فإن أسس تعاون الجنوب – الجنوب أقوى في الوقت الحاضر مما كـان عليـه الحال في سنة ١٩٥٥ ومن هنا أدرك قادة الدول بعيدو النظر أن تعاون الجنـوب – الجنـوب هـو إمكانية فعلية ومن ثم انعقد هذا المؤتمر في هافانا سنة ٢٠٠٠ وانعقد مؤتمر آخر في برازيليا حضرته الدول العربية واللاتينية في إطار التعاون بين الجنوب – الجنوب.

رابعاً: التحديات التى تواجه دول المؤتمر:

لقد أكد مؤتمر باندونج على ضرورة الحفاظ على السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخليـة للدول الأعضاء، بيد أن هذه الفكرة تواجه ضغوط في الوقت الحاضر، وأنا أشير إلى تقريـرين قـدما إلى الأمين العام للأمم المتحدة؛ التقرير الأول كان بناءاً على دعوة الأمين العام للأمـم المتحـدة لأن تطرح الدول الأعضاء رؤيتها وتصورها لمفهوم السيادة في ظل الأوضاع القائمة في النظام الـدولي، ثم كان هناك تقرير آخر قدم في ديسمبر ٢٠٠٤ يتحدث عن أسس نظام أمـن جمـاعي جديـد قـائم باستخدام القوة وفي هذين التقريرين هناك حديث يتردد عن أن مفهوم السيادة ينبغي ألا ينظر إليه فـي

صورته السلبية، أي رفض التدخل في الشؤون الداخلية ولكن السيادة تعني أن تتحمل الدولة مسؤولية معينة، وأن هذه المسؤولية مزدوجة فهي مسؤولة أمام مواطنيها عن حمايتهم وهي أيضاً مسؤولة في مواجهة المجتمع الدولي عن حماية هؤلاء المواطنين، ولذلك فإن معظم الدول انضمت مثلاً إلى عديد من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وبالتالي فإن مسألة حقوق الإنسان لم تعد مسؤولية داخلية، إنما أيضاً هي مسؤولية في مواجهة المجتمع الدولي وبالتالي إذا أخفقت الدولة في احترام مبادئ حقوق الإنسان ستكون مساءلة أمام هذا المجتمع الدولي.

والتقرير الأول الذي أعدته الحكومة الكندية كان عنوانه: "تقرير اللجنة المعنية بالسيادة" وهذا التقرير يرى أنه إذا أخفقت الدولة في توفير الأمن الإنساني لمواطنيها فإن ذلك يتيح للمجتمع الدولي أن يتدخل في شؤون هذه الدولة ويرى التقرير أن هذه المسؤولية موكلة إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة ولكنه يوسع من النطاق المسموح فيه بالتدخل فالمسألة ليست فقط الانتهاك العمدي لحقوق الإنسان على نطاق واسع وعلى أسس نظامية وهنا يبرر التدخل ولكن أيضاً هناك حالات معينة حينما يواجه مواطنو الدولة المجاعة لأسباب قد لا يكون للدولة دخل فيها دولة تكون قد أخفقت في توفير الغذاء للمواطنين وذلك بطبيعة الحال لا يتم إلا عندما تنهار الدولة state collapse وعندما تخفق الدولة state failure، وكل هذه المسائل – انهيار الدولة أو إخفاق الدولة أو الأمن الإنساني – هى مسائل سياسية وليست مسائل قانونية خصوصاً أن الأمر موكل لمجلس الأمن بالأمم المتحدة للتشخيص والتبرير، وفي عام ٢٠٠٣ لم يكن هناك اتفاق في مجلس الأمن حول العراق وبالتالي لم يمنح مجلس الأمن مباركته للتدخل الأمريكي في العراق ولكن يمكن أن يحدث في موقف آخر أن يتفق مجلس الأمن، خصوصاً أن القواعد المطروحة لتعديل مجلس الأمن لا تتضمن بالفعل حق الفيتو للدول الخمس الكبرى التي لا يمكن أن يصدر قرار إلا بموافقتها، وهنا فإن مسألة رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء كمبدأ رفعته الدول التي حضرت باندونج أصبح مثار جدل في الوقت الحاضر، والحقيقة أن الدول التي تعترض على التوسع في مفهوم الأمن الإنساني باعتباره أساساً للتدخل هي بالطبع دول الجنوب أي أن هناك رفض كامل من جانبها لتوسيع مقتضيات التدخل في الشؤون الداخلية

ولكن هذه القضية تمثل اشكالية حقيقية لأنه بعد انتهاء الحرب الباردة فإن معظم الصراعات التي اندلعت لم تكن صراعات بين الدول أي أنها لم تكن inter-states conflicts ولكنها كانت intra-states conflicts أي داخل الدول، فما حدث داخل البوسنة وكوسوفا وما حدث في رواندا وهايتي وليبريا وسيراليون والسودان كلها صراعات تدور داخل الدول وكلها كان مطلوب فيها التدخل الدولي ولم يعترض أي من هذه الدول على مبدأ التدخل الدولي ماعدا السودان ولكن الكل يعتقد أن الحكومة السودانية أخطأت بالفعل في تعاملها مع مشكلة دارفور. وفي حالة سيراليون وليبريا كان هناك state failure أي إخفاق الدولة وبالتالي تدخلت دول الإيكواس وحصلت على مباركة مجلس الأمن فيما بعد، والخطر الذي يواجه دول الجنوب هو إخفاقها في تحقيق التنمية وإخفاق بعض النظم في احترام حقوق الإنسان مما قد يعطي ذريعة للمجتمع الدولي أن يتدخل في شؤونها على أسس

مقبولة وبالتالي ففكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول هي أحد أهم الأفكار التى طرحت في مؤتمر باندونج ولا تزال لها أهميتها لما تثيره من جدال في الوقت الحاضر، يرتبط بهذا كله، طرح السؤال التالي: ما هي التحديات التي تواجه دول الجنوب ؟ فإذا كانت دول الجنوب تؤمن بتعاون الجنوب – الجنوب إلا أنها ينبغي أن تعطي هذا التعاون صوراً فعالة محددة فلا يكفي الحديث فقط عن تعاون الجنوب – الجنوب ولكن ينبغي بلورة تنظيمات وأساليب وأفكار جديدة حول كيف يمكن تحويل هذا التعاون إلي واقع ملموس وخصوصاً أن هناك تباين بين دول الجنوب بما يعطي إمكانية حقيقية لمثل هذا التعاون أن يتم.

المسألة الثانية أنه في سنة ١٩٥٥ وقف نهرو وأعلن رفضه لنموذجي النمو اللذين ارتبطا بكل من المعسكرين وفي الوقت الحاضر ليس هناك سوى نموذج واحد فالتحدي الثاني بالنسبة لدول الجنوب هو إبدائها تحفظها على نموذج النمو الذي تدعو إليه المؤسسات المالية الدولية والدول المسيطرة على النظام الدولي الحاضر ولكنها لم تطرح نموذجاً بديلاً فلا يكفي مثلاً القول بالقيم الآسيوية كنموذج بديل.

فى حقيقة الأمر أن صور الرفض لنموذج التنمية الذي تدعو إليه المؤسسات الدولية متعددة بما في ذلك فكرة المجتمع الإسلامي أو سوسيولوجيا التحرير في أمريكا اللاتينية أو القيم الإفريقية والقيم الآسيوية فهذه كلها تعبر عن الرفض لهذا النموذج الساعي للهيمنة ولكن دون تقديم أى منها لنموذج يتمتع بالمصداقية يمكن طرحه فى المقابل.

المسألة الثالثة، أو التحدي الثالث، هو إصلاح الأمم المتحدة لأن دول الجنوب في باندونج كانت تدعو إلي أن يكون لها سلطة في الأمم المتحدة واليوم نجد دول الجنوب منقسمة علي كيفية إصلاح الأمم المتحدة، فأحد الأفكار التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة هي أن يكون هناك مجلس مصغر لحقوق الإنسان ولا شك أن مثل هذا المجلس هو الذي سوف يعطي توجيه أو توصية بالتدخل في شئون دولة معينة إذا كانت تنتهك حقوق الإنسان، وهناك حديث عن تفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعن إصلاح مجلس الأمن.المشكلة أن دول الجنوب مختلفة على كثير من هذه القضايا وفي مقدمتها قضية إصلاح مجلس الأمن، فليس هناك اتفاق فيما بينها على الأسس المطروحة لمثل هذا الإصلاح، ومن القضايا المثارة أيضاً الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ولا ينبغي أن نغفل عن أن بروز دور الأمم المتحدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال التنمية كان من الأفكار التي طرحها باندونج، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يوصف بأنه يدافع عن دول الجنوب، وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً إلى أن الأمين العام الجديد لمنظمة التجارة والتنمية ليس إلا المدير السابق لمنظمة التجارة العالمية وهذا من سخريات القدر لأن منظمة التجارة العالمية لها توجه يختلف تماماً عن توجهات مؤتمر التجارة والتنمية الذي دعا إلى تصدير التكنولوجيا وتثبيت أسعار المواد الأولية ودفع التعاون بين الجنوب والجنوب ثم يأتي لكي يديره المدير السابق لمنظمة التجارة العالمية – وهو وزير تايلاندي سابق – التي تدعو إلى فتح الحدود ولا تعطي اهتمام كافي لقضية التنمية وأعتقد أن هذا من سخريات القدر لأن معناه أن

المطلوب هو نقل فكر منظمة التجارة العالمية إلى مؤتمر التجارة والتنمية صحيح أن مجموعة الـ ٧٧ أبدت اعتراضها على هذا ولكنها اضطرت في النهاية للقبول والسؤال الذي يثور هنا هو: هل تترك قضايا الإصلاح للبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أم يكون للأمم المتحدة دور متميز في دفع قضايا التنمية.؟

خامساً: مغزى المؤتمر بالنسبة لمصر:

أقول أن باندونج كان علامة بارزة في السياسة الخارجية المصرية وسبباً في الحضور البارز لجمال عبد الناصر ومصر على الساحة الدولية، ونحن نعلم كيف وصل جمال عبد الناصر إلى باندونج وأنا أشعر بالحسرة أنه في الوقت الذي ذهب فيه قادة الدول إلي باندونج يذهب الآن وزير الخارجية المصري – وليس رئيس الجمهورية – لحضور قمم الجنوب، فمصر التي كانت تقوم بدور بارز بتأييد حركات التحرير والدعوة لاستقلال دول الجنوب الآن يتوارى وضعها ليقتصر الأمر على حضور وزير الخارجية المصري لمؤتمر الجنوب الذي تدعو إليه دول أمريكا اللاتينية. وعلينا أن نقارن بين الموقفين، الأول كانت فيه مصر حاضرة على قمة السياسة العالمية الرائدة في الدعوة لحركة عدم الانحياز وبالفعل كانت تعد قائدة لدول الجنوب، والثانى، يتوارى فيه دورها تماماً.

المسألة الثانية هى أن مؤتمر باندونج هو تأكيد على السياسة المستقلة لمصر، ففي لقاء باندونج طرحت ولأول مرة فكرة أن تحصل مصر على سلاح من الإتحاد السوفيتي وبالتالي فأهم مغزى حمله مؤتمر باندونج ليس فقط ظهور مصر على ساحة السياسة العالمية ولكن أيضاً التأكيد على استقلالية سياستها المنتهجة على هذه الساحة.

سياسة مصر الخارجية على ضوء نتائج باندونج

د/محمد السعيد إدريس

أولاً: تأثير باندونج على السياسة الخارجية المصرية

الدكتور/ مصطفى كامل أعفاني من المقدمات ودخل مباشرة إلي ما يجب أن يقال ولكن الموضوع الذي يجب أن أتحدث فيه هو تأثير باندونج على السياسة الخارجية المصرية، وهذا يثير مسألتين نظريتين،المسألة الأولى، هي تأثير الداخل على الخارج وتأثير الخارج على الداخل فهل باندونج هي التي أثرت على السياسة الخارجية المصرية وإلي أي حد؟ و أيضاً ألي أي حد اثرت مصر على سياسة باندونج ، وهل كان لمصر تأثير أم لا ؟ ويدخل في إطار ذلك التأثر المصري بالمجتمع الدولي وقضاياه الداخلية وكيف أثرت على السياسة الخارجية المصرية؟ ثم كيف أثرت هذه السياسة الخارجية وهذا الدور المصري على حركة عدم الانحياز ومؤتمر باندونج .

اعتقد أننا تعلمنا أن السياسة الخارجية هي تعبير عن السياسة الداخلية كما أننا ندرك أن أوضاع البيئة الدولية والإقليمية تؤثر كثيراً ليس فقط على السياسات الخارجية للدول ولكن أيضاً على الأوضاع الداخلية داخل الدول وهذا ما أصبح شائعاً بدرجة كبيرة تحت عنوان؛ تغول دور المجتمع أو النظام الدولي وتأثيره على داخل الدول، وأعتقد أن هناك بالفعل تأثير متبادل بين دور مصر ومكانة مصر وأوضاع مصر الداخلية فى عهد جمال عبد الناصر الذي يكشف عن تأثير باندونج وسياسة عدم الانحياز، وفى واقع الأمر أن هناك تأثير متبادل كبير بل إن مصر قد بدأ إدراكها لعدم الانحياز وللحياد الإيجابي ربما قبيل قيام الثورة عندما طرحت سياسة الدفاع عن الشرق الأوسط وجاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لترفض سياسة الأحلاف في وقت كان وزير الخارجية الأمريكي يصف سياسة الحياد الإيجابي بأنها عدوانية وشريرة، وهو المصطلح الذى عاد ليستخدم مرة أخرى في السياسة الخارجية الأمريكية هذه الأيام.

ومصر بهذا الدور الرافض لسياسة الأحلاف والمدافعة عن سياسة الاستقلال هيأت لنفسها دوراً مهماً جداً في حركة عدم الانحياز قبل أن تبدأ هذه الحركة من الناحية الفعلية، وفي مؤتمر باندونج لم يكن جمال عبد الناصر ذاهباً كمجرد ضيف حاضر ولكن كعماد رئيسي من أعمدة مؤتمر باندونج فالمتابع لمؤتمر باندونج ومناقشاته وحواراته يستطيع أن يكتشف إلي أي حد استطاعت مصر أن تؤثر بفاعلية كبيرة جداً في مسار تطوره واستسمحكم أن أقرأ بعض ما قاله جمال عبد الناصر في هذا المؤتمر وداخل لجنة تصفية الاستعمار التى كان يرأسها عن الربط بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والتحرر الداخلي والسياسة التحررية للدولة فقد قال عبد الناصر فيما قال أن أي فعالية لدور مصر الخارجي لا يمكن لها أن تتم إلا بالعمل الداخلي المصري، إننا لا نستطيع أن نصمد لمسؤولية الحرية عالمياً إلا إذا كانت الحرية مصونة على أرضنا فلن نستطيع أن نقاوم الاستعمار دولياً ولا نستطيع أن ندعو لعدم الانحياز إذا تخاذلنا أمامه. إن الذين يجعلون سياساتهم الخارجية ألفاظاً منصوصة ومستعارة منقطعة الصلة بما يجري داخل أوطانهم ومنقطعة الصلة بممارساتهم العملية

لوجودهم الدولي يفقدون احترامهم ويضيعون أي تأثير يمكن أن يكون لهم ويعجزون عجزاً كاملاً حتى عن مجرد إثبات شخصيتهم في الميدان الدولي الواسع، هذا كلام واضح ووضوحه أكاد أن أجد أصداءه في سياسة مصر الخارجية وأثناء تفاعلات مؤتمر باندونج والانقسام الذي ظهر بين الدول المشاركة حيث لم تكن جميع الدول فى المؤتمر مؤيدة لعدم الانحياز الذى ظهر بعد ذلك بصورته التى نعرفها فهناك دول كانت موالية للإتحاد السوفيتي ودول موالية للولايات المتحدة ودول أخرى مستقلة وكان الحضور خليطاً من الدول مما أدى إلى مشاكل كثيرة في أعمال المؤتمر ولكن عندما طرحت سياسة الأحلاف داخله دافعت بعض الدول عن إمكانية أن تكون فى آن واحد مشاركة في مؤتمر باندونج وعضواً في أحد الأحلاف الدولية شريطة ألا يكون ذلك لخدمة المصالح الخاصة لأي من الدول الكبري، أي أن يكون ذلك في إطار الدفاع المشترك بعيداً عن الأحلاف وفي هذه اللحظة أكد جمال عبد الناصر على أن معركة الحرية في العالم واحدة وأن خطر الاستعمار على الشعوب واحد وأن مصر الثورة تتعهد بشن الحرب بكل ما لديها على الاستعمار والسيطرة الأجنبية ووقف في صلابة ضد محاولة مندوب لبنان في هذه اللجنة تمرير مسألة المشاركة في أحلاف دولية وأشار إلى أنه إذا كنا قد جئنا هنا ليتكلم نصفنا باسم روسيا ونصفنا الآخر باسم أمريكا فما كان لنا من عناء السفر إلي هنا وكنا بقينا في بلادنا وكانت أمريكا وروسيا قد جلستا هنا معنا لكي تتشاجرا من غير وسيط ، ولذلك ولهذا الدور الذي قامت به مصر قرر مؤتمر باندونج من خلال لجنة تصفية الاستعمار رفض الانضمام إلي الأحلاف.

ثانياً: باندونج وتأسيس حركة عدم الانحياز

هذا التباين داخل مؤتمر باندونج هو الذي دفع قادة المؤتمر فيما بعد إلي وضع معايير جديدة للعلاقات بين دول العالم الثالث وجاء مؤتمر بريوني أسس من الناحية الفعلية لحركة عدم الانحياز، يوم ١٨ يوليو ١٩٥٦ واعتقد أن الأحداث بدأت تتوالي بعده وكان التنسيق فيما بين عبد الناصر وتيتو ونهرو فى سبيل تأسيس حركة عدم الانحياز التي قادت إلي مؤتمر بلجراد ثم مؤتمر القاهرة الذي أعلنت فيه حركة عدم الانحياز في أكتوبر ١٩٦١ وقد كان هناك عمل فاعل حقيقي وللسياسة الخارجية المصرية فى هذا الصدد، هذا من جانب تأثير الدور المصرى على حركة عدم الانحياز.

على الجانب الآخر نتساءل، كيف أثرت حركة عدم الانحياز أو باندونج على السياسة الخارجية المصرية ؟ اعتقد أن تأثير مؤتمر باندونج كان تأثيراً كبيراً وهو ما ظهر في العلاقة التي نشأت بين عبد الناصر ورئيس الوزراء الصيني وعقد صفقة الأسلحة التشيكية الذى كان بداية لتدعيم موقف مصر في الدفاع عن حقوقها وفي تمكينها من إعلان المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية المصرية القائمة على الاستقلال وتقرير المصير والعداء للاستعمار والدفاع عن الحقوق العربية و حقوق الشعب الفلسطيني وتحرير فلسطين.

وفي لقاء بريوني اعتقد أن جمال عبد الناصر ناقش مع نهرو وتيتو مسائل خاصة جداً وربما حتى يكون قرار تأميم قناة السويس قد تم التعرض له لأن مؤتمر بريوني كان يوم ١٨ يوليو ١٩٥٦

وتأميم قناة السويس كان يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ ولتوضيح الترابط فقد بدأ البنك الدولي في هذه الفترة يرفض تمويل مشروع السد العالي الذى كان مشروعاً أساسياً بالنسبة لمصر في ذلك الوقت وكان لابد من إنجاز هذا المشروع واعتقد أن جمال عبد الناصر استقوى بدرجة كبيرة في علاقته بنهرو وتيتو وأخذ القرار بتأميم القناة ليس أدل على صحة الترابط بين الأحداث من تزامن وتعاقب تأميم قناة السويس ثم العدوان الثلاثي مع الدور المصري المهم فى الدعوة للتحرر من الاستعمار ودعم حركات تحرير الشعوب والدفاع عن الاستقلال ومحاربة الأحلاف والتكتلات الدولية وإضفاء جوانب أخرى جديدة – بالذات الجانب الاقتصادي – على حركة عدم الانحياز فمثلاً جاء الحديث عن نظام اقتصادي عالمي جديد في مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في القاهرة و تم الربط لأول مرة بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي للدول، وأعتقد أن تأثير حركة عدم الانحياز على السياسة الخارجية المصرية قد تجلى في المبادئ العشر التي أقرت من خلال هذه السياسة ومنها احترام حقوق الإنسان، واحترام سيادة الدول، والاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس.

ثالثاً: أبعاد سياسية

وهكذا توالت الأحداث واستطاعت مصر من خلال التزامها بمبادئ أو بروح باندونج وبسياسة عدم الانحياز أن تؤسس لسياسة خارجية مصرية ذات أبعاد متعددة أولها البعد الشعبي فالسياسة الخارجية المصرية لم تكن سياسة قاصرة على علاقات ثنائية بين مصر والدول الأخرى ولكنها امتدت إلي المؤسسات الشعبية فكان تأسيس مؤتمر السلام ثم منظمة التضامن الآسيوي الإفريقي واختيار القاهرة مقراً لهذه المنظمة التي ربطت بين شعوب آسيا وإفريقيا على مستوى النخب الثقافية، ثم السعي لإنجاز منظمات المجتمع المدني واتحادات الكتاب واتحادات المرأة وغيرها التي انتشرت على مستوى العالم وقامت بدور كبير، البعد الثاني، كان على مستوى علاقة الحكومة المصرية بحكومات الدول الأخرى، والذى تمثل فى التعاون المشترك في محاربة سياسة الأحلاف والتعاون المشترك في دعم استقلال الدول وتقديم كل العون لحركات التحرر الوطني وبالتالي استطاع عدد كبير من الدول الحصول على الاستقلال. البعد الثالث هو العلاقات الدولية، وقد استطاعت مصر من خلال التزامها بمبدأ عدم الانحياز أن تدعم مكانة كتلة عدم الانحياز داخل الأمم المتحدة وأن تدعم نشاط الأمم المتحدة واعتقد أن الدور الذي قام به جمال عبد الناصر في دعوته الأولى للجمع بين الرئيس خروشوف والرئيس آيزنهاور في مرحلة متقدمة وفشل هذه الدعوة ثم نجاح هذا اللقاء بين خروشوف وكيندي والذى اعتقد أنه كان لقاءً تاريخياً أسهم فى إعطاء حركة عدم الانحياز مكانتها، ثم دعم البعد الآخر لعدم الانحياز وهو الحياد الإيجابي بمعنى أن الدول غير المنحازة هي دول غير سلبية في العلاقات الدولية ولكن لها دور إيجابي في دعم النشاط الدولي وفي محاولة الحد من خطورة الحرب الباردة وفي محاولة التقريب قدر الإمكان بين المعسكرين، وأيضاً من خلال السعي نحو أهداف محددة تحقق أحلام شعوب دول العالم الثالث في تصفية الاستعمار وكذلك التعاون الاقتصادي

والتعاون من أجل السلام والذى كان وما يزال مسألة حيوية ومبدأ أساسي من مبادئ السياسة الخارجية المصرية التى التزمت بها مصر واعتقد أنها قامت بدور كبير في هذا المجال.

وربما يكون السؤال المهم الآن هو: ماذا حدث بالنسبة لحركة عدم الانحياز وماذا حدث بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية؟ هل التحول في السياسة الخارجية المصرية ناتج عن تراجع دور ومكانة حركة عدم الانحياز، أم أن تراجع دور حركة عدم الانحياز هو الذي أثر سلبياً على السياسة الخارجية المصرية ؟ اعتقد أن الإجابة المنطقية هو أن الأمرين واردين بمعنى أن الأوضاع الداخلية والخيارات السياسية لمصر، (على سبيل المثال الرئيس المصري لم يذهب إلي مؤتمر البرازيل رغم أنه كان من الممكن أن يؤدي إلي دفعة كبيرة واعتقد أن الأصوات الداخلية التي أقنعت الرئيس المصري بعدم الذهاب إلي البرازيل تعتبر خطوة سلبية بالنسبة لعدم الانحياز التي كان يمكن أن تتدعم بوجود قادة من الدول يستطيعون تحمل مسؤولية إحياء هذا التكتل الدولي الجديد مرة أخرى، ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن التقليل من أثر التطورات الدولية أثرت على مواقف الدول فالولايات المتحدة اليوم هي القطب الأحادي الذي يتحرك كما يريد ويتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا أدى إلي الحد من قدرة كثير من الدول على الحفاظ على استقلالية القرار السياسي ومن هنا تتضح جدلية التفاعل بين البيئة الدولية التي أدت إلى تراجع مكانة حركة عدم الانحياز في غياب الاتحاد السوفيتي و وجود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة إمبراطورية أو سعيها إلى إقامة إمبراطورية الآن على حساب استقلالية إرادة الدول، وأيضاً الأوضاع الداخلية للدول التي ترددت بسبب انعدام مناخ الحرية وبسبب فشل مشروعات التنمية أو بسبب انعدام المساواة في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات داخل هذه المجتمعات. وإذا كانت الدول لا تستطيع أن تؤثر بشكل فعال في المناخ الدولي فإنها لا تستطيع أن تؤثر بالمثل في أوضاعها الداخلية. غير أن مصر وإن كانت لا تستطيع أن تقيم نظام عالمي جديد يسمح بإعادة حركة عدم الانحياز إلي فعاليتها ولكنها تستطيع إقامة نظام سياسى مصري قادر على تحقيق الحرية والعدالة والمساواة بحيث يكون أيضاً قادراً على انتهاج سياسة خارجية مستقلة وحرة وغير خاضعة للتوجيهات الخارجية وغير معتمدة على معونات خارجية مشروطة بشروط سياسية تحد من الخيارات السياسية للدولة واعتقد أن ما نتحدث عنه بالنسبة لمصر يصلح بالمثل بالنسبة لدول أخرى.

وعلى أية حال، ثمة مسارين للعمل من أجل الدفاع عن المبادئ التي قام من أجلها مؤتمر عدم الانحياز وقام من أجلها مؤتمر باندونج.

الأول، هو ذلك المتعلق بالإصلاح السياسي والديموقراطي داخل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والمسار الثاني، هو التفاعل من أجل إقامة نظام دولي عادل على المستوى السياسي وعلى المستوى الاقتصادي ورفض الهيمنة ورفض الاستكبار الأمريكي ومحاولة خلق أطر للتعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول واعتقد أن مسألة التعاون الاقتصادي والتركيز عليها كأساس لإحياء حركة عدم الانحياز لا تكتسب مكانتها في ظل الجدل المثار حول بأيهما تبدأ، بالسياسة الدنيا؟ أم

بالسياسة العليا؟ فقد أكدت خبرة مدرسة التكامل أن ما يسمى بالسياسة الدنيا للأوضاع الاقتصادية غير فعالة بدون إرادة سياسية أو ما يعرف الآن في مدرسة التكامل بالوظيفية الجديدة وأنه لا يمكن أبداً الفصل بين العلاقات الاقتصادية وبين الإرادة السياسية للدول ويجب أن تكون هناك إرادة تعاون سياسي بين دول العالم الثالث كي تكون هناك إمكانية للتعاون الاقتصادي بينها فالإرادة السياسية يجب أن تتزامن مع إرادة التعاون الاقتصادي أو قل إنها هي الخالقة لإرادة التعاون الاقتصادي وأعتقد أن هذا هو المدخل المناسب لإعادة إحياء باندونج أو الاحتفال بباندونج على حد وصف الدكتور/ إسماعيل صبرى مقلد.

تعقيب

د/ إسماعيل صبري مقلد

إن ما يستوقفنا من دلالات باندونج اليوم هو توقيته، كما أشار الدكتور/ مصطفى كامل السيد، والذي كان في ذروة الحرب الباردة وتصاعد هيمنة القطبين الكبيرين على السياسة الدولية وتركيز الولايات المتحدة بشكل خاص على آلية الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك كأداة لاحتواء الاتحاد السوفيتي ومناطق نفوذه، ورغم أن الأغلبية العظمى من دول مؤتمر باندونج لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد، إلا أنه كان هناك نوع من الإرادة المشتركة بين هذه الدول على مقاومة التدخلات من قبل الدول الكبرى ورفض سياسة التحالف الخارجي باعتبار أنها معوق أساسي للاستقلال، فكيف تحصل هذه الدول على استقلالها السياسي بشكل ظاهرى ثم تدخل إليها الدول الكبرى من نافذة الأحلاف العسكرية؟.

كذلك يستوقفني بشكل خاص – تعاقب الأحداث وما ينطوي عليه من نتائج بالغة الأهمية وهذا شئ لابد أن نمعن فيه التفكير ففي سنة ١٩٥٥ بدأ ضغط الولايات المتحدة على دول المنطقة لفرض حلف بغداد، وعندما جاء وزير خارجية الولايات المتحدة إلى القاهرة والتقي بالرئيس عبد الناصر ورفض عبد الناصر، وقال أن الخطر على مصر ليس خطر الاتحاد السوفيتي لأنه ليس له سابق تجربة استعمارية في منطقة الشرق الأوسط وأن ما يعنينا أكثر هو التنمية الداخلية وبرغم رفض مقترحات الدفاع الإقليمي عن منطقة الشرق الأوسط فقد توجهت مصر أولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على السلاح ووضعت شروط لتزويدها مصر بصفقة أسلحة وعلى حد ما أذكر كانت قيمتها لا تتجاوز ٢٧ مليون دولار و من بين هذه الشروط التوقيع على ميثاق للدفاع المشترك وقبول بعثة عسكرية أمريكية مقيمة في مصر والالتزام أو التعهد بعدم استخدام هذه الأسلحة الأمريكية ضد إسرائيل، وفي فبراير سنة ١٩٥٥ حدثت الغارة الإسرائيلية المشهورة على غزة، وعقد حلف بغداد في أبريل من العام نفسه وعقد مؤتمر باندونج في وقت يتزامن مع إبرام معاهدة حلف بغداد، ثم جاء سؤال الصين لعبد الناصر، على هامش مؤتمر باندونج عن مستوى علاقته بالغرب وقد أشار عبد الناصر، فى معرض إجابته إلى وجود متاعب والتعرض لعدوان إسرائيلي ووضع الولايات المتحدة لشروط معوقة لإعطاء مصر أسلحة وأن مصر لا تقبل هذه الشروط، ولم تقدم الصين أي رد في حينها لكنها أجرت اتصالات مع الحكومة السوفيتية وحصلت على موافقة ايجابية من جانبها لتزويد مصر بالأسلحة، وما نلاحظه أنه برغم مظاهر الاحتجاج والغضب التي أبدتها الإدارة الأمريكية وإرسالها لمبعوث خاص للضغط على الحكومة المصرية في محاولة لإلغاء هذه الصفقة والتعهد بعدم عقد صفقات مستقبلاً مع الاتحاد السوفيتي إلا أن الرئيس عبد الناصر وقتها رفض مقابلة هذا المبعوث وكان هذا تطور بالغ الدلالة والأهمية لكونه يعنى دخول الاتحاد السوفيتي لأول مرة على الساحة كمزود رئيسي للأسلحة إلى دولة رئيسية من دول الشرق الأوسط وهو ما أدى إلى موافقة الولايات المتحدة على تمويل مشروع السد العالي. أي أن مصر مرت في تلك المرحلة بتطورات هامة مروراً بقبول صفقة الأسلحة من الاتحاد السوفيتي و قبول عرض الولايات المتحدة

تمويل مشروع بناء السد العالي ثم الاعتراف بحكومة الصين الشعبية و هي في ذلك تعد أول دولة عربية تعترف بحكومة الصين الشعبية، و المفارقة أن رفض وزير الخارجية الأمريكية عام ١٩٥٦ لسياسة الانحياز أو عدم الانحياز بدعوى لا أخلاقيتها هو نفس ما ردده ستالين عام ١٩٤٧ والذي رفض مفهوم الحياد تماماً وأشار إلى أن الطريق الثالث في السياسة الدولية ليس موجوداً فليس هناك مجال آخر بين الشيوعية والرأسمالية، فإما أن تكون مع هذا الطرف أو ذاك، ويمكن أن يكون ستالين قد عبر عن رفضه للطريق الثالث من منطلق أيديولوجي ما دالاس فقد عبر عن رفضه من منطلق برجماتي عملي، نتج عنه سحب الولايات المتحدة لعرض تمويل مشروع السد العالي، وإثارة الشكوك حول قدرة مصر على إعادة تسديد ديونها، وحذت الحكومة البريطانية حذوها وتبعهما البنك الدولي، ثم جاء قرار تأميم شركة قناة السويس الذى أعقبه العدوان الثلاثي على مصر.

وبرغم موقف الولايات المتحدة المعارض للتدخل البريطاني الفرنسي في مصر وإجبار إسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء فقد هوجم مبدأ ايزنهاور وبعنف وكان محل تنديد وشجب بحجة أن الحكومة الأمريكية عارضت التدخل البريطاني الفرنسي تمهيداً لأن تحل محله، ومن يرى هذه المرونة الواضحة في التعبير عن المواقف يرى بعض الدلالات الأساسية فهل كانت هذه الحكومة تمتلك وقتها قدر من الشجاعة والصلابة والقدرة على الصمود في مواجهة هذه الضغوط بشكل لم يعد ممكناً فيما بعد ؟ وبالنظر إلى هشاشة الأوضاع الاقتصادية والقدرات العسكرية سنة ١٩٥٥ فرغم كل التطوير الذي حدث في الامكانات والقدرات والمكانة لم نعد نملك ولو قدر بسيط من هذه الشجاعة التي تمثلت في المواقف والسياسات إلى أن بلغ الصدام مع الإدارة الأمريكية ذروته سنة ١٩٥٧، وكان الثمن باهظاً جداً ومع ذلك لم يثن هذا الثمن الباهظ إرادة أو عزيمة هذه الحكومات وقتها.

وبالطبع فالدلالات كما ذكرت هي دلالات بالغة الأهمية نستخلص منها الدرس والعبرة لنتساءل لماذا انتكسنا؟ ولماذا حدث ما حدث بهذه الصورة المؤلمة؟ ولماذا لم نحرص على النتائج التي برزت مع هذا الدور القيادي لمصر كدولة مؤسسة لحركة عدم الانحياز في باندونج والقاهرة وكل مؤتمرات التضامن الآسيوي؟

المداخلات

- **الدكتور/ بهجت قرني:**

لدى نقطة بسيطة بالنسبة لما قاله الدكتور/إدريس عن السياسة الخارجية المصرية وعدم الانحياز وأتساءل هل التغير في السياسة الخارجية المصرية كان ناتج عن ظروف قصرية أم ناتج عن ظروف عدم الانحياز؟. لقد أشار الدكتور/ إدريس أن للعاملين تأثيرهما وأنا اختلف معه فالتغير في السياسة الخارجية المصرية سبق مشاكل دول عدم الانحياز والمثال على ذلك هو النقاش بين الرئيس السادات والصحفي/ أحمد بهاء الدين في كتاب غير معروف بعنوان " **حوارات السادات** " والذي يتحدث فيه احمد بهاء الدين عن السياسة الدولية وعن عدم الانحياز فقاطعه السادات وقال أن الحديث عن عدم الانحياز كلام مثقفين فالنظام العالمي نظام ثنائي القطبية، والمثال الثاني في مؤتمر هافانا لعدم الانحياز سنة ١٩٧٩ وبناءً على حديث مع الدكتور/ بطرس غالي عندما تم تعليق عضوية مصر في مجموعة عدم الانحياز وكان هناك تهديد بطردها، وكان الرئيس السادات أثناء المؤتمر في زيارة لإسرائيل وكان هناك في السبعينات توجه من القيادة السياسية المصرية لإسقاط كتلة عدم الانحياز من حساباتها والتوجه لجهة معينة.

- **السفير/ نبيل بدر:**

الحقيقة لقد أتيح لي على المستوى الشخصي أن أعيش تجربتى ١٩٥٦ و١٩٦٧ واختصر في تعليق سريع على المد الشعبي القوى والمؤثر على مستوى مساندة مصر والسبب أن مصر كانت تمثل رمزاً وأملاً وكنا نستطيع أن ننتقد وأن نختلف. كل هذا كان من الطبيعي أن يتحول بدوره إلى ثقل مطلوب في خزانة السياسة الخارجية المصرية -إن صح التعبير- التي كانت تستطيع أن تنطلق منه إلى آفاق واسعة.

أما بالنسبة لمرحلة السبعينيات فلها الخصوصية التي صاحبت ما بعد حرب ١٩٧٣ وإذا كان كل شيء لا يساوى ذرة من تراب سيناء إلا أنني اعتقد بعد كل هذه السنوات أننا يجب أن نتعرض علمياً لهذه الفترة وأن ننتقدها، ونتساءل هل كان من المناسب أن يوضع البيض كله في سلة واحدة؟ بمعنى أن استرجاع سيناء وتحرير الأرض المصرية كان يمكن أن يمثل نقطة انطلاق لا نعادي فيها أحداً إنما نستثمر وضعاً دولياً ومصداقية اكتسبناها ودرجة لا بأس بها من التأييد على مستوى العالم بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل لننشئ وعاءاً دولياً مناسباً نستطيع منه أن ننطلق وأن نتحرك.

وأريد أن أقفز عبر ذلك كله ربما للموقف الحالي ولست اختلف مع القائلين أن هناك انكماش وعندما يتحدث الدكتور/ مصطفى كامل عن مؤتمر باندونج وعن الحضور فأنا أوافقه تماماً كما اتفق مع الدكتور/ إدريس فيما توصل إليه من خلاصات بالنسبة لاقتراحات المستقبل، على أنني عندما استجمع الأمرين معاً أتساءل ما هي نقطة البداية المناسبة؟ وتطالعنا التعليقات بأن لمصر علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة .هل هذا الأمر حقيقياً علمياً أم واقعياً؟ أو هل هو تعبير يحتاج إلى

إعادة نظر من واقع مدى التوافق أو التعارض في عناصر رئيسية للتوجهات السياسية المصرية ؟ وعلى المستوى الدولي، عندما تذكر تطورات في مفاهيم السيادة علينا أن نتساءل، هل نحن بحاجة إلى أداء أفضل في مرحلة ينظر فيها مسألة تطوير العمل داخل منظمة الأمم المتحدة؟.

تساؤل آخر، ما هو السند الحقيقي الذي ندخل به الساحة الدولية للتأثير من جديد ؟ هل هي الانزواء؟ أم الموقف الإقليمي العربي؟ وأنا لا اعتقد أن الموقف الإقليمي العربي يساعد في الوقت الحالي لأسباب كثيرة، إذن ينبغي أن يكون التوافق هنا منبثقاً من محاولة إصلاح منظومة العمل الدولي في الأمم المتحدة من خلال توافق واسع وهو توافق ربما - بطبيعته - قد يتجاوز دول الجنوب إلى دول الشمال وأنا أنظر هنا إلى أوروبا المستقبل والتي يمكن أن تكون قطباً، ولماذا نهمشها على سبيل المثال في هذه المرحلة؟ المدخل الثاني ينبغي أن يكون - في تصوري - اقتصادياً فنتساءل حول مدى العدالة التي يمكن أن تحوز بها دول العالم الثالث نصيباً من الثروة ومن المعاملة المقبولة في ظل النظام أحادي القطبية؟ بمعنى آخر ما الذي يمكن أن نطرحه في مواجهة العولمة، هل العولمة قدر ومصير محتوم ولا مفر منه ؟ أم أن لنا طريقاً آخر ؟.

- **الدكتور/ كمال المنوفي:**

أريد أن أتحدث في أمور ثلاثة، الأمر الأول، قد جاء على لسان الدكتور/ إدريس حديث عبد الناصر حول الربط بين القوة في السياسة الداخلية والقوة في السياسة الخارجية، وأن فاعلية السياسة الخارجية تتوقف على فاعلية السياسة الداخلية، ولا خلاف على ذلك من حيث المبدأ، فكلما كان الداخل قوياً كلما انعكس ذلك بالإيجاب على حركة السياسة الخارجية والعكس صحيح، لكن ما حدث في مصر على أرض الواقع وفيما يتعلق بالحرية السياسية تحديداً أظن أنه أهدر الإنسان وحطم البدايات الجنينية لدولة المؤسسات وأهدر حكم القانون بدعوى الشرعية الدولية أمام المجتمع وعطل حركة الناس، فأنا أظن أن هذا جانب لا يجب أن نغفله أو أن نتغاضى عنه فرغم تسليمنا بطبيعة الحال بالسياسات الاجتماعية الواسعة في ظل هذا النظام ومع تقديرنا لها إلا أنه لا يجب أن يكون هذا حائل لأن ننظر لها بموضوعية وأن نتحدث عن الجوانب الأخرى التي افتقدها نظام عبد الناصر.

الأمر الثاني، هو أن عبد الناصر ذهب إلي باندونج وهناك سلطت الصحافة المصرية والإعلام الأجنبي الأضواء عليه وعلى مداخلاته المقتضبة فعاد إلى مصر في شكل تاريخي وأحسب أن ذلك كان من المصادر الأولى لكاريزما عبد الناصر، وبطبيعة الحال توحد الشعب المصري معه وتوحده هو مع الشعب المصري كان وراء إسناد الشعب كل الأمر له وقبوله هو لذلك، أما نهرو فقد كان زعيماً كاريزمياً وما حدث مع عبد الناصر حدث كذلك مع نهرو، لكن بينما نجح نهرو في تحويل الكاريزما، إلي مؤسسات ديموقراطية قادرة على اكتساب شرعية ذاتية، فشل عبد الناصر في هذا الاختبار؛ أي أن يحول الكاريزما إلى مؤسسات شعبية قادرة على اكتساب الشرعية، فحدث ما حدث بعد أن ذهب عبد الناصر، وبالتالي إذا سألنا: ما بقي من عبد الناصر وما بقي من نهرو ؟ أستطيع أن أقول أنه قد بقي من نهرو الكثير ولم يبقي من عبد الناصر إلا النذر اليسير.

الأمر الثالث والأخير هي صفقة الأسلحة، وبطبيعة الحال كان هذا بداية الانضمام إلى المعسكر الاشتراكي وهو الأمر الذي أسفر عنه اعتبار الغرب أعداءاً والدخول في معركة لم نكن مستعدين لها فحدث ما حدث في ١٩٦٧.

- **الأستاذة / راوية توفيق:**

تساؤلي للدكتور /مصطفى كامل السيد متعلق بالتباين الذي حدث بين دول الجنوب وتأثيره على التعاون فقد بدأنا نشهد في الفترة الماضية بعض المحاور الجزئية للتعاون كالمحور البارز (الهند – جنوب افريقيا – البرازيل) وسؤالي هو: ما تقييم الدكتور / مصطفى كامل السيد لمثل هذه المحاور الجزئية للتعاون من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى تأثيرها على التعاون الجماعي؟ ولماذا لا نعتمد في هذا التعاون على بعض الدول القائدة التي تستطيع التنسيق فيما بينها في مفاوضات التجارة العالمية؟، وهل يعتبر مثل هذا التعاون الجزئي إضافةً للتعاون على مستوى الجنوب-الجنوب أم خصماً منه ؟

- **الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح:**

في الواقع أن هذه الحلقة النقاشية حول باندونج هي اعتبارية وأنا فقط أود أن أتحدث عن معنى الاستحضار، فهذا الاستحضار هو مدخل للاعتبار، ومن المهم جداً الحديث عن تآكل الذاكرة وأنا أظن أن مسألة تآكل الذاكرة أصبحت مسألة خطيرة جداً داخل الجيل الجديد في هذا الشعب المصري، وهل نحن ساهمنا في تآكل الذاكرة وأنا أظن أن تآكل الإرادة لعب دوراً في تآكل الذاكرة. هذه الأحداث كانت تعبر عن حالة من حالات العزة وبالتالي هناك رغبة في عدم إعادة استحضار هذه الأحداث، بل إن البعض قد يرى في هذه الأحداث قدراً من العنترية، وبصرف النظر عن التقييم، لكن تظل عملية الذاكرة عملية غاية في الأهمية وبالتالي لابد أن نتحدث عن هذه الأحداث، وأستاذنا الدكتور/ إسماعيل صبري مقلد تحدث عن كيفية نسج الأحداث حدثاً بعد حدث في إطار منظومة نستطيع أن نفكر فيها من خلال ما يسمى بالإرادة والتعبير عن تلك الإرادة، ولذلك فإن العلاقة بين تآكل الإرادة وتآكل الذاكرة موضوع غاية في الأهمية، وهناك محاولة لضرب الرموز داخل التاريخ الوطني المصري. وهذه أيضاً مسألة جد خطيرة، فهناك هجوم نوعاً ما على محمد على لأنه كان يمثل مشروعاً حضارياً أياً كان تقييمنا لهذا المشروع فإنه لابد من ذكر محمد على لأن التاريخ لم يبدأ مع القيادة الحالية، فلا يجب السماح بتغييب الذاكرة أو تشويهها أو طمسها أو تسميم الذاكرة وتزييفها وتجهيلها وتهميشها.

الأمر الآخر، أن مؤتمر بريوني ومؤتمر السلام اللذين ذكرهما د.إدريس لا يعلم عنهما أحد وهذا جزء من تزييف الذاكرة الذي نحن فيه وتعانيه لأجيال الجديدة.

والسؤال هو: هل يمكن أن نشق طريقاً آخر بدلاً من طريق القضبان الأمريكية الوحيد الذي يتخذ مساراً واحداً، فقديما ثار الحديث عن الطريق الثالث أما اليوم فنحن في عصر الطريق الثاني كبديل عن الطريق الأمريكي، فهل نستطيع في هذا الإطار أن نشق الطريق الثاني الذى لا يوصل إلى المحطة الأمريكية والدخول إلى بيت الطاعة الأمريكي؟ فما أشار إليه الدكتور بهجت قرني

والدكتور /مصطفى كامل السيد يدل على أن القيادة ليست على مستوى المتغيرات التي تحدث لأنها لا ترى أهمية حتى للذهاب إلى باندونج. ونحن الآن في عصر التكتلات ووضع البيض كله في السلة الأمريكية سيكسر ذلك البيض عن بكرة أبيه.

وأنا هنا أؤكد على أننا لعبنا دوراً ما في طمس الذاكرة على سبيل المثال كنا نأخذ في مادة السياسات الخارجية السياسة الخارجية المصرية اليوم ولا يقوم أحد بتدريس السياسة الخارجية المصرية بحيث لم تعد الأجيال الجديدة تعرف شيئاً عن حرب أكتوبر، فالدكتورة/ نادية مصطفى تتحدث عن أن ندوة حرب أكتوبر التى نظمها المركز فى الكلية لم يحضرها أحد و هذه مسألة خطيرة للغاية.

- **الدكتورة/ نادية مصطفى:**

أريد فقط أن أطرح عدة أمور، الأمر الأول، نوعية القيادات الكاريزمية التي كانت موجودة آنذاك والتي لديها الإرادة والرؤية والحس بالرغم من عدم توافر الامكانات المادية في هذا الوقت أليس هذا عامل يستحق الاعتبار والنظر فيه، وخاصة أن تعبير الدكتور/ بهجت قرنى يبين كيف أن القيادة الأخرى في السبعينات سواء كانت كاريزمية أو غير كاريزمية لم يكن لديها هذه الرؤية التي تضع في الاعتبار وزن حركة عدم الانحياز بالرغم من أنه في بداية السبعينيات لم تكن القطبية الثنائية قد انتهت بعد. ولا نستطيع أن نجزم أن السادات كانت لديه هذه الرؤية البعيدة المدى التي استشرف بها انتهاء القطبية الثنائية.

الأمر الثاني، هو انطلاقاً من الخصائص المشتركة لدول العالم الثالث التي عرضها الدكتور/ مصطفى كامل السيد ومن أهمها مفهوم الثورية أتساءل: إذا كانت هناك إرادة لتغيير النظام الدولي بطريقة ثورية فهل كان لابد أن تتوافر في البداية قواعد القوة الذاتية وأن يتم تدعيم النظم الذاتية الداخلية القادرة على إحداث هذا التغيير برشادة وبعمق ودون أن تتحول القضية إلى قضية عنتريات أو شعارات لا يستطيع الجميع أن يقلل من أهميتها، ولكن لابد من التساؤل عن الآليات التي كان من المفروض أن تتوافر لتحقيق هذا التغيير؛ ومن هنا نجد الفارق بين نموذج عبد الناصر ونموذج نهرو الذي أشار إليه الدكتور/ كمال المنوفى.

الأمر الثالث، يتعلق بحديث الدكتور/مصطفى كامل السيد عن مفهوم السيادة الجديد والتدخل الدولي وإخفاق دول الجنوب في التنمية والإخفاق في حماية حقوق الإنسان مما يجعلها عرضة لتطبيق هذه المفاهيم الجديدة للسيادة وللتدخل الدولي بالرغم من رفضها لها فأنا هنا أتساءل من المسئول عن هذا الإخفاق؟ فنحن نعلم أن منظري التبعية يتحدثون عن مسؤولية النظام الدولي في فشل تجارب التنمية القائمة على الاعتماد على الذات كما أن دول الشمال تتهم دول الجنوب بأن سياستها التنموية غير الرشيدة وسياساتها في قمع الحريات هي المسئولة عن الفشل ونحن بذلك نكون أمام معضلة من المسئول عن هذا الإخفاق؟ و هل نحن مضطرون أن نقبل هذه المفاهيم للسيادة وللتدخل الدولي بالرغم

من الاعتراف بإخفاقنا في التنمية وفي قضية الحريات؟ وهل هذا الإخفاق في حد ذاته يكون مبرراً أن أقبل هذه المفاهيم الجديدة التي نعرف جميعاً كيف صيغت وكيف تصاغ؟ ففي جانب كبير منها هي بالفعل من أجل حقوق الإنسان ولكن في جانب آخر منها نعلم جيداً أنها توظف بمعايير مزدوجة بدليل أن الحديث عن حقوق الإنسان وإخفاق التنمية والسيادة الايجابية أو السلبية لا يثار في كل الحالات، ولكن في حالات دون غيرها وصحيح أننا أوصلنا أنفسنا إلى هذه الحالة ولكن نحتاج إلى تساؤل حولها وهل نوافق على التدخل باسم الإنسانية في دارفور؟ ولماذا لا نتساءل عن عدم التدخل في القوقاز مثلاً وهكذا ؟

الأمر الثالث، أنني مع الدكتور/ كمال المنوفى حول المقولة التي طرحها الدكتور/إدريس وهي مقولة هامة وتبدو منطقية نظرياً وفعلياً ولكن إلي ماذا آلت النتائج؟ فما نحن فيه الآن ليس نتاج عشرة أعوام ولكن جذوره وضعت منذ فترة طويلة سابقة.

- **الدكتورة/ ناهد عز الدين:**

أتساءل هل الشعور بالكرامة في الخارج يغنى عن الشعور بالكرامة في الداخل، فقد تم الحديث عن البعد الدولي لحقوق الإنسان وقد ربط الدكتور/ كمال بين ديموقراطية الداخل والدور الفاعل للدولة المصرية وسياستها الخارجية والتساؤل هو: لماذا هذا التناقض في تاريخنا المصري ؟وهل الشعب المصري في ثقافته يقبل أن يكون الدور الخارجي معوضاً عن احترام حقوق الإنسان في الداخل؟ وأنا أتساءل هل فعلاً حقوق الإنسان والديموقراطية تحققت في فترة السادات التى انتهت باعتقالات ومصادمات أو فى الفترة الحالية التى بها أزمة في تداول السلطة والسؤال إلي أي مدى هناك ديموقراطية في الداخل تحققت حتى الآن ؟

- **الدكتور/ مصطفى كامل السيد: (يرد)**

اعتقد أن هناك نقطة أشار إليها أكثر من متحدث وهي "توقيت باندونج" واعتقد أن طبيعة النظام الدولي أعطت مساحة من الحرية لكثير من القيادات، ولكن المسألة لم تكن مجرد طبيعة النظام الدولي لأن الذين حضروا باندونج لم يكونوا جميعاً من أنصار الحياد الايجابي ولكنها أيضاً كانت مسألة اختيار القيادات وطبيعة المرحلة فذلك كان هو الجيل الأول لفترة الاستقلال بما جعل لديهم حساسية خاصة نحو تأكيد الاستقلال واعتقد أنه في تفسيرنا لما جرى في ذلك الوقت علينا ألا ننظر للطبيعة البنيوية للنظام الدولي فقط ولكن علينا أن نأخذ فى الاعتبار أن هناك أيضاً اختيارات متباينة. وهذا يفسر أن الرئيس السادات كان لديه اختيارات والمسألة ليست حتمية وإنما ترتهن بما تختاره القيادات.

وحول تجمع (الهند – البرازيل – جنوب إفريقيا) فهذه مسألة تثير الحسرة لأن الذي يقود العالم الثالث هو محور بعيد عن مصر وكان من المتصور أن تكون مصر جزءاً من هذا المحور على اعتبار أن البرازيل تمثل أمريكا اللاتينية، والهند تمثل آسيا، وجنوب إفريقيا تمثل القارة الإفريقية بينما مصر ليس لها دوراً في هذا الإطار. أما فكرة أن قيادة الجنوب تكون عن طريق مجموعة

صغيرة فقد طرحت من قبل فمجموعة الـ ١٥ كان المقصود منها أن تكون قيادة لدول الجنوب ولكن لا أعرف لماذا تصور البعض أن مجموعة الـ ١٥ كتلة في حد ذاتها، و بالتالي بدأ التفكير في مشروعات للتعاون بين دول الـ ١٥ وهذا ليس هو المقصود؛ فالمفترض أن تقوم مجموعة الـ ١٥ باقتراح مشروعات للتعاون بين مجموعة الـ٧٧ أو دول الجنوب ككل وليس التركيز على ما يمكن أن تقوم به مجموعة الـ١٥ لأن هذه الدول ليس بينها تواصل جغرافي ولا توجد الشروط المشجعة للعمل معاً ومن ثم اعتقد أن تجمع البرازيل - الهند - جنوب إفريقيا تمثل قيادات حقيقية لما لها من علاقات قوية مع دول الجنوب الأخرى.

البعض يتصور أن السياسة الخارجية معناها إما أن نسير تماماً في فلك قطب معين أو أن نخاصم هذا الفلك واعتقد أن كلا الطريقين خطأ فالسياسة الخارجية الناجحة هي التي توظف الطريقين معاً مثلما فعلت دول منظمة الاوبك سنة ١٩٧٣ من رفع أسعار البترول ثم وقف تصديره لدول معينة، وهنا اعتقد أنه علينا أن نتعلم من إسرائيل التي تتجسس على الولايات المتحدة وتأخذ التكنولوجيا الأمريكية وتبيعها للصين. ومع ذلك فالعلاقات طيبة جداً بين إسرائيل والولايات المتحدة. ونجد أن موقف الولايات المتحدة مع الهند موقف جيد بالرغم من أن الهند تختلف مع الولايات المتحدة في بعض القضايا. أما نحن، فنتصور أن علينا الاستجابة للولايات المتحدة فى كل شيء.

وحول ملاحظة الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح التي ذكر فيها أن تآكل الإرادة يؤدي إلى تآكل الذاكرة، أرى أننا كبشر لدينا قدرة محدودة على التذكر ونحن نتذكر بالأخص ما له مغزى، ونحن في الوقت الحاضر نتخيل أنه لا قيمة لباندونج بسبب تغير النظام الدولي وعدم وجود الاتحاد السوفيتي وكل هذه أمور ساعدت على أن نسقط من ذاكرتنا ما نتصور أنه ليس له جدوى في الوقت الحاضر. وأرى أن هناك فرق بين مصر والهند والصين فيما يتعلق ببناء القوة الذاتية؛ ففي حالة الهند والصين نجد استمرار ناجح في تطبيق الخطط التنموية وهذا بعكس مصر والنتيجة هو التباين ما بين دول الجنوب بحيث أصبحت الهند من الدول المرشحة لأن تكون قوة كبرى في القرن الحادي والعشرين أما الصين فقد أصبحت بالفعل من القوى الكبرى، وهذا كان نتيجة، ليس فقط سياسات خارجية، ولكن نتيجة عمل داخلى مستمر، وكل هذه الدول كان لديها نوع من المثابرة لتحقيق التحول الاقتصادي وهذه المثابرة أدت في النهاية لأن تكون هذه الدول مرشحة لقيادة النظام الدولي، والهند تتعامل الآن على اعتبار أنها أصبحت أو انضمت بالفعل للدول الكبرى.

وهناك نقطة هامة في هذا الصدد هى أن الدولة قد تخفق في حماية الآلاف من سكانها بما يترتب عليه التدخل الدولي والسؤال الذي يثور هنا: هل يجب أن يقف المجتمع الدولي غير مكترث ؟ وهذه المسألة تعتبر تحدي هائل لدول الجنوب التي ترفض التدخل وعليها أن تحدد موقفها وما الذي يجب عمله في مثل هذه الحالات، فالمذابح في رواندا مثلاً أوقفت تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، واعتقد أن هذه مسألة تعتبر تحدى حقيقي لدول الجنوب.

نقطة هامة أخرى هي أن هناك تراجع واضح لدور مصر على الساحة الدولية و يكفي قـراءة الصحف المصرية لكي تدرك هذا، وثقافة العمل اختفت تماماً في مصر إذا ما قارناها بالصين والهند، والسؤال: هل السبب في ذلك هو وجود الثقافة الهندوسية في الصين والهنـد؟ أم أن هنـاك تغيـرات حدثت في المجتمع المصري مفادها أنه حتى يحصل الإنسان على الثروة فليس عليه أن يعمل ولكـن أن يكون لديه علاقات بمسئولين أو يسعى للحصول على قروض من البنوك وليس من خلال الجـد و الاجتهاد وإنما من خلال أمور أخرى.

وفي النهاية، أرى أن مشاكلنا معروفة والمسألة تحتاج إلى تغيير على مستوى النظام الـسياسي والمشكلة هي كيف يتخذ القرار السياسي في مصر؟ ومن وجهة نظرى أنه لا يتم على أسس رشـيدة. والمشروع القومي لتنمية جنوب الوادى أبرز دليل على ذلك، فقد قيل هنا في كلية الاقتصاد أن الميـاه في مصر لا تكفي لتنفيذ هذا المشروع وأن درجة الحرارة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة البخر فـضلاً عن عدم استعداد رجال الأعمال لتمويل هذا المشروع، فلماذا هو مستمر؟

وحول الإحساس بالكرامة في الخارج فصحيح أنه في عهد عبد الناصر كـان هنـاك انتهـاك للكرامة لكن كان هناك تعويض لأن المسألة لم تكن إنجاز خارجي فقط ولكن كان هناك إنجاز داخلي، حيث كانت مجانية التعليم وبعثات للخارج ترسلها حكومة عبد الناصر - الديكتاتوري المستبد- إلـى لندن والولايات المتحدة رغم معاداته للغرب. أما في الوقت الحاضر فقد تغيرت وجهة البعثـات إلـى جامعات اقل في مستواها من الجامعات المصرية. وهنا نجد أن المسألة فى عهد عبد الناصر لم تكـن إنجاز على مستوى السياسة الخارجية ولكن كان هناك إنجاز مهم على مـستوى الـسياسة الداخليـة وبالتالي فإحساس أغلبية المواطنين بالكرامة لم يكن فقط ناتج عن زيارات عبد الناصر للخارج ولكـن كان هناك عمل جاد يبذل في الداخل، وبالطبع كان هناك انتهاك للحريات إلا أنه لا داعي لأن نجتـر مثل هذا الخطاب، لكن الوضع في ظل عبد الناصر كان أفضل من أوقات كثيرة مرت بعده، فتقريـر المجلس القومي لحقوق الإنسان يشير إلى أن عدد المسجونين في مصر يتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف مسجون، والسؤال هو لماذا ؟ هل هناك خطر أمني تواجهه مصر حتى نضع ٢٥ ألف مواطن داخـل السجون المصرية بلا محاكمة ؟ وكثيرون من هؤلاء المسجونون انتهت فترة سجنهم ومازالوا داخل السجون، وهذا انتهاك هائل للحقوق، أيضاً ما حدث في مجلس الشعب عند التـصديق عـن تعـديل الدستور إنه يعد أيضاً انتهاكاً واستهزاءاً لعقول المصريين، وهنا ينبغي أن ندقق في معنى الكرامة ولا نستسلم لمثل هذه الخطابات.

- **الدكتور / محمد السعيد إدريس: (يرد)**

لقد أعفاني الدكتور مصطفى من الكثير وأوافقه الرأى في كثير مما قاله، وبشكل تلغرافي أقول أن الدكتور/ بهجت قرنى تحدث عن الأوضاع الداخلية والخارجية وأعطى الأولوية للعمـل الـداخلي وأنا اتفق معه في هذا ولكن كنت أقصد أن التغير والتحول لم يكن من جانب واحد؛ فالضغوط كانـت من الجانبين. ففي أوائل ١٩٧١ كانت الولايات المتحدة الأمريكية معنية بمعرفـة القيـادة المـصرية

الجديدة وإلى أي حد يمكن أن تتحول عن نهج جمال عبد الناصر وكانت العلاقات مقطوعة بين مصر والولايات المتحدة، وفي لقاء بين الرئيس السادات ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية وقتئذ لمعرفة توجهاته الجديدة ونمط العلاقات الجديدة مع الاتحاد السوفيتي وموقفه من الصراع العربي – الإسرائيلي وسياسته العربية أشار السادات في هذا اللقاء إلى رغبته في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة في أسرع وقت ممكن، وأنه غير عازم على محاربة إسرائيل وأنه يريد تدخل الولايات المتحدة لوضع حل سلمي للأزمة، وهذا تحول جذري من جانب الرئيس السادات، بل تم الاتفاق على تأسيس قناة اتصال سرية بين الرئيس السادات والإدارة الأمريكية من خلال المخابرات الأمريكية وأنه في ٧ أكتوبر ١٩٧٣ اتصل الرئيس السادات بكيسنجر لإخباره بعدم اعتزامه تطوير الهجوم داخل سيناء وكان هذا هو سر ما حدث في حرب السادس من أكتوبر بالكامل. وهذا معناه أن مصر لم تدخل حرب لتحرير سيناء وأن المسألة برمتها هي استجابة لضغوط كيسنجر لتحريك الأوضاع الجامدة وقد فهمت إسرائيل الرسالة فركزت على الجبهة السورية وتركت مجال زمني للمصريين للتقدم داخل سيناء وقد تأكد هذا الكلام في مذكرات كيسنجر ومحمد حسنين هيكل. إذن هناك نوايا جاهزة للتحول وللتغير لدى القيادة السياسية في تلك الفترة وهو ما اتضح بعد ذلك بممارسات علنية أبرزها زيارة السادات للقدس ومعاهدات كامب ديفيد، أي أن العامل الداخلي مهم وهذا يؤكد كلام الدكتور /بهجت قرنى و اتفاقي معه في الرأى.

النقطة الثانية هي أن ما يقال اليوم أن العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر هي علاقات استراتيجية، واعتقد أن هناك أزمة في العلاقات الأمريكية المصرية ولعل ذهاب رئيس الوزراء بدلاً من الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة يكشف هذه المسألة والاستقبال الذي استقبل به رئيس الوزراء المصري يؤكد أن هناك بالفعل مواقف جديدة. وتصورى أن العلاقات لا يجب أن تكون استراتيجية إلى هذا الحد مع الولايات المتحدة وأن الحل الحقيقي هو وجود علاقات استراتيجية بين النظام المصري وبين الشعب المصري، فالقوة الأساسية لأي نظام سياسي هي مدى تعبيره عن شعبه ومدى وجود مصالح حقيقية للشعب في وجود النظام ولكن إذا انتفت مصالح الشعب مع النظام اعتقد أن النظام يصبح بلا فائدة في هذا الوطن.

لي تعليق أخير حول مسألة الكرامة في الخارج والداخل، فكثيراً ما يتردد خلال هذه الأيام أنه في فترة عبد الناصر كان هناك إشارة للكرامة والعزة وكان هناك تناقض بين هذه الكرامة والعزة والموقف الخارجي؛ ولكن هذا لم يكن موجوداً في الداخل فلم تكن هناك حريات سياسية حقيقية في الداخل وهذه حقيقة ولكن فهم المسألة يمكن أن يتم فى ضوء أمرين؛ الأمر الأول هو أن الظرف السياسي والبيئة السياسية في ذلك الوقت كانت تعلى من شأن اعتبارين، أن مصر كانت دولة محتلة وكان الاستقلال قيمة عليا في ذلك الوقت وبالتالي فحرية الإرادة السياسية للدولة مثلت قيمة عليا للنظام المصري كبديل للاستعمار، الأمر الثاني هو أن الحريات السياسية في نظام ما قبل ثورة ٢٣ يوليو كانت لها سلبيات فادحة على الواقع المصري في ذلك الوقت وبالتالي كان هناك أولوية للحقوق

الاجتماعية مثل حق التعليم والتوظيف والعلاج والسكن وقد اهتم نظام عبد الناصر بهذه الحقوق. أما الآن فإذا كان هناك بالفعل تطور فيما يتعلق بالحقوق السياسية ومسألة الإصلاح السياسي فان الدرس الذي يمكن أن نخرج به هو أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تطوير أي مجتمع دونما تحقيق العزة والكرامة في الداخل من خلال حقوق سياسية حقيقية وعن طريق حقوق اجتماعية لا يمكن التفريط فيها، وأنه ليس هناك مجال بعد درس نظام ما قبل يوليو ١٩٥٢ وتجربة ١٩٥٢ للفصل أبداً بين الحرية السياسية وبين الحرية الاجتماعية ولا يمكن التضحية بأي منهما لصالح الأخرى ووضعنا الراهن داخل مصر يؤكد ضرورة السير في المسارين معاً من أجل خلق مكانة داخلية لنظام قادر على تحدي الخارج.

المحور الثاني: النظام الدولي والعالم الثالث:

دلالات باندونج وما بعده

مسار حركة العالم الثالث وموضعه فى النظام الدولى: خبرة نصف قرن

د/ بهجت قرني

ماذا بقي من باندونج؟ دلالات وواقع ٢٠٠٥

د/ على الدين هلال

- التعقيب — د/ عبد الله الأشعل
- المداخلات

مسار حركة العالم الثالث وموضعه في النظام الدولي: خبرة نصف قرن

د/ بهجت قرني

أثار الدكتور/ مصطفى كامل في الجلسة الأولى أن موضوع رسالة الدكتوراه الخاصة بي كانت عن هذا الموضوع ونشرت في كتاب حصل على جائزة دولية، وبعدها بدأت التفكير في أحوال العالم الثالث.

أولاً: أعتقد أن هذه الندوة هي الحل الأمثل لرد الاعتبار لباندونج، وسوف أثير بعض النقاط التحليلية على أساس ألا أكرر ما قيل في الجلسة الأولى، وسوف أقدم بعض المعلومات أبدأها بتوضيح أن باندونج لم يكن مؤتمر لدول عدم الانحياز، لكنه كان مؤتمراً إفريقياً آسيوياً بمعنى أن الدعوة كانت على أساس جغرافي وليست على أساس سياسي وكل الدول الموجودة بإفريقيا وآسيا دعيت إلى هذا المؤتمر سواء كانت دول غير منحازة أو أعضاء في أحلاف، مثل تركيا وإيران وباكستان والصين. الدولة الوحيدة التي لم تدع كانت إسرائيل، وبطبيعة الحال جاء الاعتراض على حضورها من جانب الدول العربية وكان هذا هو الاستثناء الوحيد في باندونج، وبالرغم أن باندونج لم يكن مؤتمر لعدم الانحياز إلا أنه أصبح في الواقع ركيزة حركة العالم الثالث، والسبب الرئيسي في ذلك أنه شكل سابقة خطيرة فلأول مرة تقوم الدول المتخلفة بتنظيم مؤتمر دولي دون مشاركة الدول الكبرى وكانت هذه معضلة- في ذلك الوقت – على الأقل من الناحية التنظيمية، وبقراءة مذكرات أحد المشتركين في المؤتمر نجد بالفعل أنه شهد الكثير من المشاكل التنظيمية، ولكن في النهاية نجح مؤتمر باندونج في إرساء عشرة مبادئ رئيسية لتمثل توجهات جديدة ومختلفة من منظور النظام العالمي الذي كانت تسيطر عليه في هذه الأيام مفردات الحرب الباردة والقطبية الثنائية وميزان الرعب.

ثانياً: أن باندونج كان مؤتمر " يتيم " فلم يحدث باندونج آخر، وكانت هناك محاولة في الجزائر سنة ١٩٦٥ لعقد مؤتمر ثان للدول الإفريقية والآسيوية ولكن لم يكلل بالنجاح، وحدث انقلاب بومدين ضد بن بيللا في تلك الفترة، ولم يكن السبب الرئيسى فى عدم عقد مؤتمر ثانى وجود ضغوط خارجية بقدر ما كانت استجابة لتوجهات بعض الأعضاء داخل مؤتمر باندونج، فالهند لم تكن تريد للصين أو باكستان أي مكانة دولية، ومصر أيدت موقف الهند على أساس أن وجود مؤتمر ثاني للدول الإفريقية والآسيوية لا يعطي الحق لدولة أوروبية مثل يوغوسلافيا بحضور مثل هذا المؤتمر، وكما قيل كانت الصداقة قوية بين الهند ومصر ويوغوسلافيا وبالتالي أصبح مؤتمر باندونج مؤتمر يتيم، وعقيم في ذات الوقت، حيث تفرع عن باندونج توجهان أساسيان تجسدا في المؤسسات الدولية التي تمثل العالم الثالث، الأولى، هي مؤسسة دول عدم الانحياز والمؤسسة الثانية، هي مؤسسة دول الـ ٧٧، ورغم بعض النواحي السلبية التي أحاطت بمؤتمر باندونج إلا أنه كان نذير خير لتأسيس مؤسسات كبيرة بالنسبة لحركة عدم الانحياز. فقد عقد لها حتى الآن ١٣ مؤتمر قمة، كان آخرها في كوالامبور في فبراير ٢٠٠٣.

وبالنسبة لمجموعة الـ٧٧، فقد تكونت رسمياً في سنة ١٩٦٤ أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف، وكان نائب رئيس المؤتمر وزير الاقتصاد المصري عبد المنعم القيسوني وكان رئيس المؤتمر من أمريكا اللاتينية (وقد أصبح له باع طويل في تطوير نظرية التبعية.) وحالياً بلغ عدد أعضاء مجموعة الـ٧٧ حوالي ١٣٢ دولة، وكان أول ميثاق لها قد صدر في سنة ١٩٦٧ بالجزائر تحت مسمى ميثاق مجموعة الـ٧٧. وهذه هي الخلفية لباندونج بسلبياته وإيجابياته فيما يتعلق بظهور العالم الثالث وبدء تشكله كمؤسسة دولية.

ثالثاً: ما هو تأثير هذه التجمعات على هيكل النظام العالمي ؟ ولضيق الوقت سوف أثير نقطتين؛ الأولى خاصة بالهيكل والثانية بالنسبة لتأثيره على التفاعلات الدولية، وباختصار شديد وبالنسبة لهيكل النظام الدولي وما آل إليه بعد حركة العالم الثالث بدءاً من مؤتمر باندونج، فقد أدى إلى تحويل الثنائية القطبية من ثنائية جامدة إلى ثنائية مرنة، وهناك نظريات كثيرة جداً فيما يتعلق بهذا الموضوع ليس هناك وقت لتفصيلها إنما النتيجة العامة كانت هي تقليل نسبة الاستقطاب في النظام العالمي فبدلاً من الحديث عن الشرق والغرب، الشيوعي والرأسمالي، الأبيض والأسود، اتسعت مساحة الحيز الرمادي وبالتالي خلقت هذه التطورات على مستوى هيكل النظام الدولي نوع من النسبية والمرونة، بحيث لا تكون العلاقات الدولية علاقات محصورة ومرتبطة فقط بالكتلتين أو ما نسميه في العلاقات الدولية (اللعبة الصفرية). وبالتالي كان هناك تغيير في بعض المفاهيم الأساسية الحاكمة للنظام الدولي مثل مفاهيم مناطق النفوذ وميزان القوة وحل النزاعات وغيرها من المفاهيم، وبالنسبة للمتخصصين في العلاقات الدولية حدث تطوير لنظرية المباريات وتطبيقها على تطور هيكل النظام الدولي بعد ظهور حركة عدم الانحياز. أما النقطة الثانية فيما يتعلق بالتفاعلات، فبالنسبة للهيكل حدث نوع من الانفراجة في الاستقطاب الدولي وتغيرت العلاقات من علاقات صفرية إلى علاقات أطراف عدة، وحدث نوع من المرونة والنسبية، وسوف أذكر مثال خاص بالأمم المتحدة، فالأمم المتحدة قبل ظهور دول العالم الثالث كانت منظمة غربية حتى الاتحاد السوفيتي كان يقاسي بسبب وجوده ضمن الأقلية في الأمم المتحدة وانسحب في بعض الأحيان من مجلس الأمن لأنه لم يستطع العمل في المنظمة الدولية، وقد غيرت حركة العالم الثالث التى خلفها باندونج من وضع الأمم المتحدة لتصبح منظمة عالمية، بل بالعكس تغيرت إلى النقيض وأصبحت تحت سيطرة دول العالم الثالث بفضل القوة التصويتية التي تمتعت بها داخلها.

وحالياً تمثل دول العالم الثالث أكثر من الثلثين في الأمم المتحدة وبالتالي تغيرت اهتمامات وبنود الأجندة الدولية؛ ففي سنة ١٩٦٠ اتخذت الجمعية العامة القرار بإنهاء الاستعمار كما صدر قرار من الجمعية العامة بإنشاء مؤتمر التجارة والتنمية الدولي، وبالنظر لجدول أعمال المنظمات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية واليونسكو واليونيسيف نجد تغييراً حقيقياً في بنود الأجندة الدولية فقد أصبح موضوع التنمية هو العامل الحاكم لدى معظم هذه المنظمات المتخصصة، وظهرت موضوعات أخرى مثل حوار الثقافات الذي ظهر منذ فترة داخل اليونسكو علاوة على وموضوع

العشوائيات والبطالة وعمل الأطفال. هكذا أدى ظهور مؤسسة العالم الثالث إلى تغيير في الأجندة الدولية.

وكل ما سبق يشير إلى تقدم على المستوى العالمي، فالمؤتمر اليتيم أدى فعلاً إلى تغييرات هيكلية وتفاعلية على مستوى العلاقات الدولية، حتى جاءت أزمة التسعينيات أصبح مسمى عدم الانحياز غير ملائم فالانحياز سيكون مع من ضد من؟ وكيف تكون عالماً ثالثاً وقد اختفى العالم الثاني وأصبح كل همه أن يلتحق ويذوب في المجتمع الأول وبالتالي حدثت أزمة ليس فقط على المستوى السياسي ولكن على المستوى الفكري داخل أجهزة دول العالم الثالث، وبدأت الحدود تذوب بين عدم الانحياز والآخرين فكثيراً من الدول التابعة لمعسكر الاتحاد السوفيتي دخلت مجموعة دول عدم الانحياز، كما أن روسيا والصين هما ضمن مجموعة دول عدم الانحياز كمراقبين وبالتالي خطوط الفصل التي تميز بين دول عدم الانحياز والآخرين بدأت تضعف وتختفي، ولكي لا نصل إلى نتيجة متسرعة ونقول بنظرية مؤامرة سطحية مفادها أن العالم الأول حاصر العالم الثالث، يجب أن نتذكر أن مؤسسات العالم الثالث ذاتها بدأت تعاني من بعض المشاكل قبل نهاية الحرب الباردة واعتقد – دون الدخول في التفاصيل – أن جزء من هذه المشاكل يرجع إلى زيادة حجم دول العالم الثالث وتعدد التوجهات والمصالح والمشاكل في داخل هذه الدول وعدم التكيف لمواجهة هذه المشاكل وعدم الجدية في التعامل معها، ومثال ذلك، الطفرة البترولية التي أفرزت دولاً في قمة الثراء المادي في مواجهة دول تهبط إلى القاع بحيث أصبح من الصعوبة التقاء مصالح هذه الدول المتباينة أو ما نسميه بالمعجزة الآسيوية في مواجهة دول تعاني من انهيار الدولة وفشلها مثل سيراليون والصومال ورواندا، بحيث بدأت حركة الانحياز نفسها تتحجم من الداخل وتنكمش فعاليتها، وعلينا أن نعترف بهذا؛ فلقد ظلت هذه المشاكل موجودة وكامنة إلى أن جاءت نهاية الحرب الباردة لتظهر كل هذه المشاكل على السطح.

رابعاً: أتساءل هل نحن نشهد نهاية العالم الثالث بعد نهاية الحرب الباردة ؟ ومقولتي الأساسية أن هذا كلام غير سليم فلا يمكن أن ينتهي العالم الثالث لأن مشاكل العالم الثالث لم تنتهي والمبادئ العامة التي أرساها باندونج لا تزال مبادئ نحن في أشد الحاجة إليها، مثل مبدأ حق تقرير المصير في السياسة الخارجية وعملية الاستقلال الداخلي..الخ، فهذه مفاهيم أساسية تؤكد أهمية مبادئ باندونج سواء فيما يتعلق بمسألة العولمة أو فيما يتعلق بالتفاوت الضخم في الدخل على المستوى العالمي أو فيما يتعلق بمناقشات حول مفاهيم أساسية مثل السيادة التي تأخر العالم الثالث في تشخيصها، كما تأخر في مواجهة الكثير من المشاكل. وبالتالي فالآخرين هم الذين أصبحوا الآن يحددون بنود الأجندة الدولية دون أن يكون لدى العالم الثالث أي رد يقدمه على ذلك. وليس أدل على ذلك مثلاً من مشكلة تحديد الفرق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة،

كل هذه قضايا حيوية اعتقد أنها تبين أهمية وجود العالم الثالث لأن مشاكله لا تزال قائمة.

خامساً:فيما يتعلق بمحاولة إحياء العالم الثالث، وهي محاولة القمة العربية اللاتينية أقول أنه عندما ننظر إلى البيانات نجد غياب العالم العربي عن الحضور على الساحة وهذا يشير إلى أولويات معينة لدى القيادات العربية.

أعتقد أن حوالي أربعة رؤساء فقط هم الذين توجهوا إلى البرازيل لحضور المؤتمر في حين أن زعماء أمريكا اللاتينية كانوا ثلاثة أضعاف هذا العدد.

يجدر بنا أيضاً الإلتفات إلى المحاولة الجارية حالياً لتكوين ثلاثية لقيادة العالم الثالث تضم البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، فقد بدأت المحادثات بين الرؤساء الثلاثة على هامش اجتماع مجموعة الدول الصناعية الثمانية في فرنسا وبعدها اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاثة في برازيليا وأسسوا رسمياً الحوار الثلاثي، وفي سبتمبر ٢٠٠٣ حضر رؤساء الدول الثلاث الدورة الـ٥٨ للأمم المتحدة وأعلنوا رسمياً تشكيل هذا التجمع الثلاثي والذي أصبح يتكلم باسم العالم الثالث، وتوالت الاجتماعات حيث اجتمع وزراء الخارجية الثلاثة في دلهي مارس ٢٠٠٤ ومن المقرر أن يجتمعوا في جنوب إفريقيا في عام ٢٠٠٥. **هذا التجمع في الواقع يثير موضوعات مختلفة فالأجندة الخفية تشير إلى أن هذا التجمع هو ليس فقط لقيادة العالم الثالث ولكن للتأكيد على أن كل دولة من الدول الثلاثة ستأخذ مقعداً دائماً في مجلس الأمن ومن ضمنهم دولة نووية كما أن لجنوب إفريقيا والبرازيل** المقدرات الفنية لإنتاج الأسلحة النووية، كذلك، يناقش هذا التجمع مشاكل التجارة، فالهند أصبحت قوة عالمية كبيرة في مجال الاتصالات، والبرازيل أيضاً، كما تحاول جنوب إفريقيا اللحاق بهما زد على ذلك أن دول هذا التجمع تحاول توسيع دوائر المجتمع المدني ومن ضمن الأعمال التي قاموا بها هي إنشاء ما يسمى اجتماع رجال الأعمال الثلاثي الذي يتعرض لملفات الاستثمار التجارة وتنمية الموارد.

وختاماً، أقول أنه رغم غياب باندونج في الإعلام العربي والدولي فإن له تأثيره القوى في الواقع على تشكيل السياسة العالمية من حيث المبادئ ومن حيث التوجهات ومن حيث تغيير الأجندة الدولية. وأخطر ما في الأمر هو تغير الثقل العربي على هذا المستوى إلى حد تغييبه في الآونة الأخيرة، لذا أتمنى أن يتم تنظيم مؤتمر في العام القادم حول هذا الموضوع كنوع من رد الاعتبار إلى باندونج وما يمثله باندونج.

ماذا بقي من باندونج؟ دلالات وواقع ٢٠٠٥

د/ على الدين هلال

عندما فكرت فى موضوع هذا الملتقي لم يدر بخلدي قط أننا نتحدث عـن الماضـي أو أننـا نتعامل مع موضوع تاريخي إنما كنت أعتقد ومازلت أننا ندرس الماضي من وجهة نظر مـستقبلية، وأحد مناهج البحث في المستقبل هو رؤية الماضي لاستشراف المستقبل، وعندما كُتب فـي صـحيفة لوموند ديبلوماتيك عدد شهر أبريل مقالاً في ذكرى باندونج بعنوان "إعادة اختـراع العـالم"، وأشـار المقال إلى أنه في عهد باندونج كنا نعيش في زمن كان فيه ستالين قائـد الاتحـاد الـسوفيتى ودالاس وزير الخارجية الأمريكي يطرحان مقولة واحدة (من ليس معنا فهو ضدنا). وخرجت مجموعة من الدول الفقيرة حديثة الاستقلال التي لم يكن لها شأن أو جاه أو قوة اقتصادية لتقول نحن لن نكون مـع هذا أو مع ذاك وهذا هو إعادة اختراع العالم.

وبعيداً عن المؤسسات والتنظيمات، أجيب عن التساؤل الرئيسي لورقتي البحثية، مـاذا يعنـي باندونج ؟ يعني ثلاثة أمور في تصوري الأمر الأول مفهوم حق الدول الصغيرة فـي الاختيـار، إن السياسة الخارجية للدول الصغيرة تنبع من مصالحها الوطنية وليس استجابة لمصالح الدول الكبـرى، إن هذا المفهوم يتضمن إدراك أن هناك حدوداً لقدرة القوى الكبرى وأن هذه الدول قد أخـذت قـراراً بحق الدولة الصغيرة في الاختيار وبأن تتبع سياسة نابعة من مصالحها فلابد أن يكون هناك افتراض أن قدرة الآخرين على إيذاءك محدودة وأنها ليست قدرة مطلقة وهذا هو جوهر ما أريد أن أتحدث فيه بشأن المستقبل.

وإذا كانت سنة ١٩٥٥ مرحلة بداية تشكيل العالم فهل ٢٠٠٥ شيء بعيد تماماً عن هذا أم أنـه يجب أن نطرح فكرة أننا أيضاً نمر الآن بمرحلة إعادة تشكيل العالم وإن شكل العالم الجديد لم يتكرس بعد أو أن القدر الذي تكرس به لا ينفى إمكانية أن تطرح قوة تناهضه أو تطرح أفكاراً أخرى بشأنه. والسؤال الآن هو: ما هي الصورة العامة السائدة بين جمهرة أساتذة الجامعـات وجمهـرة المثقفـين المصريين ؟ للأسف الصورة السائدة أن هناك عالماً وهذا العالم يسيطر عليه قطب واحـد وأن هـذا القطب يمتلك إرادة مطلقة وأنه لا يمكن أن تبرم أمراً في العالم إلا بمشيئة هـذا القطـب، وأن هـذا القطب يستطيع أن يمنع حدوث ما لا يرغب فيه وأنه لا يوجد بديل عن هذا القطب. وحتـي عنـدما يتساءل البعض عن إمكانية وجود قوة أوروبية غربية أو روسيا فنجد أن الرد الجاهز هو أن أوروبـا الغربية أو قوة روسية، هما جزء من التكتل الرأسمالي الدولي الذي يسيطر على العالم وأنه من العبث الآن أن يتحدث الباحثون عن تعدد الأقطاب بالمعنى الذي كنا نعرفه فـي الخمـسينات والـستينات؛ فالآن هناك كتلة مهيمنة وهذه الكتلة لها عدة رؤوس هي الولايات المتحدة وروسيا وأوروبـا وكلهـا جزء ذات مصلحة واحدة.

الحقيقة أننا إذا قلبنا هذه الصورة فلابد أن ننتهي بمنطق الاستسلام وبضرورة قبول ما يـأتي من هذا النظام المهيمن، لكن السؤال هو: هل هذه الصورة صحيحة أم لا ؟ وهذا ما أود أن أطرحـه ليس بمعنى أن الصورة كلها غير صحيحة وإنما بمعنى أن هناك ثغرات وفجوات في هـذه الـصورة وهناك قوة حقيقية فاعلة تهدد بعض جوانب هذه الصورة. وإن الذين يريدون البحث عن بديل أو عن بدائل أخري يمكن أن يجدوا بدايات لذلك، ولكي أطرح هذه الفكرة على حضراتكم سوف أتحدث فـي موضوعين: الموضوع الأول: ما هى حدود قوة القطب المهيمن؟ والموضوع الثاني: ما هـي القـوة الصاعدة التي بدأت تخلخل أو تؤثر في قوة هذا القطب ؟

أولاً: حدود قوة القطب المهيمن:

تصور لنا هذه القوة أحياناً على أنها مطلقة ولا يمكن هزيمتها، وعندما نتأمل أداء الدبلوماسية الأمريكية أو أداء الجيش الأمريكي فأي محلل رصين يستطيع أن يكشف سلسلة من أوجه الخلل فـي نظام الاستخبارات وفي نظام تقدير الموقف السياسي وفي الأداء الفعلي. وعندما نتأمـل فـي قـدرة إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين تتبين أنه ولمدة عشرين سنة ورغم اتخاذ إجـراءات غايـة فـي القسوة والعنف إلا أنه لم يتم منع جماعات فلسطينية من إرسال صواريخ أريحا لضرب المـستوطنات الإسرائيلية. والدراسة المتعمقة لحالة العراق والدراسة المتأملة لحالة الدولة الأقوى في منطقتنا تبـين لك حدود القوة وأن القوى العظمى أو القوى الإقليمية لا تستطيع أن تنفذ كل ما تريد.

العنصر الثاني في هذا الجزئية هو ما يمكن تسميته بتدهور القوة المعنويـة وانهيـار القيمـة الأخلاقية للدولة القطب القوية، فجميع إحصاءات واستقصاءات الرأي العام في أوروبا فـي الـشرق الأوسط وفي آسيا تتحدث عن فشل الولايات المتحدة في رسم صورة ايجابية لها حتـى فـي الـدول الحليفة وإذا ابتعدنا تماماً عن المنطقة العربية فكل استقصاءات الرأي في كوريا الجنوبية تـشير إلـى كراهية عميقة للولايات المتحدة لدى الرأى العام الكوري حتى أن بعض الأمريكيين يتحـدثون عـن هؤلاء الناكرين للجميل الذين لا يتذكروا أنه بدون الدعم الأمريكي ما كان لهذه الدولة أن تعـود مـن جديد. وكان رد وزير خارجية كوريا الجنوبية أن كل شيء قد تغير في العالم، ونحن قد تغيرنا مـع تغير العالم ولكن الولايات المتحدة تريد أن تعاملنا اليوم كما كانت تعاملنا منذ نصف قرن؛ بأساليب لا تقبل مفهوم الندية. وأهمية هذا العنصر بالذات في الولايات المتحـدة أن كـل الدراسـات الخاصـة بالسياسة الأمريكية تشير إلى فكرة النموذج الأمريكي والتي كانت أحد ركائز القوة للولايات المتحـدة فالانبهار بنمط الحياة الأمريكي والتعليم الأمريكي وبالتكنولوجيا الأمريكية وبالديموقراطية الأمريكيـة وبالحريات الأمريكية كان بلا شك أحد عناصر التأثير والنفوذ للسياسة الخارجية الأمريكية في العـالم كله، أما الآن فالولايات المتحدة تواجه موقف تدهور القيمة الأخلاقية وتدهور القوة المعنوية لها كدولة عظمى. فسياساتها تتهم بازدواجية المعايير أى عدم تطبيق معايير موحدة في كـل الحـالات وبعـدم احترام آراء الحلفاء والشركاء، وهذا معناه أنه أصبح هناك عدم توازن بين القدرة العسكرية السياسية للدولة والقدرة المعنوية القطب.

وهذا تدريجياً يؤثر على قدرتها السياسية ويضطرها إلى اللجوء لمزيد من استخدام القدرة العسكرية، وكل ما سبق يثير نقطة أخرى يتحدث فيها بعض الباحثين وهى هل الالتزامات العسكرية للدولة الكبرى في أماكن متعددة قد تؤدي إلى تآكل القدرة العسكرية؟ أي ما مدى قدرة الدولة القطب على الاستمرار في ممارسة هذا الأداء العسكري في مناطق شتى في العالم؟ ويصبح السؤال التالي هو:هل تستطيع أي دولة أن تؤدي مهمة رجل الشرطة في كل دول العالم في نفس الوقت لمدة طويلة ؟

ويرى بعض الباحثين أنه ربما يؤدي تدهور القوة المعنوية وتآكل القدرة العسكرية إلى أن تصبح الولايات المتحدة ليست هى القطب المهيمن وهنا تبرز فكرة تم استعارتها من النظم السياسية وهي فكرة "الأول بين متساويين" أي أن يكون هناك أكثر من قوة في العالم لها نفس الحيثية ونفس القدرات ولكن تظل الولايات المتحدة لها أولوية معينة أي أنها الأول بين أكفاء أو الأول بين متساويين، ونلاحظ أنه إذا حدث ذلك فإنه سوف يجبر الدولة الأعظم على أن تستمع بمزيد من الإنصات والاهتمام لشركائها ولحلفائها ولابد أن تحترم الآراء المخالفة لها وقد بدأنا نرى هذا بالفعل فعندما نقارن بين مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة في البداية، ثم ما انتهي إليه الأمر في مؤتمر الدول الثمانية سنجد الفرق الشاسع بين لهجة العجرفة والاستعلاء والزعم بالقدرة على العمل المنفرد وكل هذا الذي توارى وانتهي إلي صيغة أقل عنفاً وأقل شراسة مما كان مطروحاً في البداية، والسؤال هو:ما هو سبب هذا ؟ السبب هو ظهور رأي مختلف لليابان والصين وأوروبا في هذا الموضوع.

ثانياً: ما هي القوة الصاعدة التي تخلخل أو تؤثر في قوة القطب المهيمن؟

التساؤل حول ماهية القوة الصاعدة التي يمكن أن يؤدي استمرار صعودها إلى إعادة تشكيل أو إعادة تغيير التوازن الاقتصادي في العالم ؟ يطرح مسألة تغيير التوازن الاقتصادي فهذا يؤثر آجلاً أو عاجلاً على التوازن السياسي. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن العمل داخل النظام الدولي يتم في إطار الاعتماد المتبادل وأن أي دولة تدخل النظام العالمي تنخرط في علاقات مصالح مشتركة مع اليابان وأوروبا والولايات المتحدة؛ والفكرة القديمة الداعية بوجود قطب مناوئ ترد اليوم عليها عديد من علامات الاستفهام، إنما الفكرة المطروحة هى ظهور قطب أو دول في إطار النظام العالمي أو في إطار الاعتماد الاقتصادي ومن خلال ما تمتلكه خلال قدرة اقتصادية يمكن لها أن تحتل مساحات أكبر في حركة التجارة الدولية وفي حركة الاستثمار ونرى النموذج الرئيسي لذلك اليوم هو الصين، بعبارة أخرى فإن ما نتحدث عنه هو التغيير في التوازن الاقتصادي في إطار الاعتماد المتبادل أي تغيير المواقع النسبية في إطار النظام العالمي ليس بين أقطاب متصارعة ولكن بين قوى تعمل في إطار نفس النظام ووفقاً لقواعده لكن كل منها تسعى لتحسين موقعها الاقتصادي والتنافسي.

اعتقد أنه إذا فكرنا في هذا المسلك فلابد أن نشخص بأبصارنا إلى آسيا وليس الاتحاد الأوروبي وليس روسيا، وهناك مدرسة فكرية ترى أن القرن الحادي والعشرين هو قرن النهوض

الآسيوى الذى يقوم على شراكة استراتيجية بين الصين والهند والتي تجسدت في الأسابيع الأخيرة في الزيارة التي قام بها رئيس وزراء الصين إلى منطقة جنوب آسيا وخاصة الهند في الفترة من ٥-١٢ أبريل عام ٢٠٠٥. وأشار رئيس الوزراء الهندي إلى أن الصين والهند يعيدان تشكيل النظام العالمي والبيان المشترك الصادر عنهما تحدث عن التعددية في النظام العالمي وعن تدعيم الديموقراطية في العلاقات الدولية، وبالنظر إلى حجم القوة البشرية في الصين والهند وحجم القاعدة الصناعية ومعدل النمو الاقتصادي للصين خلال الـ١٥ سنة الأخيرة مع عدم وجود أي إشارة لاحتمال تضاؤل هذا المعدل في الفترة القادمة وبالنظر إلى حجم استهلاك الصين من الحديد والكهرباء نجد أننا أمام ظاهرة ستحقق الانتباه. والطبيعي أن تتنبه الولايات المتحدة إلى هذا وفي تقرير صدر عام ٢٠٠٥ من المجلس القومي للمخابرات National Intelligence Council ذكر أن القوتان الصاعدتان عالمياً هما الصين والهند يليهما من وجهة نظر الولايات المتحدة البرازيل واندونيسيا ويذكر التقرير أن القرن الحادي والعشرين هو قرن النهوض الحقيقي لآسيا تحت قيادة الهند والصين. أضف إلى هذا ما تحدث عنه بعض الباحثين حول تقسيم العولمة إلى نوعين؛ عولمة من أعلى وعولمة من أسفل، فالعولمة من أعلى هي العولمة التي تقودها الحكومات والدول إلا أنه هناك أيضاً عولمة من أسفل وهي الحركات الشعبية وأفكار المثقفين، والعولمة من أسفل تطرح أفكاراً كثيرةً بدءاً من سنة ١٩٩٦ عندما أنشئ منتدي السيادة على الغذاء كنشاط موازي لقمة الغذاء العالمي، وتجمع صحة الشعوب عام ٢٠٠٠ لطرح نظرية الصحة من وجهة نظر أخرى، ثم في ٢٠٠١ تم عقد المنتدى المناوئ لدافوس وهو المنتدي الاجتماعي العالمي الذي يعقد جلسات منتظمة ومقره البرازيل. وكل هذه الأمور تؤدي إلى تكوين صورة ما ذات ملامح جديدة.

نحن إذا ما اقتنعنا أن الصورة قد تشكلت بالفعل وأن العالم انتهي وأن هناك قوةً خارقةً تملك علينا حق الحياة والموت فلابد أن ننتهي إلى التسليم أو الاستسلام، فصحيح أن هناك قوة لكن هذه القوة غير متمكنة تماماً وهناك حدوداً لما تستطيع أن تفعله كما أن هناك عوامل لتآكل قدراتها العسكرية وشواهد على تآكل قيمتها الأخلاقية ونماذجها المعرفية.

اختتم بالقول أن دول الجنوب والدول الصغيرة ليس عليها قدر قبول بديل واحد فالدول الصغيرة (ومنها مصر وسوريا) أمامها بدائل وعليها أن تعمل على بلورة هذه البدائل.

تعقيب

د/ عبد الله الأشعل

جاء دور المناقشين وأريد أن أتحدث عن أمرين الأول هو أنكم بالتأكيد تشاركونني السعادة بأن هناك تكاملاً بين الطرحين فهناك طرح خاص بالبنية التحتية وهو الطرح الذى قدمه الدكتور/ بهجت قرنى أما الدكتور /على الدين هلال فقدم طرحاً برؤية متفائلة وأريد أن أنوه أن المركز قد قدم خدمة بحثية ممتازة بأن قدم لنا قائمة مرجعية وقدم مجموعة من المقالات المهمة التي تحدثت عن باندونج وتطور النظر إليها خلال الخمسين عاماً الماضية وأنا اعتقد أن هذه الخدمة التنسيقية لابد أنها تفيد كثيراً في موضوع هذه الندوة.

أشار الدكتور /بهجت قرنى إلى أن مؤتمر باندونج في عام ١٩٥٥ كان مؤتمراً يتيماً وأنا في الحقيقة أرى أنه كان مؤتمراً تأسيسياً وطرح الدكتور بهجت ثلاثة مفاهيم هي: العالم الثالث، حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ أو المجموعة الأفرو-آسيوية وبالطبع الاحتفال بالذكرى الخمسين لباندونج هو الذي أتاح لنا الآن أن نتحدث عن بنية النظام الدولي وعن العملياتية داخل النظام الدولي وكيف أن النظام الدولي تطور ولكن بشكل أسرع والسؤال هو: أين موقع العالم الثالث من هذا التطور؟ وما هي العلاقة بين جاكرتا ٢٠٠٥ و بين القمة اللاتينية العربية ٢٠٠٥ ؟ وهل لو أخذنا بالنظرية التي أشار إليها الدكتور/ بهجت قرنى وهي أن البرازيل تحكم في الجزء الغربي من الكرة الأرضية، فمعنى هذا أن استضافة البرازيل لهذه القمة هي تعزيز لفكرتنا وأننا لا نعلم إلي أين نحن ذاهبون بالفعل. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو: أين موقع مصر في هذا؟ خصوصاً وقد قدمنا طلباً رسمياً بالحصول على إحدى المقاعد الدائمة في مجلس الأمن في إفريقيا وهل هناك إمكانية أن يكون هناك شراكة افريقية في هذا المسعى أم لا ؟ وقد تركنا الدكتور/ على الدين هلال ونحن يملؤنا كثير من الأمل فى أن القطب الواحد لا يستطيع أن يحكم العالم بمفرده، إنما لابد أن يبحث عن شركاء وأريد أن أثير في هذا الصدد النقطة التالية، إن الولايات المتحدة – على الأقل منذ مجيئ كونداليزا رايس –تتحدث بنغمة جديدة وبلهجة بها الكثير من المرونة ولكن القبضة الحديدية الأمريكية لا تزال كما هي وكأنها ألبست هذه القبضة نوعاً من الثياب الحريرية التي يمكن أن تجعل الموت هيناً ليناً على من تقبضه، وبالطبع الزيارة السرية لكونداليزا للعراق كانت ليس للحصول على معلومات أولية عما يحدث ولكن أتصور أن الولايات المتحدة تفكر جدياً في الانسحاب من العراق، وهذا لن يكون موقفاً أخلاقياً من الولايات المتحدة في هذه الظروف.

والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو: لماذا كانت المجموعة العربية هي أضعف الأطراف في المجموعة الأفرو-آسيوية ولماذا أصبحت طرفاً تقوم الولايات المتحدة بتشكيله على هذا النحو دون أن يتكلم ودون أن يعترض على طريقة الأمم المتحدة فى العبث بأعضائه؟ أنا أربط كل التطورات الحادثة في العالم بما يحدث داخل مصر ولا نريد أن نغفل القراءة المتأنية للأحداث الدولية، لمعرفة أين مصر مما يحدث ؟ وكيف يمكن أن يكون لها دور بحيث تقدم الندوة أمراً مفيداً في هذا الملتقي لصانع القرار، وفي هذا الإطار أريد أن أفتح الباب للمناقشة.

المداخلات

- **الدكتور/ إسماعيل صبري مقلد:**

أرى الرسالة التي حملها باندونج أنه أخرج نواة عدم الانحياز حتى ولو تم فيه تبنى هذا الاتجاه بشكل بسيط ثم توالت هذه الفكرة أو هذه النواة في مؤتمرات عدم الانحياز بعد ذلك. وأرى أن الحياد لا يمكن أن يكون غاية مستهدفة في حد ذاتها إنما هي كانت مجرد أداه تبنتها هذه المجموعة من الدول للدفاع عن استقلالها وعن مصالحها العليا في مقاومة الضغوط التي تعرضت لها من قبل قوى عظمى تمتلك كل الإمكانيات وقد تم الإفاضة في هذا الأمر، وأداة عدم الانحياز كانت لها جدواها وفاعليتها في مناخ دولي له سماته وخصائصه؛ فهناك الحرب الباردة والضغط بالأداة العسكرية والاستقطاب الأيديولوجي وكان هناك نوع من التعويل على الحياد كآلية تستطيع أن تستخدمها هذه الدول في أن تخفف بها من حدة هذا التأثير، وقد اختلف المناخ الدولي بعد ذلك بصورة جذرية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كما أشار الدكتور/ بهجت قرنى والدكتور/ على الدين هلال، فقيادة النظام الدولي بتوجهاتها السياسية وتوجهاتها نحو السيطرة غيرت نمط التحالفات الدولية الذي تحول من تحالفات عسكرية وأمنية إلى تحالفات اقتصادية، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها كما أن طبيعة الأخطار السياسية على الساحة أيضاً اختلفت ولم تعد هى نفس الأخطار القديمة فأصبح الحديث اليوم عن الإرهاب والجريمة المنظمة والبيئة والعولمة والتدخلات تحت مختلف المبررات والتدخل الدولي الإنساني وعن مجموعة هائلة من التحديات، التي لم يعد المجتمع الدولي محصن ضدها بحيث اختلفت المفاهيم وأصبح الاستقلال نفسه عملية نسبية ولم تعد حساسية الماضي موجودة.

وفي ظل هذه التغيرات الهائلة في ظروف المناخ الدولي والعلاقات الدولية يثور التساؤل: هل هذه الأداة أصبح لها نفس القيمة ونفس الفاعلية ؟ فاليوم نحن نتحدث عن عدم الانحياز مع اختفاء العالم الثالث وانهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء حلف وارسو واضمحلال الأيديولوجية الشيوعية. والسؤال هو: هل من أداه بديلة يمكن أن تدافع بها مجموعة دول عدم الانحياز عن مصالحها العليا ناهيك عن الاستقلال والسيادة والأمور التي تحتمل كثير من الجدل؟. وهل نحن نتحدث عن مسار واحد أم أننا نتحدث عن مسارات؟ متعددة يمكن لكل مجموعة أن تختار أنسب المسارات لها ؟ وإذا كان الأمر كذلك أين يمكن أن تتلاقي هذه المسارات وماذا ستكون عليه المحصلة النهائية في المستقبل ؟ وأنا أعتقد أن هذا سؤال كبير لابد أن نتصور شكل الرد أو الإجابة عليه.

- **الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح:**

أولاً: أود أن أتقدم ببعض الملاحظات على هامش ما قاله كل من الدكتور / بهجت قرني والدكتور/على الدين هلال، في الواقع أن المدخلين سواء أكان المدخل الذي يتعلق بالبنية التحتية أو بالمدخل التفاؤلي، متكاملين وأنا أظن أن المدخل التفاؤلي كان مدخلاً يسبقه التأمل. وأرى أن معنى التكتل هنا مهم وليس الأداة، فالتكتل هو القدرة على تكتيل القوى حتى يتم بناء مواقف على أساس

قاعدة هذا التكتل والذي يوفر البنية الأساسية للسياسة النابعة، لا التابعة، وهذه مسألة غاية في الأهمية لأن التكتل هو المعنى، والأدوات هي المبنى والمباني تتغير والأدوات تتبدل مع الزمن، ثانياً: أريد أن أقول أن كل ما عدا التفكير الاستراتيجي هو تفكير أبله، وذلك في هذه المرحلة التي تتسم بالتحول والسيولة الشديدة والتي تتحول معها كثير من المفاهيم التي كانت تدرس للطلبة في العلوم السياسية، وجب علينا أن نفكر؛ العلماء قبل الأمراء بشكل استراتيجي وأن نعيد التفكير في كثير مما ندرسه بالنسبة للطلبة لأن نظرية الدولة لا محل لها اليوم فالدولة لم تعد كما هي والأمر ينسحب على عدة قضايا أخرى لكنى اعتقد أن الكثير من الناس مازالوا يعتبرونها آيات من الإنجيل أو القرآن غير قابلة للتعديل.

ثالثاً: ما تحدث عنه الدكتور/ على الدين هلال من بنية أساسية تتعلق ببنية التفكير نفسه هي التي تقود إلى الموقف والبنية الأساسية العقلية والتفكيرية مسألة غاية في الأهمية في هذا المقام وأنا أظن أن هذه البنية توصلنا تماماً إلى ما يمكن تسميته – مع بعض التحريف – "الاهتسلام خيار استراتيجي"، وهنا نجد انتقاء الكلمات في غير مقامها.

رابعاً: فيما يتعلق بمفهوم غاية في الأهمية يجب أن يدرس في حقل العلاقات الدولية و تحت عنوان قوة الدولة ألا وهو " سقف القوة وسقف الضعف فالمسألة هنا تتعلق بأن للضعف سقفاً كما أن للقوة سقف والقوة حينما تتحول إلى قوة غاشمة تغدو حالة من حالات الجهل أو التجاهل الأمور يؤدى ذلك إلى أخطاء فادحة؛ أشار الدكتور/على الدين هلال إلى بعضها مثل ما يتعلق بالحجية الأخلاقية. إلا أننا في شعوبنا الضعيفة وفي دولنا الأضعف يجب أن نتحدث عن فن تحويل الضعف إلى قوة وهل نستطيع أن نؤسس لهذا الفن وهذا العلم الذي يحول الضعف إلى قوة كأحد مداخل هذا التحول الذي نشهده في كل مكان في العالم إلا في العالم العربي؟. فنحن نعرف فنون التفرق والتنازع، حتى صار الخلاف مهنتنا. كما أن استغلال مكامن الضعف الساكنة في القوة خاصة حينما تكون متغطرسة وغاشمة أيضاً هو نوع من أنواع الفن يجب أن ندرسه للطلبة في حقل العلوم السياسية وهو فن استثمار مكامن الضعف الساكنة داخل هذه القوة وأنا فقط أذكر هذا الكلام كإشارة لكتاب غطرسة القوة الذي صدر في الستينيات وهو كتاب مهم في هذا المقام وردت به نبوءة مهمة وهي تحذير الولايات المتحدة الأمريكية من فكرة نهاية التاريخ. والولايات المتحدة نفسها سألت السؤال الصحيح: لماذا يكرهوننا ؟ إلا إنها آثرت أن تجيب على ذلك إجابة خاطئة بأننا نكره حرياتهم ونمط معيشتهم ونكره رفاهيتهم ونحقد عليهم بسبب فقرنا وهذه كلها تفسيرات لا تقوم على قاعدة أو أساس.

أنا أيضاً أود توجيه نداء للقادة العرب مفاده أن هناك استراتيجيات تأسيس المكانة فعندما تحدث بعض الحضور عن القوة الصاعدة تذكرت أن لدينا في الوطن العربي استراتيجية إهدار الموارد ا، ومن ثم المكانة.

في النهاية أقول إنه أثناء اللقاء الثنائي ما بين الصين والهند، أشار رئيس وزراء الصين إلى أن الهند والصين ينشئان تحالفاً "فالصين تصنع العالم والهند حاسوب الدنيا".

- **الدكتور/ محمد السعيد إدريس:**

أنا سعيد جداً بما سمعته من الدكتور/ بهجت قرني والدكتور/ على الدين هلال لأن هذا يعطينا أساس للتفكير العربي الاستراتيجي كبديل لحالة المتاهة المسيطرة الآن أو غياب الأمل، فنحن نعيش في عصر فقدان الأمل وغياب النموذج ولكن هناك بعض الأمور التي هي في حاجة إلى التفكير والبحث، فأمامنا سؤال ضروري حول مسألة التهديد وإدراك التهديد، ومسألة الخطر وإدراك الخطر، مسألة الأمل وإدراك الأمل فهناك فجوة كبيرة بين الأمرين كما أن هناك تعثر في الإدراك. والإدراك مسؤولية سياسية وهي مسؤولية القيادات السياسية. وعلى سبيل المثال تأتي الدول العربية في مقدمة الدول التي نفضت يديها من الالتزام بسياسة عدم الانحياز وربما بشكل مختلف كثيراً عن دول أخري عاشت في الحلم الأمريكي، والتجربة القريبة وهي الغزو الأمريكي للعراق نجد فيها أن الدول العربية برغم من أنها أخذت قرارات على المستوى الرسمي بمعارضة الغزو الأمريكي للعراق إلا أنها كانت تتحدث عن ضرورة اللحاق بالقطار الأمريكي، ولم يكن هناك أي إمكانية لتصور بديل؛ رغم أنني أرى أن الولايات المتحدة تواجه ما يسمى بالمأزق التاريخي الذي واجهته سابقاً في فيتنام عندما كانت غير قادرة على الانتصار وغير قادرة على الانسحاب، فالولايات المتحدة غير قادرة على الانسحاب من العراق لكنها أيضاً غير قادرة على الانتصار، ورغم هذا لازالت الدول العربية تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية بخشية هائلة مبالغ فيها..

السؤال الآخر يتعلق بمستقبل القوة الأمريكية؟ فكل ما تحدث عنه الدكتور/ على الدين هلال كان حول مسألة عدم تجانس المكانة في مصادر القوة الأمريكية والفجوة الكبيرة بين القوة العسكرية والقوة المعنوية الآن. هناك أمر آخر يتعلق بالبنية الأمريكية نفسها والسؤال حول هل يمكن أن تنهزم أو أن تتفكك الولايات المتحدة فى ظل ترويجها لسياسة تفكيك النظم الإقليمية وتفتيت الدول بل وفرض هذه السياسة الآن فى الشرق الأوسط؟ بمعنى آخر هل يمكن أن ترتد هذه السياسة على الولايات المتحدة نفسها؟ فالبعض يقول أن أوروبا تسعى لهدم القوة الأمريكية وأن أوروبا كانت تمسك ثوباً أحمراً فضفاضاً وخلفها الخندق لكي يأتي الثور ويسقط في الخندق والراية الحمراء كانت في يد أوروبا والخندق هو العراق والسؤال هو: هل يمكن أن تكون أوروبا بتحديها في تلك اللحظة الفارقة للولايات المتحدة التي كانت ثوراً هائجاً معجباً بقوته لكي يندفع دون تدبر في الخندق العراقي، هل أوروبا وقفت أو ما تزال تقف مكتوفة اليدين أمام الإصرار الأمريكي على التفرد بقيادة النظام العالمي ؟ كل هذه الأسئلة تثور الآن. وعلينا أن ندرك أن العالم يتغير.

- **السفير/ نبيل بدر:**

إن الدكتور/ على الدين هلال قد وضع على كاهلنا مسؤولية كبيرة تتمثل في البحث والتفكير وهو أمر جلل وخطير حقاً. واسمحوا لي أن أبدى ملاحظتين، الملاحظة الأولى وهي لا تخفى علينا وإنما هي أمر معروف، فالولايات المتحدة التى اخترنا أن نضع طاقاتنا معها تصف علاقاتها بمصر في أدبياتها السياسية بأنها علاقات مهمة؛ لأن مصر دولة مؤثرة في محيطها وفي محيط دول قد تتأسى

بتجاربها على المستوى الإقليمي وخارج الإقليم، والملاحظة الثانية تتعلق بالنظرة الناقدة إلى مجمل تحركاتنا الخارجية وكيف يمكن أن تؤدي إلى بناء موقف يمكن التعامل معه بما له من ثقل مناسب.

وإذا أخذنا التحدي الأول الذي أشرت إليه وإذا كانت الإجابة أن الأمر يبدو صعباً وقد لا يدعو إلى كثير من السعادة إلا أنها ليست دعوة إلى اليأس، إن الدوائر القريبة والمباشرة التي توارثناها جيلاً بعد جيل هي الدائرة العربية التي كانت تشكل مكمن القوة وأجد أننا في الوقت الحالي ربما انحصرنا في موضوع الانسحاب من قطاع غزة. وما يستتبع ذلك من إجراءات واتصالات تدور في هذا الإطار المحدود. ونحن لم نقدم نموذجاً للدول العربية الأخرى وإذا كان الرهان الأمريكي قد زايد على إنه يستطيع أن يجعل من العراق نموذجاً أتصور أنه يجافي الواقع؛ لأن النموذج المفترض ينبغي أن يكون مصرياً فمصر هي التي تملك المقومات، برغم كل شيء، وهي التي تملك البناء البشري والعلمي الذي يستطيع أن يقدم تجربة ثرية إذا أراد. ونحن في هذا الصدد يتعين أن نراجع كثيراً من أوراقنا لأنه إذا تآكل هذا الدور لأصبحنا دولة مثقلة بالهموم والمتاعب الكثيرة بدءاً من مشاكل البطالة إلى مشاكل النمو إلى غير ذلك من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

وفيما يتعلق بما أثير حول بناء ثلاثي أو رباعي يتشكل من البرازيل وجنوب إفريقيا واندونيسيا والهند وهو مثلث أو مربع تتضح معالمه يوماً بعد يوم، وأن قواعد اللعبة هي كما يلي: نحن مشاركون وإنما ينبغي أيضاً أن نكون منافسين؛ بمعنى آخر إذا كنا نبحث فعلاً عن مقعد في مجلس الأمن ومهما كانت فرصتنا من النجاح، فأين نحن من العمل في هذا الاتجاه؟ وما هو موقف علاقاتنا في دائرة هذا المثلث؟

والخلاصة أن الدائرة الأولى هي قضية مصير بالنسبة لنا وبالنسبة لدورنا كله وبالنسبة لتعرض هذا الدور، ليس فقط للانحسار أو التآكل إنما ربما لعيوب وأخطار كثيرة. الأمر الثاني أنه ينبغي أن نتحرك بالتوازي- فضلاً عن هذا الاتجاه- في إطار يستوعب قراءة مستقبلية دقيقة لبناء العالم بأبعاده السياسية والاقتصادية بحيث يمكن بالفعل أن نصون أنفسنا وأن نحافظ على استقلالنا وعلى وضعنا في هذا العالم.

- **الدكتورة/ نادية مصطفى:**

أقدم عدة ملاحظات أولها تتصل بسؤال للدكتور /بهجت قرني حول الأسباب الأخرى لفشل حركة عدم الانحياز فالفشل لم يكن فقط بسبب تغير هيكل النظام الدولي وما حدث من انتهاء الحرب الباردة ولكن لأنه أضحت هناك تفاوتات بين دول الجنوب اقتصادياً وسياسياً فلم تعد تمثل تكتل واحد أو مصالح واحدة، وهذه النقطة أريد إثارتها للبحث عن عوامل أخرى لتفكك حركة عدم الانحياز وعدم استمرارها.

الملاحظة الثانية والتي أربطها بما أشار إليه الدكتور/ إسماعيل صبري مقلد، والدكتور /سيف الدين عبد الفتاح وهى، هل حركة عدم الانحياز هي أداة لوظيفة معينة لمرحلة معينة أم هي وظيفة

تحتاج إلى التجديد بغض النظر عن شكل الأداة ؟ وأنا أرى أن هناك دول من العالم الثالث أو الجنوب تكاتفت معاً في حركة للتضامن بين الشعوب الأفريقية والآسيوية أو في حركة عدم الانحياز أو مجموعة الـ٧٧ خرج منها الآن ما يسمى بالقوة الصاعدة وخرج من بينها البرازيل التي لم تكن موجودة أثناء باندونج. وحركة البرازيل والهند وجنوب إفريقيا وهذا التصاعد الآسيوي والتحالف الاستراتيجي الصيني الهندي والذي تعقبه دول آسيوية أخري كانت أعضاء في مجموعة باندونج وحركة عدم الانحياز. إذن نحن نتكلم عن تشكل جديد تلعب فيه دول كانت سابقاً دول عدم انحياز أو دول جنوب أدوار القوة الصاعدة كما كان الحديث قديماً عن اليابان وأوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فهل ستستطيع هذه الدول أن تنمو كقوة صاعدة تتغلب على مشاكلها الاقتصادية وتعيد تشكيل تحالفاتها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة والعالم أم لا ؟.

اعتقد أننا في مرحلة لم يعد فيها الجنوب كما هو بعد أن خرج منه من خرج وأصبح السؤال الآن ماذا بقي لمن بقي داخل السياق ؟ وتفكيرنا يجب أن ينصب الآن- إذا أردنا أن نعيد تشكيل العالم- ليس على وجود الولايات المتحدة وتصاعد القوة الجديدة وإنما التركيز يجب أن يكون على هذا المتبقي وعلى من هم خارج السياق وما يمكن أن يفعله هذا المتبقي لنفسه في ظل كثرة القيود القائمة.

ولا يهمني فقط أن أعلم حدود القوة العالمية إنما المهم هو الاعتراف أن سبب هذا كله هو أمرين أولهما، الإنجاز الاقتصادي الفاعل للصين حتى ولو بدون نموذج ديموقراطي ليبرالي على النمط الغربي لأنها تقول أن لديها ديمقراطيتها الخاصة بها. وثانيهما التجربة المؤسسية للهند والتي أرست الحرية والديموقراطية، ونتمنى أن نبحث في بدائل حركتنا كمتبقيين خارج السياق وخارج العصر، وبأن نقول أن ما نتطلبه هو التغيير السياسي ومناخ الديموقراطية الحقيقية، فهي التي سوف تسمح باتخاذ قرارات رشيدة لبرامج التنمية بحيث يكون لدينا فرصة للحاق بمن بدأ معنا.

- **الدكتور /عبد الله الأشعل:**

أريد أن أضيف نقطتين، النقطة الأولى أنني اعتقد أن مصر هي البداية والنهاية للوطن العربي وأن مصر رهنت مصيرها تماماً بمصير الولايات المتحدة، وأنا أرى أن مصر دولة تختلف تماماً عن الولايات المتحدة. وأرجو أن يكون هذا التحليل واضحاً أمام صانع القرار المصري، ففي وزارة الخارجية يتم التحليل بما يتوافق مع مصلحة الولايات المتحدة ولذلك فأنا أرى أنه من الضروري أن نظهر للولايات المتحدة أن هناك مصلحة مصرية وأن هذه المصلحة معروفة وواضحة فى الأذهان.

النقطة الثانية، هي أن مصر لديها كل إمكانيات النهوض ولكنها معطلة ولابد أن نبحث لماذا هي معطلة؟ فمصر أعظم بكثير من أي تنظيم سياسي ظهر على أرضها منذ عصر الفراعنة وحتى اليوم وعندما انسحبت مصر من المنطقة العربية ورهنت مستقبلها بمستقبل ومصير الولايات المتحدة وأصبحت جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية كان ذلك سبب الفشل الحقيقي. وقد طالبت كثيراً بأن

تبتعد مصر عن الولايات المتحدة لكي يبتعد العالم العربي معها لأن تأثير مصر كبير على العالم العربي، فعندما وقعت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل سنة ١٩٧٩ لم تكن تدرك أنها قد رهنت مستقبلها ومستقبل المنطقة في يد الولايات المتحدة وأن هذه الاتفاقية كان لها مهمة وظيفية من وجهة نظر الولايات المتحدة وإسرائيل وهي عزل مصر ثم تشريح المنطقة العربية ولذلك؛ فإن ما تعانيه مصر الآن من تآكل في المنطقة العربية وما يشهده دورها من تقلص سواء في العراق أو في فلسطين أو غيرها هو لإحراج مصر والقضاء على دورها الإقليمي وليست القضية هي السلام مع إسرائيل ولكن كيف ندير السلام لمصلحة مصر ومصلحة المنطقة العربية ولذلك نحن نحتاج إلى وقفة وأتمنى أن يكون الطرح الذي قدمه الدكتور /علي الدين هلال واضحاً أمام صانع القرار المصري.

كلمة أخيرة حول موضوع السيادة والذي أرى أن الأدبيات الغربية فقط هي التي تتحدث عنه وهناك نوعان من السيادة المنقوصة النوع الأول بسبب أجهزة الاتصال، أما النوع الثاني فبسبب الدعوة التي رفعها عدد من باحثي الغرب إلى هدم أسوار السيادة حتى يستطيعوا أن يخترقونا.

- **الدكتور/ علي الدين هلال: (يرد)**

لقد استمتعت واستفدت بكل ما قيل وما لدي هو بعض التعليقات البسيطة فعندما ندخل هذا المكان فنحن باحثين نعمل في إطار مركز بحثي إذن لكي نكون أمناء مع هذه الصفة لا يكفي أن اتخذ موقفاً إنما ينبغي أن أسأل حول ما وراء الموقف وأن أقدم تحليلي والأسانيد العلمية فإذا كان من حق رئيس أي حزب سياسي أو رجل في الأحزاب أو الحكومة أن يتخذ موقفاً؛ فإن فائدة الباحث هي طرحه للبدائل وتدعيم هذا الطرح بالأسانيد. فمثلاً عندما نطرح ضرورة استخدام مصر لأوراق القوة فهذا صحيح ولكن السؤال هو: ما هي أوراق القوة المصرية ؟ وكيف يمكن استخدامها ومن القادر على استخدامها ؟ فهذه هي النقطة التي يجب الوصول إليها ، كذلك عندما نطرح ضرورة استغلال مكامن الضعف فهذا كلام سليم، إنما السؤال الذي يثور في هذا الصدد هو: ما هي مكامن الضعف؟ وكيف يمكن استغلالها واستخدامها ؟ وهذا هو دور المراكز البحثية، وهذا ما يسمى بدراسة السياسات وتحليل السياسات.

النقطة الثانية، هي أنني لا أؤمن بالتفاؤل أو التشاؤم، وبالنظر مثلاً إلى وسائل الإعلام المصرية سنجد أنها لم تتحدث عن باندونج بحيث غاب الرأي العام المصري. إذن التحليل العلمي هو الذي يخلق مشاعر معينة تطرح بدائل.

ولوضع رؤية للسياسة الخارجية، فإن أول شيء هو معرفة ما يحدث في العالم، لأن الرؤية لا تتم في فراغ، كما يجب تحديد مصالحي كدولة صغيرة، ما هي مصادر التهديد والخطر لتصبح السياسة الخارجية هي ممارسة لتعظيم المصالح وتقليل الأخطار والتهديدات، وفي هذا الإطار أتساءل ما هو تعريف العالم ؟ فدائماً ما نذكر الشرعية الدولية والتي هي حقيقيتها رغبات أوروبا وأمريكا وما يصدر من قرارات بمجلس الأمن لصالح أوروبا وأمريكا، والسؤال هو، ما هو تعريف العالم؟ فهل اندونيسيا

جزء من العالم مثلاً ؟ هل الصين والبرازيل جزء من العالم ؟ وهل أنا مطالب كأستاذ للعلوم السياسية أن أجيب على هذه التساؤلات ؟ نعم. لابد أن نعرف مثلاً كيف ينظر الفكر الاستراتيجي الياباني والهندى والصيني وغيرهم للتحول العالمي، وليس فقط الأوروبي والأمريكي، واعتقد أنه يجب أن ننفتح على مراكز البحوث للدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، فنجد مثلاً أن كل علاقتنا بالمراكز الآسيوية هي علاقات بالمراكز التي تنظر فقط للشرق الأوسط وهذا ليس ما أتحدث عنه فما نريده هو الأقلام الآسيوية التي تحلل المصلحة الآسيوية فنحن مجهلين تماماً وأتساءل هل يمكن الوصول إلى هذا التراث الآسيوي وفهمه وهضمه؟، فكيف نعرف التراث الأمريكي ولا نعرف الفكر الإستراتيجي في مناطق أخرى من العالم؟

النقطة الثالثة حول حالة ضعف المجموعة العربية والتي أرجعها لسببين الأول هو إدراك أن هذه نظم ضعيفة ليس لها سند شعبي ومن ثم كلما تم الضغط عليها كلما كانت الاستفادة منها، الثاني هي أن هذه الدول ضعيفة اقتصادياً ومعتمدة على الخارج سواء في شكل معونة أو شركات بترول أو استثمار أي أنها لم تحقق من الكفاءة والإنجاز ما يجعل العالم يخشاها.

النقطة الثالثة والأخيرة، هي تعمدي عدم ذكر مفهوم عدم الانحياز فأنا لا أريد أن أربط بين باندونج وعدم الانحياز فباندونج هي حق الدول في اتخاذ قرارها وتحقيق استقلالها الوطني وأن تكون السياسات الخارجية للدول الصغيرة نابعة من مصالحها بغض النظر عن تفكك الكتلة. وبهذا المعنى ربما لا يأخذ تحقيق هذه الأفكار في عالم القرن الحادي والعشرين لا يأخذ مساراً موحداً ولا تصبح الفكرة هي كيفية إحياء عدم الانحياز، وإنما ما هي الصيغ التنظيمية المختلفة المؤسسية أو الفكرية التي تحقق هذه الأفكار في عالم المستقبل؟ ويصبح التساؤل هل يمكن لهذه المسارات أن تتلاقى أو تصل إلى مسار معين؟

- **الدكتور/ بهجت قرني:**

لقد مررنا جميعاً بتجربة باندونج والنقطة الرئيسية هي أنه يجب التعامل على أساس المعلومات المتجددة وهنا التقي مع الدكتور /على الدين هلال حول أهمية المعرفة **think tanks** فعندما نعيش في عالم الماضي ونتصرف كأن العالم لم يتغير فإن ذلك يكون الكارثة بعينها على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي، وأساس التقدم الهندي هو ثورة الاتصالات مع أن الهند أحرزت تقدم هائل في الزراعة وكانت أساس الثورة الخضراء إلا أن الهند تعدت هذا وتطورت. أما بالنسبة لمصر فنجد أن أهم ما يميز السياسة الخارجية المصرية هو التخبط فليس هناك اتجاه واحد وعدم وجود اتجاه واحد قد يكون أمراً مطلوباً ولكن يجب أن يكون النقاش بين الاتجاهات المختلفة قائماً على أساس عقلاني وأن يكون هناك تنسيق وتراكم للمعلومات المتاحة ولا يكون على أساس خرافات وأمنيات. فكثير من المنظرين المصريين ليس لديهم معلومات كاملة عن أجزاء أساسية من العالم، وهنا تظهر أهمية المعرفة فمثلاً، هناك مبالغة في القول بالهوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، فالخلافات بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة خلافات ثانوية أما في الأساسيات فهناك اتفاق.

المثال الثاني، هو الصين والهند فالصين اقتصادها ١/١٠ من الولايات المتحدة واقتصاد الهند ١/٢٠ من الولايات المتحدة والاحتمال الأكبر حدوث تفكك في الصين أو الهند أكثر منه في الولايات المتحدة وهذه معلومات حتى إذا كانت لا تروق لنا علينا أن نأخذها في الاعتبار.

على سبيل المثال أرى أن أكبر إنجاز للسياسة الخارجية السورية أنها وحدت بين فرنسا والولايات المتحدة.

ولا جدال، أن طرح الدكتور/ إسماعيل صبرى مقلد عن تعدد المسارات هو الأساس فعندما أقيم مؤتمر باندونج كانت الدول قليلة ومتشابهة ولم تكن هناك هوة في التنوع والاختلاف، أما اليوم فيجب أن نتخذ التنوع كأساس للعمل المشترك.

واختتم بأهمية التفكير الاستراتيجي فالذي لا يفكر استراتيجياً هو أبله، واتفق مع الدكتور/ علىالدين هلال والدكتور/ محمد السعيد إدريس في أنه مهما كانت الصورة قاتمة فهناك أمل لكن الأمل أن نؤسس جهودنا على بيانات محددة وليس على عموميات وأمنيات، وأتمنى أن يتم الاهتمام بالأفكار السياسية والدراسات الاستراتيجية خارج الدائرة الضيقة التي تشمل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

الحلقة الختامية: شهادات وخبرات

د/إبراهيم نصر الدين   د/ عبد الله الأشعل

أ/حلمي شعراوي   د/نادية مصطفى

السفير/نبيل بدر

الحلقة الختامية: شهادات وخبرات

- **الدكتورة/ نادية مصطفى**

هذه الجلسة مخصصة لشهادات وخبرات بعض الأساتذة المتميزين، وأعتقد أننا وصلنا بعد جلستي عمل تم فيهما استعراض بعض من الأمور بالتفصيل إلى مداخل مختلفة لهذا الموضوع على مستوى تحليل العلاقات الدولية أو على مستوى تحليل الاقتصاد السياسي الدولي ومستوى تحليل سياسات المناطق ومستوى تحليل النظام الدولي وجميعها مداخل متضافرة لفهم هذا الحدث (التاريخي) ولكن برؤية مستقبلية وكما قيل أكثر من مرة فإن الاحتفال أو الاعتبار لحدث باندونج وما تلاه من أحداث متصلة من حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧، جميعها أمور نستدعيها من أجل استخلاص الخبرات المتصلة بآثار النظام الدولي وآثار التجارب الوطنية الداخلية في المجال السياسي والاقتصادي والمجتمعي على فاعليات ما يسمي بحركة عدم الانحياز والتي ازدهرت بقوة طوال الستينيات والسبعينيات ومدى أفولها التدريجي، حتى أصبحنا بالكاد نسمع عنها بين حين وآخر ناهيك عن مجموعة الـ٧٧ .

وقد توصلنا الي خلاصات هامة وهي أن تغير المناخ الدولي منذ الحرب الباردة إلى ما بعد الحرب الباردة كان متغيراً أساسياً من متغيرات تحديد مآل عدم الانحياز ومجموعة الـ٧٧ ولكنه لم يكن الوحيد و ربما أستطيع القول أن هناك تغيرات أخرى كثيرة وكانت الحرب الباردة هي عامل كاشف للتغيرات التي حدثت معه وبالفعل فإن مجموعة دول العالم الثالث والجنوب منذ ١٩٥٥ وحتى الآن مرت بتطورات عديدة فقد نجح البعض منها وإن كان قليل منها قد نجح في تجربة الحرية السياسية والمؤسسية السياسية والإنجاز التنموي الاقتصادي والكثير منها لم ينجح في هذا الأمر ومن ثم أضحت أنواع المشاكل التي تواجهها هذه المجموعة من الدول أكثر تنوعاً وأكثر اختلافاً عن ذي قبل على نحو جعلنا نرى أن الصين والهند والبرازيل تتبوأ مراكز القوى الصاعدة مما يثير الحديث عن مستقبل التعددية في النظام الدولي الحالي.

كما توصلنا أيضاً إلى نقطة ماذا بعد الآن؟ فأمام الهيمنة القطبية والأحادية الأمريكية وقوتها المتغطرسة وبعد انفراط عقد حركة عدم الانحياز. هل لم يعد لدينا بديل آخر لتفعيل حوار القوى الصغري على الصعيد الدولي من خلال التكتل ومن خلال التعاون؟. واعتقد أن الجلسات السابقة أفاضت في هذا الأمر. والنقاش حول حدود القوة الأمريكية، وحقيقة العلاقة بين أمريكا وأوروبا، والقوة الصاعدة الجديدة، وتبين أنه إذا أراد البعض انتهاز الفرص فهذا ممكن ولكن استناداً إلى قاعدة داخلية ذاتية قوية اقتصادياً وسياسياً كحال الهند والصين، حتى ولو مازال هناك مسافة بينهما وبين الولايات المتحدة وأوروبا وأن البعض الآخر ليس أمامه مثل هذه الفرص نظراً لضعف قدراته الداخلية من ناحية وهرولته نحو استرضاء الولايات المتحدة من ناحية أخري باتخاذ مواقف راضية وقابلة بكل الخطط الأمريكية دون محاولة لمناقشتها حفاظاً على المصالح الوطنية الحقيقية ودون الخوف من الاتهام بأن هذه المواجهة مع الولايات المتحدة يجب تجنبها لدرجة أن البعض فسر عدم

ذهاب بعض القادة العرب إلى القمة العربية اللاتينية بأن هذه قمة تؤسس لجبهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأفضل سواء حدث ضغط عليهم أو لم يحدث عدم الدخول في هـذه المواجهـة، الآن نريد أن نستكمل الصورة فيما يتصل بدروس الحدث نفسه أو مغزاه أو مآلاته المستقبلية أمام الـدول الصغرى لتفعيل تحركاتها الخارجية ودعم مصالحها الوطنية.

- **الأستاذ/ حلمي شعراوي:**

أريد التنويه إلى سعادتي بعقد هذه الندوة داخل المركز لأنها تكاد تكون رابـع اجتمـاع فـي القاهرة حول نفس الموضوع، وقد كان الدكتور/ سمير أمين وهو رئيس مركـز البحـوث العربيـة والإفريقية وهو قيادة أساسية في مؤتمر بورتواليجري ومنتدي البدائل العالمي وأقصد من ذلك أنه كان لدينا قراراً منذ مؤتمر بورتواليجري بأن يعقد هذا العام مؤتمر للتحرر الوطني مرة أخري وفي هـذا الإطار تم عقد ندوة للتضامن على المستوى العربي والإفريقي في أواخر مارس ٢٠٠٥، كما تم عقـد ندوة أخرى في إطار مركز البحوث العربية والإفريقية بالتعاون مع نقابة الصحفيين حضرها الأستاذ/ محمد السيد احمد والدكتور/محمد السيد سعيد وهذه هي رابع ندوة، كما تم إعداد ملـف فـي مجلـة الشاهد وكتب فيه سمير أمين وآخرون أي أن الاهتمام بالحدث موجود بالفعل ولكن على نحو مقطـع ومجزأ بحيث لم يشعر به الكثيرون ولذا فأنا اقترح أن يتم تجميع هذا المنتج في مجلد واحد لأنه لابد أن نعيد التذكير وأن نجدد التفكير في هذه الموجة من موجات باندونج وهذه هي أول نقطة.

النقطة الثانية هي أن باندونج تمت في إطار تفكير نظم قطرية وطنية، أو دول قوميـة حديثـة تنشد الاستقلال بعد موجة الحرب العالمية الثانية، لكن الأهم من ذلك هو الأطر الأخلاقية والروحيـة التي ارتبطت بهذه التحركات.فعلى المستوى المادي كانت الأطر جماعية فلا ننسى طبيعـة حركـات الـ Pan-movement وهي الحركات الجماعية التي كانت تتوارثها حركة التحرر الـوطني مثـل Pan-Arabism و Pan-Africanism و Pan-Asian أى حركة آسيا للآسيويين التـي كانـت موجودة في بورما والهند وسيلان وكان هناك اجتماعات قبل عام ١٩٥٥، وحتى أمريكا اللاتينيـة لا ننسى أن خلفها حركات السان بوليفارية وكل هذه التحركات تبلورت في أشكال ورغبات وطموحـات للتحرر الوطني ولذا ورغم اهتمامي بالدراسات الإفريقية فأنا لا أرى ثورة يوليـو وضـعت ثلاثـة دوائر: عربية وافريقية وإسلامية، فهذا غير صحيح؛ فالدوائر لم تمض بهذا الشكل وأنا أرى أن دائرة التحرر الوطني هي المظلة التي جمعت كل حركات التجمع الأخرى والدليل على ذلك هـو بانـدونج نفسه، فثورة يوليو اتهمت على نحو ما باتصالها بالولايات المتحدة الأمريكية والعمالة لها، يوليو كانت ثورة براجماتية ولذا ليس صحيحاً ما يقال عن الدوجما الناصرية، وأنا أذكر ذلك لأن بانـدونج هـي مثال تحركات التحرر الوطني الجنوبية وقد جمعت كل حركات التحرر المذكورة سابقاً فيها، إذن هذا هو المعني الذي يمكن استحضاره الآن. واليوم ما يذكر هو موجة الجنوب-الجنوب والسؤال هو إلـى أي حد يمكن الجمع بين البرازيل، الهند و جنوب إفريقيا بغرض دعم فكرة الجنوب-الجنـوب وهـذه أول فكرة يمكن للدراسات الاستراتيجية أن تعتني بها وأنا أؤيد ما قيل سابقا حـول ضـرورة إعـادة

التفكير في هذه المناطق وفيما يوجد بها من أفكار وما هي طبيعة ال Pan-movements الموجودة اليوم؟.

النقطة الثالثة أن هذه الموجة في باندونج سرعان ما أصبحت حركة لها تجمعات شعبية قوية وتجربتي الذاتية في عام ١٩٥٥ كانت الاهتمام بانثروبولوجيا الشعوب الافريقية التي استطاعت عمل رابطة لهذه الشعوب البدائية كما كان يقال، كما شهدت بداية مؤتمر للشباب العالمي وأقصد من ذلك أنه تم اختيار مصر لإقامة مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية بعد باندونج في ديسمبر ١٩٥٧. وكان هذا أكبر مشهد في جامعة القاهرة وقد حضرت هذا المؤتمر وحدث أن كثير من الشعوب الأفريقية والآسيوية جاءت هنا لتقيم في مصر وهو ما يجب أن نعيد الاهتمام به، و مع استقلال غانا عام ١٩٥٦ تقرر إقامة مؤتمر الشعوب الأفريقية ثم مؤتمر الدول الأفريقية، وما أريد قوله من كل هذا أن الحركة الأفريقية الآسيوية بهذا ليست مجرد تجمعات حكومية وإنما شهدت حركة الاتحاد العمالية الأفريقية -الآسيوية والتبادل الافرو-آسيوي. وكان للكتاب دور كبير في هذا التبادل، ثم تركزت هذه الحركات لتصبح افريقية وضعف الوجود الآسيوي بها وهذا الأمر في حاجة إلى دراسات استراتيجية لفهم أسبابه. وفي هذا الخضم وضمن عملي بمركز الشؤون الأفريقية مع الأستاذ / محمد فائق كانت مهمتي إجراء الدراسات الأفريقية وكتبت أطنان من الدراسات التي ذهبت أدراج الرياح مع قرار الرئيس أنور السادات بإغلاق كل المكاتب المتخصصة وأنا لا أقول ذلك فقط من باب النقد السياسي لكن مع الأسف فهدم المؤسسات الأساسية شمل أيضاً إلغاء المكاتب المتخصصة وكان من نتائج هذا أن ما أنتجته هذه المكاتب ألقي في مخازن وزارة الخارجية وكان هذا تراث من الدراسات المعرفية الدقيقة في كل مناطق افريقيا التي أرى ضرورة العودة إليها مرة أخرى.

وفي الحديث عن الصراعات الدولية في إطارها الشعبي نجد أن الاتحاد السوفيتي كان مؤيداً لمجموعة من الحركات من ناحية وكانت هناك مجموعة أخرى تعمل بتأييد من الصين تحت مسمى الماويست وكان علينا حضور اجتماعات كل هذه المجموعات.

النقطة الرابعة هي أن حركة الافرو-آسيوية عموماً كدول تحركت في إطار نظام دولي international system أتاح فرصاً للقوى القومية وللدول القطرية ذات الوزن للعمل على مستوى الأمم المتحدة وأن تكون الأمم المتحدة هي رمز وأداة التأثير على المستوى العالمي وبالتالي ظهرت إمكانية ممارسة مجموعة عدم الانحياز أو غيرها نفوذها لاستصدار قرار بتحريك الأمور، أما الآن فالنفوذ الأمريكي هو المسيطر على هذا النظام العالمي ومن هنا أتساءل إلى أي اتجاه يتحرك هذا النظام؟، فهذا النظام هو نظام للرأسمالية العالمية وآلياتها وأي فكرة قومية تحدد نفسها مرتين؛ مرة من مدى الخضوع والبعد أو القرب من قيادة النظام العالمي الإرهابي، ومرة أخرى من مضمون تحركها، فإذا كان المضمون الاجتماعي الاقتصادي قد توافق أو لم يتناقض مع مضمون النظام العالمي والرأسمالية الاحتكارية المتوحشة فلا يوجد هامش للبعد، ومن هنا أتساءل إلى أي حد الحركة القومية العربية أو الوحدوية العربية محددة لهويتها؟ فالحركة القومية العربية ومن قبلها حركة الوحدة الإفريقية كانت حركة اجتماعية والأممية الإسلامية التي قويت جداً في السنوات الأخيرة ليس لديها أي

مانع من أن تصبح ذات توجه رأسمالي، وإذا كنا أصحاب توجه رأسمالي بهذا الشكل فلابـد مـن أن يكون اتجاهك في طريق الاحتكار الرأسمالي الدولي، وما ذكره الدكتور/ بهجت قرنى عن عدم وجود صراع أمريكي أوروبي حقيقي محوره أن الرقم الأول للاستثمارات الأمريكية هـو داخـل أوروبـا ومعنى ذلك أننا أمام نظام دولى ذو طبيعة اجتماعية وسياسية. وإذا لم تغير الحركة الإسـلامية مـن توجهها الاجتماعي الاقتصادي نحو فكر شعبي تنموي جاد تكون في طريقها إلى المعسكر الرأسمالي، ولذلك يتم الحديث عن عدم وجود تناقض كبير مع الإسلاميين وقبول الإسلامية المعتدلة والذي محوره يقين العالم الرأسمالي من اتجاه الحركة الإسلامية نحو الرأسمالية، إن آجلاً أو عاجلاً، والسؤال هـو: إلي أي حد تستطيع الحركة القومية الجديدة التواجد ثانياً أو تساهم في عمل تـسونامي جديـد للفكـر الوطني القومي.

وننتهي لاستنكار القول بعدم جدوي فكرة عدم الانحياز في الوقت الحالي بعد انهيـار الاتحـاد السوفيتي وأرى أن المفهوم مازال قائماً فعدم الانحياز اليوم هو لهذا الاحتكـار العـالمي، إذن هنـاك حاجة إلى عدم الانحياز اليوم ومن ثم يصبح على تكتلات جديدة ضرورية، سواء شعبية أو ثقافيـة أو حكومية أن تحدد أنها غير منحازة لهذا المعسكر الرأسمالي العالمي المحتكر لسلطة المال وأؤكد على أن فكرة عدم الانحياز موجودة بهذا المعني كما أن هناك تطوراً في مفهومنا لنظام الجنوب -الجنوب فهو ليس بالضرورة مجرد تنسيق وجودنا في الأمم المتحدة لكن لابد من تنظيم أشكال تحـدياتنا لهـذا النظام العالمي فالنظام العالمي لم تعد قاعدته الرئيسية في الأمم المتحدة رغم قرارات مجلس الأمـن، إذن نحن أمام تنوع سلوكي وهذا النظام العالمي لم يعد مجرد قرار سياسـي ولكـن أصـبح شـكلاً اقتصادياً خاصة مع وجود الأذرع الثلاثة (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي – منظمـة التجـارة العالمية) ومؤتمرات البيئة ومؤتمرات المرأة، أي أن هناك تنوعاً في المجتمع الدولي بمـا يعنـي أن هناك ديموقراطية جديدة بدلاً من الاحتكار السياسي في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والفارق كبيـر بين الذهاب لمؤتمرات المرأة العالمية ذات مساحة الاختلاف الواسعة والـذهاب لمـؤتمرات منظمـة التجارة العالمية والتي ترى أن أسوأ كتلة من كتل الجنوب هي الكتلة العربية.

وأخلص إلى وجود تربيطات واستقلالية داخل النظام العالمي، وأن اقتحـام منظمـة التجـارة الدولية يجب أن يكون على نحو جماعي، وتحالف الهند – جنوب إفريقيا – البرازيل نـشأ بالأسـاس داخل منظمة التجارة العالمية. آسف للإطالة لكن أقصد ضرورة إثارة عدد من الدراسات القادمة أكثر من مجرد قول أو تحية حتى لا نتحول إلى يتيم من ضمن أيتام العالم النامي.

- **الدكتورة/ نادية مصطفى:**

أشكر الأستاذ/ حلمي شعراوى على مداخلاته التي نقلتنا نقلة نوعية على مستوى التحليل، فبعد أن كنا نتحدث عن تجمعات الدول، تحدث هو عن حركات الشعوب من منطلـق معرفـي ونظـري ويساري فعندما ينظر الأستاذ/ حلمي للنظام العالمي على أنه نظام الرأسمالية العالمية فهـذا منظـور يساري أو ماركسي، وبالتالي ومن هذا المنظور تتشكل أى حركة لتحديـد موقعهـا وموقفهـا مـن الرأسمالية. واعتقد أن هذه نقلة إلى التفاعلات التحتية الشعبية التي كانت موجودة في الخمسينيات فيما

يسمى بتجمعات الشعوب الافريقية والآسيوية وكيف كانت مصر تحتضنها وتعتبرها منطلقاً أساسياً من منطلقات دورها الإقليمي العالمي وأداة أو مجال من مجالات نفوذها الحقيقي والذي تراجعت عنه في مرحلة سابقة وتحاول أن تستعيده في مرحلة أخرى.

- **السفير/ نبيل بدر:**

اسمحوا لي أن أدخل في الموضوع مباشرةً لقد كان لي حظ أن أعايش هذه الأمـور وربمـا أشارك في بعض مناسباتها والاقتراب من محطة باندونج اليوم في تقييمي ليس مديحاً ولا رثـاءً لمـا حدث في باندونج، كذلك لا يمكن أن نقتصر فيه على استعراض عبرة التاريخ والتحالفات وغيرها من الأحداث التي حفلت بها فترة كان عنوانها الرئيسي "التحرر الوطني" بمعني أن فكرة التحرر الوطني، كانت هي الفكرة المركزية التي سادت خلال هذه الحقبة التي تجمعت حولها دول تنتمي إلى إفريقيـا وآسيا وأذكر أن مصر كان لها دور أساسي ومهم في حصول كثير من دول القارة الإفريقيـة علـى استقلالها. وعلى المستوى الآسيوي، كانت أيضاً سنداً كبيراً لكل حركات التحرر. وقد صاحب ذلـك في نفس الوقت فكرة القومية العربية. وقد خدمت في سوريا حوالي خمس سنوات فـي أول سـفارة لمصر عقب الانفصال-وكان عبد الناصر رافضاً لإقامة سفارة مصرية في سوريا لحساسية الموقف، وكانت الفكرة المحورية التي سادت الأدبيات السياسية فكرة القومية العربية – وخـلال تلـك الفتـرة حصلت على أدبيات حزب البعث التي كانت تمثل مزيجاً من الرومانسية القوميـة منـسوجاً بخطـط ميشيل عفلق وزملائه التي تلونت بلون يساري خلال فترة إقامته في أوروبا، وتعرضت التجربة لمـا تعرضت له ثم مضت الأمور وبقي منها الآن حزب يحكم في سوريا – هو حـزب البعـث العربـي الاشتراكي – يتخذ صيغة تسمى الحزب القائد بمعنى أنه يتعاون مع ما يسمى بالجبهة القومية، وهـي عبارة عن أحزاب ورقية تأتلف معه في وزارة واحدة إنما هو الذي يقود المسيرة، هذا ما بقـي مـن حقبة الرومانسية وقد قضت عليها تطورات بعضها نشأ نتيجة لضعف القيادات التي أتـت بعـد عبـد الناصر أو نتيجة اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل أو نتيجة تداعيات أخرى في الدول العربية.

إذا جئنا إلى سنة ٢٠٠٥ واسمحوا لي دون تباك على الماضي أو رثاء له أن أقول من وجهـة نظر محترف أتصور أن اسم اللعبة ينبغي أن يكون اليوم في واقعنا (اسـتعادة التـوازن الـسياسي) بمعنى أن التداعيات التي أعقبت الحركات التي كانت تشكل ركيزة لمصر ولبلاد أخرى قـد ضـعفت لأسباب عدة وأصبحت القضية هنا متشعبة تائهة. وأحد ثمار هذا اللقاء العلمي هو أن نسترجع أيـضاً أن فكرة استعادة التوازن فكرة أساسية ينبغي أن تكون ركيزة رأي فكر يحاول أن ينسج خيوطاً تجمع بينه وبين غيره من دول تتشابه معه في المشاكل أو في المنطلقات، وهناك مجموعة من الأفكار تعتبر محورية، تحدثنا عن فكرة التحرير سابقاً وتحدثنا عن فكرة القومية العربية والسؤال هـو: مـا هـي الأفكار السائدة اليوم ؟ الديموقراطية، حرية الإنـسان، تحقيـق التنميـة البـشرية، تحقيـق النمـو الاقتصادي، تطوير نظام دولي ليس لنا بديل غيره وهو الأمم المتحدة بحيث يكون قادراً على التعامل مع التحديات السائدة، وأن يتخلص النظام الدولي في مسيرته نحو تحقيق هذه الأمور من كثيـر مـن العيوب التي يشكو منها الجميع مثل: ازدواجية المعايير، الكيل بأكثر من مكيـال، دعـاوى صـراع

الحضارات، احتقار الأديان واستخدام بعضها ضد بعض، محاولة السيطرة لصالح الدول الغنية على مسارات التنمية في الدول الفقيرة والأكثر فقراً، ومفهوم السيادة، وهل السيادة كما تعلمناها في القانون الدولي، هي السيادة بمعناها الذي كان أم أنها قد طرأت عليها تغيرات؟ هذا الأمر يستدعى مقولة أعم وأشمل وهى تحقيق السلم العالمي؛ فعندما قامت منظمة الأمم المتحدة كما هو معلوم عام ١٩٤٥ أتي في الديباجة أن تحقيق السلم هو بالتأكيد في مقدمة الأغراض والأهداف التى قامت عليها المنظمة. ومن حيث هذا الهدف اتفقت الدول المناوئة للأمم المتحدة في حينها على ما اتفقت عليه، هذا النظام معروف أنه مضى عليه زمن طويل وخلل الموازين يزداد وضوحاً ووجود القطبية الواحدة في الوقت الحالي تزيد الهوة اتساعاً وصحيح تماماً ما ذكر من قبل أنه لا يوجد صراع بين أوروبا والولايات المتحدة والسؤال هو: لماذا ؟ لأن هناك منظومة من القيم تلتف حولها الفئتان وهناك منافسة تجارية وهناك ربما عودة للاستعمار القديم أو استرجاع لمناطق نفوذ إنما ما يجمع هذه الكتل هو أقوى وأهم مما يفرقها.أضف إلى ذلك ضرورة النظر إلى العملاق الصاعد الصين إذا ما ائتلفت مع الهند – والمستقبل كفيل بتبيان نتيجة هذا الائتلاف – كل هذا يقتضى بلا شك حسابات تتعلق بهذا التطور؟ ثم ما هو الموقف الأخير لروسيا – الاتحاد السوفيتي السابق – وهل تتجه أوروبياً أو تتجه آسيوياً أم تقف بين الأمرين ؟ هل ترى أن أمنها القومي يتحقق بتحالفات باتجاه الغرب أم الشرق؟ هذه كلها أسئلة حيوية.

بالعودة إلى قضية استرجاع التوازن نجد أنه إذا كان الأمر كذلك يصبح من المصلحة أولا أن يكون الشعار والمبادئ العامة مبادئ متفق عليها ليس لأن الديموقراطية حديث أمريكي وإنما لأن الديموقراطية شيء مطلوب وبالمثل حقوق الإنسان وقضايا التنمية وما إلى ذلك. الأمر في تقديري يتسع لمحاولة تطوير صيغة التحرر الوطني الذي كان سائداً مع تجاوزها إلى محاولة تقييم التجربة منذ بداياتها إلى التاريخ الحالي ومدى التوافق على قيم وتعريفات محددة ينبثق منها البحث عن مصالح الدول الأقل قوة ونفوذاً وغني سواء على صعيدها الذاتي أو على الصعيد الدولي بحيث لا تكون لقمة سائغة للقوى الأكبر أو القوى المهيمنة أو القوى المسيطرة.

أتصور أنه إذا تم التركيز على ذلك وكان هذا محل بحث واتصالات بحيث يكون الشعار هو استعادة التوازن لكان هناك مضمون يحمل الكثير من الفرص بالنسبة للدول التي كانت تسمى أو ما تزال تسمى مجموعة عدم الانحياز وفقدت الكثير من ثقلها أو وزنها الدولي ذلك أن لديها قوة مجددة لنشاطها وأوعية تتناسب مع التطورات الجارية وهى أيضا عنصراً يمكن أن يحقق التوازن ولو على الأمد الطويل بما في ذلك إصلاح النظام الدولي.

- **الدكتورة / نادية مصطفى:**

لقد نقلنا سيادة السفير نقلة أخرى ومن منطلق آخر مستعرضاً مآل قضية التحرر الوطني وفكرة القومية العربية وكيف أن المصالح هي الأساس في دعم العلاقات الدولية وليس الأيديولوجيات. منتقلاً من المستوى الإقليمي الخاص بالمنطقة العربية في ظل القومية العربية إلى مستوى النظام العالمي وما يسود فيه من أفكار أو قيم أخلاقية خاصة بحقوق الإنسان والتنمية البشرية وما ينتشر فيه

من ممارسات سياسات القوة الدولية مثل ازدواجية المعايير ودعاوى صـــراع الحـــضارات واحتقـــار الأديان والمفاهيم الجديدة عن السيادة التي تبيح التدخل الخارجي واستغلال العلاقة بـــين الأقويـــاء أو الأغنياء والفقراء ناهيك عن هيكل العلاقة بين القوى الكبرى، وتتركز رؤية سيادة السفير حـــول مـــا أسماه استعادة التوازن السياسي بعد التداعيات التي ترتبت على بعض هياكل العمل الجمـــاعي لـــدول العالم الثالث على أساس المصالح المشتركة، والتوافق حول المبادئ والشعارات التي يجـــب الاتفـــاق عليها و التي تحكم العالم الآن.

- **الدكتور/ إبراهيم نصر الدين:**

أود في البداية أن أشير إلى أمرين: فقد شهد عام ١٩٥٨ تلاحم الجناح الإفريقي (مصر) مـــع الجناح الآسيوي (سوريا) في شكل الوحدة المصرية- السورية، الأمر الآخر كان عقد اتفاقية ميـــاه النيل سنة ١٩٥٩ بين مصر والسودان بحيث أصبح لمصر ذراع هنا وذراع هناك، وفي غمار هـــذه العملية كانت الدعاوى نحو القومية العربية سواء في مصر أو على المستوى الإقليمـــي العربـــي قـــد تعالت وبدأ النظر إليها باعتبارها احد التفريعات غير المباشرة لحركة باندونج، فعندما نتحـــدث عـــن الجناح الآسيوي والجناح الإفريقي للعالم العربي. أتصور أن روح باندونج هي التي خلقت هذه الحالة على اعتبار أن مصر تاريخياً ظلت منحصرة في نطاقها الإفريقي خـــلال الـــ١٥٠ ســـنة الأخيـــرة وخاصة النطاق المصري السوداني.

وقد شهد النصف الثاني من الخمسينيات هذه الروح وعلت نغمة القومية العربية تحـــت تـــأثير باندونج، غير أن النصف الأول من الستينيات شهد تطورات مختلفة، فمـــن ناحيـــة ظهـــر التوجـــه الاشتراكي في مصر، وفي أثره نشأت سياسة المحاور العربية بين دول كـــان يظـــن أنهـــا الـــدول المحافظة في مواجهة الدول الثورية فبدأت روح التمزق تنتشر بالإضافة إلى انهيار الوحدة المصرية- السورية، أيضاً حرب اليمن وما تركته من تأثيرات على المملكة العربية السعودية والخلاف المصري العراقي في هذه الفترة من الستينات هذه الفترة نشأت منظمة الوحدة الافريقية سنة ١٩٦٣.

لا أريد أن أقول أن هذه الأزمات على الساحة العربية جعلت مصر تتوجه إفريقياً منذ النصف الثاني من الستينيات لكن النصف الثاني من الستينيات شهد أيضاً هو الآخر تطورات لعل أهمهـــا مـــا يسمى بالثورة المضادة ضد أنظمة الحكم الثورية الوطنية على مستوى العالم الثالث، فسقط بن بيلا في الجزائر ونكروما في غانا وبوكيتا في مالي وسوكارنو في اندونيسيا ثم جرت محاولة في كوبا ووجه لمصر ضربة سنة ١٩٦٧ لكي يتم احتواءها داخل نطاقها المحدود فحـــرب ١٩٦٧ أدت إلـــى تـــأثير بالسلب على العلاقات المصرية العربية وعلى العلاقات المصرية الإفريقية لأن كثيـــر مـــن رؤســـاء الدول الإفريقية انتقدوا الموقف المصرى فى الحرب بل ظهرت شماتة لهزيمة مـــصر وهـــذه الفتـــرة أيضاً شهدت ظهور النظام العنصري العالمي وحكم الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية لكنهـــا فـــي ذات الوقت شهدت بدء صعود حركات التحرير المسلحة في القارة الإفريقية غير أن هذا وذلك أفـــرز سياسة محاور داخل القارة فبتنا نجد دول تتحدث عن الحوار مع النظم العنصرية ودول أخرى ترفض الحوار وبدأنا نتحدث عن الشقاق بين الدول الثورية والدول المعتدلة والدول المحافظة، وفي النـــصف

الأول من السبعينيات بدأ الحديث عن الانفراج الدولي وواكبه في ذات الوقت البحث عن نظام عالمي اقتصادي جديد في غمار عملية الانفراج وجاءت حرب ١٩٧٣ بتأثيراتها الايجابية والسلبية وظهر إبانها شكل من أشكال التضامن الافريقي مع مصر.

في هذه الفترة أيضاً نجحت حركات التحرير والكفاح المسلح في المستعمرات البرتغالية وانتزعت الاستقلال وكان واضحاً أن توجه الإفريقي لمصر بدأ يغلب على توجهها العربي وهو ما وصل إلي قمته بانعقاد مؤتمر القمة الإفريقي العربي الأول والأخير في مارس ١٩٧٧ غير أن هذا أثر بالخصم إلى حد كبير على العلاقات العربية المصرية، وبات التوجه الإفريقي هو الملاذ في مواجهة التوجه العربي الرافض لدخول مصر في اتفاقات السلام مع إسرائيل غير أنه منذ بداية هذه الفترة وهي النصف الثاني من السبعينيات باتت إمكانية الحديث عن تعاون مصري عربي في شكل تيار القومية العربية أو حتى تعاون مصري إفريقي تحت مظلة الجامعة الإفريقية ضعيفاً إزاء التعاون الأساسي والرئيسي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية حينما أعلنا أن ٩٩% من أوراق القضية في يد الولايات المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ انتقلنا من التوجه عربياً ثم التوجه أفريقيا إلى التوجه أمريكياً في إطار سياسة شراكة أو تعاون استراتيجي مع الولايات المتحدة، ودخلنا منذ نهاية السبعينيات إلى يومنا هذا في هذه الدائرة، وهو الأمر الذي يعني- بشكل أو بآخر - أن إمكانيات الحديث عن تعاون عربي - عربي أو تعاون مصري إفريقي باتت هي الأخري محدودة للغاية وبات الكل إذن يخضع لمظلة العولمة التي تفرض -كما نعلم- الحديث عن التكيف الهيكلي وعمليات التحول الديموقراطي، وهو الأمر الذي ظهر على الأقل إفريقيا في وثيقة النيباد التي تتحدث عن الشراكة الإفريقية مع العالم الخارجي وبالذات مع مجموعة الثمانية.

بهذا المعنى فإن فكرة عدم الانحياز والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى شكل ما من أشكال التضامن الإفريقي العربي توارت هي الأخرى في هذه المرحلة، والآن يتم البحث عن مخرج وهل هناك إمكانية لتعاون إفريقي - إفريقي حقيقي خصوصاً مع المشاريع المطروحة الآن غربياً وشرق أوسطيا والمتوسطية والقرن الإفريقي الكبير، فأمام المساعي الأمريكية التى تستهدف تمزيق الكيان العربي بجناحيه الآسيوي والافريقي أتصور أن شكل ما من أشكال التضامن العربي على الجناحين الآسيوي والافريقي يمكن أن يشكل قاعدة للانطلاق إذا كنا نريد عودة التضامن الافرو- اسيوى مرة أخرى.

- **الدكتورة/ نادية مصطفى:**

شكراً للدكتور/ إبراهيم نصر الدين الذي نقلنا نقلة مختلفة بالحديث عن التنويعات داخل حركة عدم الانحياز في ظل التحالفات والأزمات الإقليمية والدولية والعربية والإفريقية التي أعتقد أنها من عوامل إنهاك حركة عدم الانحياز وليس فقط التغير في السياق الدولي ابتداءاً من الأزمات العربية العربية التي ذكرها طوال الخمسينيات التي دفعت مصر للتوجه نحو إفريقيا وفق شرحه. ثم موجة أزمات الستينيات المتتالية في إفريقيا التي أبرزت تزايداً للتوجه المصري نحو إفريقيا حتى تغلب التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة المصرية، وكما كنا نتساءل في الصباح حول

المسؤولية عن هذا الأمر وهل هو بسبب ضعف حركة عدم الانحياز أم أن ضعف حركة عدم الانحياز هو الذي دفع مصر خارج نطاق دائرة الاهتمام؟، ومن ثم فإن هذا العرض من الدكتور/إبراهيم نصر الدين وخاصة ما ذكره من إمكانيات التعاون العربي- العربي، ناهيك عن الإفريقي الإفريقي تنال منها محاولات ما يسميه البعض الشد والجذب نحو ترتيبات عبر إقليمية أخرى مثل المتوسطية أو غيرها من التجمعات التي تأتي على حساب العربي- العربي أو الافريقي- الافريقي.

- **الدكتور/ عبد الله الاشعل:**

أتصور أن كل ما قيل مهم و مفيد و إنما أريد في النهاية أن أركز على ثلاثة نقاط:

الأولى أنه كما أشار بعض المتحدثين في نهاية كلمته إلي أنه يستحيل اعادة إنتاج باندونج مرة أخرى لأن باندونج كان لها مواصفات معينة وكانت نقطة انطلاق لحركة معينة وهذه الحركة دخلت في إطار التفاعلات الدولية ثم انتهت في نهاية المطاف إلي ما نحن عليه والقضية ليست الأسف على ما فات أو ما كان يجب الوصول إليه، لأن الواقع هو محيط العلاقات الدولية المتلاطم والولايات المتحدة الأمريكية كانت مركز الثقل الأساسي لكل التفاعلات وعملت على كسر الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية وعلى استئناس الدول النامية والدول المستقلة حديثاً وكان الاتفاق كاملاً بين القطبين على أمر واحد وهو أن هذه المستعمرات يجب أن تستقل، ولذلك نجحت باندونج في أن تطلق هذه الصيحة لأن المصلحة الأمريكية السوفيتية كانت واحدة، وهي أن تتحرر هذه الدول من الاستعمار الغربي حتى تحل أي منهما محل الأخرى وانتهى الأمر بانقسام العالم الثالث بين الطرفين ثم اختراق عدم الانحياز فكانت الدولة تسمى نفسها دولة غير منحازة وهي في الواقع جزء من الكتلة الأمريكية أو الكتلة السوفيتية.

ثانياً: رأينا في مصر كيف أن مصر عندما غيرت توجهها عدة مرات دخلت في مشاكل كثيرة ترتب عليها هذه الترسبات التى نراها الآن في المجتمع المصري. ولذلك فأنا أدعو إلى دراسة المجتمع المصري منذ بداية القرن وحتى الآن لأنه حدث له تغير مرتان مرة عندما دخل بشدة في أحضان الاتحاد السوفيتي ثم أصبح الموضوع ليس علاقة على مستوى القمة بين الرؤساء وإنما المجتمع المصري نفسه شعر بأنه يقترب كثيراً من التطبيقات السوفيتية فيما عرف حينئذ بالاشتراكية العربية، وقد تسابق الأساتذة الأكاديميون على دراسة مادة القومية ثم مادة الاشتراكية ورأينا كيف أن الدكتور/ رفعت المحجوب كان بطل هذه المادة في الستينيات عندما كنا طلبة في هذه الكلية.

وبعد ذلك جاء الرئيس السادات ووجد أن ميوله لا تتوافق مع الاتحاد السوفيتي وأن المجموعة الحاكمة كانت تنتمى إلي الرئيس عبد الناصر فأراد أن يغير الدفة تغييراً كاملاً فانتقل مرة أخرى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالطبع هناك دراسات أخرى أشارت إلى أنه ساهم في تقويض الاتحاد السوفيتي ، ولعب دوراً في أفغانستان، على أية حال فإن المجتمع المصري فى عهده انتقل مرة أخرى من الاشتراكية العربية إلى ما يسمى بالانفتاح ومعناه openness ولا نعلم على ماذا ننفتح وما هو مضمون هذا الانفتاح وما هي النتيجة ؟ وما هو شكل النظام السياسي ؟ وفي هذه الفترة تم عمل

دستور ١٩٧١ فعكس كل هذه التناقضات وحالة الضياع التي يعيشها المجتمع المصري، واليوم نـأتي لتغيير دستور ١٩٧١ في بند واحد فقط وأرى أن الدستور كله يجب أن يتغير، والمجتمـع المـصري يحتاج إلى توصيف أولاً وإلى ترتيب أولويات ثم تحديد دستوره ودائماً ما يكون الدستور هو المرحلة النهائية. إذن لا يمكن إعادة إنتاج حركة عدم الانحياز ثانية ولا الحياد الايجابي ولا حتى العالم الثالث فما نراه الآن هو وجود مجموعة من القيم المختلفة بين الدول المكونة لما يسمى بهذا العالم الثالث كما نرى ظهور الثلاثي الجديد الذي ليس ضد الولايات المتحدة.

وأهم ما يمكن التأكيد عليه هو أنه لا يجب مطلقاً أن نربط أنفسنا بالولايات المتحدة فاضمحلال الولايات المتحدة أو استمرار قوتها ليست قضية مصيرية بقدر ما يجب أن تكون محل دراسـة حتـى يمكن أن نفهم كيف نتعامل في البيئة الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وهذا يـدعوني إلـى القول بصراحة أن مصر ليس لديها سياسة خارجية وأنها تحتاج إلى بناء سياسة خارجية تقوم علـى قراءة صحيحة لكل التطورات، وأن تضع في حسبانها النسق المعروف في تعريف السياسة الخارجية وعندما قلت هذا الكلام بالنسبة لفرنسا في إفريقيا عام ١٩٩٩ أمام وزير خارجية فرنسا، أبدى اهتماماً فائقاً بما أقول وقلت أن معنى السياسة الخارجية أن يكون هناك أهدافاً للدولة وأن تكون هذه الأهـداف مبنية على مجموعة من الاعتبارات، يتم تخصيص موارد معينة لتحقيقهـا لأنهـا بمثابـة مـشروع استثماري يحسب فيه الإنفاق والعائد منها ثم نقوم بعمل تقيـيم مـستمر لأدوات وفـرص ومخـاطر وتحديات هذه السياسة الخارجية، ونحن الآن ندور خلف أنفسنا ولا نحقق شيئاً "أي بطالة مقنعة".

ثالثاً: أسفت لأن تكرس العقول العلمية لتمدح في سياسة غير قائمة بالفعل، فليس هناك رؤيـة مطلقاً لسياسة خارجية مصرية، وهذا ليس عيباً، إذا أردنا أن نعـالج أنفـسنا لابـد أن نقـف علـى التشخيص الصحيح لما نحن فيه والسؤال هو: إلي أين يتجه العالم؟ فقد قدمنا طلب للحـصول علـى عضوية دائمة في مجلس الأمن ونرى أننا أحق من غيرنا في الحصول على ذلك ومن يقول غير ذلك يتهم أنه غير وطني، أي أن المناقشة في هذه المسائل – التي هي بالفعل تخص العـالم الخـارجي – أصبحت عملية تقرأ قراءة مصرية، وما نريده هو الخروج عن القراءة المصرية الـضيقة للأحـداث فنحن لدينا كل الإمكانيات ولكن لماذا تستأنس العقول لكي تنصرف في قضايا وهمية واعتقد أن العالم تغير والولايات المتحدة لها طروحات جديدة ونحن لنا موقفنا من هذه الطروحـات والتـي يجـب أن نعلنها حتى يكون لنا تأثير فيمن حولنا ومصر من الدول المؤثرة بذاتها وليس بمواقفها، ومن هنا لابد من تم استثمار مصر بمقوماتها واستطعنا إيجاد أساس مشترك ولابد من البدء أولاً بالنهوض الداخلي. وصحيح أن مصر استنجدت بالمجموعة الافريقية والمجموعة الإسلامية في السبعينيات ومـا بعـدها فالرئيس سيكوتوري هو الذي آثار سنة ١٩٨٤ مسألة عودة مصر لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وما أريد قوله هو أن مصر محظوظة أن تقع بين أربعة أطر متعـددة؛ الإطـار الإسـلامي والإطار الافريقي والإطار الآسيوي والإطار المتوسطي، وعدم الانحياز هو نوع من المزاج السياسي الذي انتهي لكن اعتقد أن مصر لديها مقومات أساسية ذات طابع ثقافي، والموقف المصري لابـد أن يعتمد على رؤية محددة واضحة لأن أي حركة لأي دولة فـي المنطقـة تعـاكس اتجـاه الـسياسة

الأمريكية يعتبر أمراً معادياً وبالتالي تعاقب هذه الدولة، وما نريده لمصر هو ضرورة وضع سياسة خارجية منضبطة تستطيع أن ترى أين نحن الآن، ولا أريد القول أن مصر من أكبر دول العالم في حجم البعثات الدبلوماسية (١٨٨بعثة) وتنفق ٢ مليار دولار سنوياً، وأعتقد أن هذه الحقائق لابد من وضعها.

- **الدكتورة/نادية مصطفى:**

نحن نتمنى أن تصل بالفعل نتائج هذه المحافل الثقافية إلى من يهمهم الأمر جميعاً وليس شخص واحد، لأن الأمر لا يتوقف على شخص واحد بالنسبة لدولة مثل مصر وأن يختزل الأمر في شخص نريد أن نوصل إليه الأفكار وإلا سيصبح هذا هو المؤشر على المأساة الكبرى التي تبين مدى مركزية القرار. والدكتور/ عبد الله الأشعل ركز على مصر بصفة خاصة ودلالة أن باندونج لا رجعة فيها لأن الواقع يشير إلى دول منحازة مع الحاجة إلى قراءة التطورات الدولية لكي تتمكن مصر من صياغة سياسة خارجية واضحة تليق بمكانتها وثقلها كما اتضح من الأمثلة التي طرحها سيادته.

اعتقد أن مجمل المداخلات ركزت على دائرة حركة عدم الانحياز بين دوائر حركة السياسة المصرية العربية الإفريقية والغربية على نحو ألقى كثير من الدلالات حول مآل السياسة المصرية بعد خمسين عاماً من باندونج وإمكانيات الحركة المصرية المستقلة في إطار تحالفات أو تكتلات عربية أو افريقية بالمقارنة بالتوجه الأساسي نحو الغرب في السياسة الخارجية المصرية.

- **الأستاذ/أحمد مخيمر:**

أثار الدكتور /عبد الله الأشعل بعض الشجون وهو يذكر بعض المصالح العربية فتفعيل الحوار العربي -العربي غائب تماماً وهذه مشكلة كبيرة فبالرغم من أن الدكتور / الأشعل ذكر أنه بحكم موقع مصر الجغرافي فعلاً لها أذرع في آسيا وإفريقيا وعروبة وامتداد اورومتوسطي أو متوسطي لكن بالرغم من ذلك فإننا غير متفاعلين مع أي اتجاه وهذه معضلة، وقد تحدثت الندوة عن الأنظمة والحكومات والسياسات الخارجية والسؤال هو: أين المجتمع المدني، سواء كان شعبياً أو أكاديمياً؟ وهذه حقيقة لابد أن نلفت النظر إليها فمن الممكن أن يكون لنا امتداداً على المستوى الشعبي وربما أن غياب المعلومات والإعلام عن باندونج وتوابعها عن الرأي العام كان أحد أسباب عدم التمسك بها وبنتائجها أو تفعيلها شعبياً بالمستوى اللائق وأنا اقترح على المستوى الأكاديمي أن يتم التفاعل بين المراكز البحثية العربية وخاصة في مصر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وبين المراكز البحثية في دول الجنوب جميعاً.

النقطة الثانية، هو أننا في حاجة إلى تدريس اللغات الجنوبية حتى يمكن أن نتفاعل معها فمن المفارقات مثلاً أن الصيني عندما يأتي إلينا يتحدث معنا باللغة العربية ونحن لا نفقه شيء في الصينية، وهذه معضلة، فلابد أن يتم تدريس اللغات الجنوبية كأحد أدوات التفعيل للحوار الجنوبي – الجنوبي. وعلى المستوى الشعبي أو المجتمع أنا أدعو لإنشاء منتديات شعبية بين شعوب تلك القارات.

• **المستشار / عبد الرازق عبد العزيز:**

الحقيقة أن كل ما ذكره الدكتور/ عبد الله الاشعل يمثل حالة مرضية يميزها حكم الفرد والاستبداد منذ ثورة ١٩٥٢، ولو تم معالجة هذه الحالة ولو بمسكنات أو بما يشبه المنبهات لكان الأمر قد تغير، فصحيح أن حجة الاستقرار كانت حجة كبيرة ولكنه وصل إلى حد أن يكون استقرار آسن مثله مثل أي شيء يتعطن، وأدى ذلك العطن إلى كل هذه الأوبئة والأمراض التي تحيط بنا اليوم ومعنى هذا أننا لا نحمل الحكام كل المسؤولية فنحن فعلنا هذا بأنفسنا، خاصة النخب، وعندما قلنا للأعمى أن نظره أقوى من نظر زرقاء اليمامة وعندما قلنا للأعرج أنك تستطيع أن تكسب الاولومبيات وعندما تركنا الإعلام في يد حملة المباخر ليقودونا إلى السطحية وإلي التعتيم وإلي التخلف. لا سبيل اليوم أمامنا إلا بالشجاعة؛ شجاعة نقد الذات ووضع أيدينا على المرض ومعرفة أسبابه وجذوره والدخول مباشرة إلى العلاج ومصر مليئة بالعقول التي تستطيع أن تفعل الكثير ونرجو أن يكون هناك مجلس حكماء قادر وصريح يستطيع أن يضع يده على مواطن المرض وأن يصف الدواء والدواء معروف.

• **السفير/ نبيل بدر:**

لي تعقيب بسيط حول ما ذكره الدكتور/ عبد الله الأشعل فاعتقد أن عدد البعثات التي ذكرها يشمل المكاتب الثقافية والفنية والعسكرية ولا أعلم الميزانية بالضبط، إلا أنني أعلم أن الميزانية تشمل الاشتراكات في المنظمات الدولية. وأعود إلى نقطة أثيرت اليوم هي موضوع المغتربين المصريين وهو موضوع يحتمل الكثير وربما في إطار هذا المركز الموقر تتسع الساحة لندوة خاصة بهذا الأمر.

• **الأستاذ/ حلمي شعراوي:**

أنا كنت أتحدث عن المستوى الفكري لمعنى الأمة الإسلامية والتوجه النهائي الواجب افتراضه لأنه عندما كنا نقول الحركة العربية أو الحركة الافريقية فلم يكن المقصود التنظيمات وماذا تفعل؟ ولكن التساؤل إلى أين تتجه ؟ وفي النهاية فالحركة الإفريقية كانت تستهدف التحرر الوطني للشعوب الإفريقية والكتل الإفريقية المختلفة وكذلك الحركة العربية ظلت تتراوح ما بين اختياراتها الاجتماعية بما فيها من قوة يسارية أو اختيارات محافظة مثل القذافي وغيره وعند الحديث عن المسألة الإسلامية نتحدث عنها باعتبارها أشمل وأقوي، وقد عايشنا عولمة عربية إسلامية لفترة قرون طويلة وكانت الشعوب تنتمى لهذه العولمة لفترة وما يزال رأيي أن الحركة الإسلامية لم تحدد خيارات اجتماعية قاطعة والخيارات في هذا النظام العالمي محدودة بدليل أن أوروبا نفسها صاحبة الثقل غير قادرة على الاستقلالية داخل الاحتكار الأمريكي للمال والشركات، وبالتالي علينا أن نعرف إلى أي حد تفكر الحركة الإسلامية في المستقبل بهذا المعنى ولا تمضى في الماضي إلي حد العزلة ولا تمضي في المستقبل مع أمريكا والرأسمالية العالمية، فالصين ستصبح أقوى قوة رأسمالية في العالم فهل تسير الحركة الإسلامية معها في المستقبل؟ هذا هو المستوى الذي أقصده من التحليل.

• **الدكتورة /نادية مصطفى:**

بهذا نكون قد أنهينا يوماً اعتقد أنه مثمراً وخصوصاً الجلسة الأخيرة التي ركزت على المآلات بالنسبة لمصر فالإطار الكلي لهذه الجلسة وظف ما قيل من قبل بالتركيز على مصر بصفة خاصة وأنا أشارك إقتراح الأستاذ/ حلمي شعراوى بأن الأعمال السابقة التي جرت حول مؤتمر باندونج بعد خمسين سنة لو جمعت جميعاً وصدرت في عمل واحد سيكون هذا مفيد كمادة علمية مكتوبة ومحررة تعبر عن جهات متنوعة تناولت نفس الموضوع في الدائرة المصرية وهذا أضعف الإيمان.

التقرير الختامي:
قضايا واتجاهات المناقشة

د/ ناهد عز الدين



قضايا واتجاهات المناقشة

د/ ناهد عز الدين

دارت فعاليات الندوه حول محورين، تمت تغطيتهما عبر جلستين متعاقبتين كما تضمنت جلسة ثالثة تم خلالها تقديم عدد من الخبرات والشهادات حول الموضوع. أما الجلسة الافتتاحية، فقد ألقيت فيها كلمات ثلاث لكل من الأستادة الدكتورة/ نادية مصطفى -مدير مركز البحوث والدراسات السياسية والأستاذ الدكتور/ كمال المنوفي- عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مجلس إدارة المركز، والأستاد الدكتور/ إسماعيل صبري مقلد- عضو لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة.

بدأت فعاليات هده الندوة بكلمات افتتاحية ثلاث دارت حول توضيح أهمية باندونج الحدث، ودواعى الاحتفاء به ليس فقط كحدث تاريخي يمثل علامة فارقة ونقطة تحول فى حياة الجنوب عامة، ومصر فى قلب عالمها العربي والإسلامي خاصة، ولكن أيضاً لما يحمله الحدث من دلالات ومضامين تمس الواقع المعاش واللحظة الراهنة فى الصميم – كما تتجاورها لتلقى بظلالها ودروسها المستفادة على آفاق المستقبل.

ويتضح من واقع الكلمات الافتتاحية وأطروحات كل من المحورين وحلقة النقاش من ناحية، والمداخلات والتعقيبات خلال الندوة من ناحية أخرى، أن موضوع باندونج لم يكن إلا مناسبة لاستدعاء كل ما يتصل بالدور المصري الإقليمي والعالمي وخبرة تطوره عبر نصف القرن الماضي. ولذا فإن الماضي والآتى فى خبرة باندونج قد تشابكا حول مفصل السياسة الخارجية المصرية وموضعها من النظام الإقليمي والنظام العالمي فى ظل التحديات العالمية المتلاحقة، وفى ظل البحث عن بديل لحركة عدم الانحياز يستجيب لهذه التحديات ويؤدى وظائف وأدوار جديدة.

هدا ولقد تتابعت أعمال الندوة على النحو التالي:

أولاً: التطور فى تحديات النظام الدولى وتأثيرها على حركة الجنوب:

فى الكلمة الافتتاحية أشارت د. نادية مصطفى إلى ما يمثله مؤتمر باندونج وما بعده من أهمية سياسية بالغة سواء على المستوى العالمي أو على مستوى سياسة مصر الخارجية. وأكدت في حديثها على منطلقات أساسية أولها، أن لحظة باندونج الفارقة لا تنفصل عن واقع اللحظة الراهنة بل ترتبط بها أوثق الارتباط بما تثيره من قضايا تمس هذا الواقع في الصميم، وما تطرحه من تساؤل عما حدث من تطورات على الصعيد السياسي والاقتصادي والمجتمعي الداخلي في بلدان العالم الثالث في ظل تطورات النظام الدولي المحيط عبر نصف قرن فماذا عن حركة عدم الانحياز؟ ثم حركة المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد في نطاق حوار الشمال-الجنوب، والجنوب -الجنوب؟ وثانيها، أن الندوة بتركيزها على البعد الدولي العالمي الذي يدخل فيه الجنوب طرفاً، وربما فاعلاً أساسياً إنما يقع أيضاً في صميم الاهتمامات الداخلية، حيث أضحت الحدود واهية بين ما هو داخلي وما هو خارجي في ظل المشروع الإمبراطوري الأمريكي العالمي. وثالثها، أن ثمة بوادر توالت مؤخرا مثل قمة كوالالامبور لحركة الأسيان، والقمة العربية اللاتينية، تدفع للتساؤل عما إذا كانت تلك مؤشرات

لمحاولة حركة جماعية على صعيد الجنوب للتصدي هذه المرة للهيمنة الأمريكية مثلما كانت باندونج محاولة للتصدي للقطبية الثنائية؟ أخذا في الاعتبار أن هذا الجنوب ينطوي الآن على تنوع كبير غير مسبوق فبعضه أصبح يندرج تحت ما يسمى بالعالم الرابع، وبعضه الآخر يمثل قوى تنافسية صاعدة جديدة، علاوة على ما يتجاذبه من ترتيبات عبر إقليمية وتحالفات فرعية عديدة: كالشراكة الأورومتوسطية، والقمة الأوروآسيوية، والأوروأفريقية...الخ.

وهكذا، فإن استدعاء خبرة باندونج التي مضى عليها نصف قرن هو تأكيد لحقائق مفادها: أن الحاضر لا ينقطع عن الماضي، وأن الداخل لا ينفصل عن الخارج، وأن التغير أو التنوع في أشكال وصور التحديات التي تجابهها الدول من حقبة لأخرى، والتي لا تخرج في جوهرها عن محاولة الأقوى فرض السيطرة على الأضعف، لا ينفي، بل يبرهن على كون استراتيجية التكتل والاندماج والعمل الجماعي المشترك، هي البديل الأنجح والذي لا غنى عنه للبلدان التي تريد الفكاك من أسر التبعية، والاحتفاظ بهامش معقول نسبياً من الاستقلال والحرية والكرامة.

وفي كلمته الافتتاحية شدد الدكتور/ كمال المنوفي عن أهمية استحضار هذا الحدث في الوقت الذي نعيش فيه، والذي لا يحتاج سوى للأقوياء. فدلالات باندونج ١٩٥٥ تتعلق بإرادة العمل الجماعي، وتحمل إعلاناً بانتهاء عصر الاستعمار التقليدي المباشر. بيد أن الاستعمار الأنجلو-أمريكي ما لبث أن عاد في صورته الفجة في أفغانستان والعراق، مما يبعث على طرح سؤال حول مدى استطاعة الدول الأفريقية الآسيوية أن تلتئم مرة أخرى على غرار باندونج لإنهائه؟ وعما إذا كان ذلك في مقدورها في ظل نظام دولي مختلف عن نظام القطبية الثنائية الذي أتاح هامشا أوسع من المناورة ومساحة للحركة المستقلة يصعب توافرها بالمثل في ظل نظام مغاير تراوحت الآراء بشأن توصيفه ما بين فريق يراه نظام للأحادية القطبية والهيمنة الأمريكية، وفريق آخر يؤكد على أنه في حالة سيولة لم تتبلور معالمها بشكل محدد بعد؟.

كذلك فقد طرح سيادته إشكالية تتعلق بمفهوم العالم الثالث ذاته، والذي يحتاج إلى إعادة تعريف في ضوء ما مني به من إخفاق في معالجة مشكلاته، فضلاً عن كونه يقع تحت وطأة اكتساح موجة العولمة بما تحمله من فرص ومخاطر. وفي هذا الصدد، فإن سقوط رموز المقاومة، وتحول كثير من البلدان الأفريقية والآسيوية عن الاشتراكية، وانتقالها نحو تبني اقتصاد السوق، وتشجيع القطاع الخاص وبروز ما عرف بالمعجزة الآسيوية..الخ لا ينفي خطورة التحديات التي لا يتسنى لدول الجنوب التصدي لها فرادى. فهل من سبيل إلى معاودة السير على نهج باندونج؟

وفى كلمته الافتتاحية أكد د/ **إسماعيل مقلد** على انعقاد الإرادة المشتركة (إرادة تحدى الاستعمار – إرادة تحدى سياسات مناطق النفوذ) لمجموعة الدول الأفريقية والآسيوية المشاركة فى هذا المؤتمر وذلك فى ذروة اشتداد الحرب الباردة وتفاقم الصراع الأيدولوجي وحدة الاستقطاب الدولي وهيمنة القطبية الثنائية على أجواء العلاقات الدولية لتؤكد على عدم ارتباطها بنظام الأحلاف والتكتلات العسكرية الدولية آنذاك بالرغم من أن كثيراً من هذه الدول لم يكن قد حصل على الاستقلال بعد.

وقد فسر سيادته إحجام وعزوف الأجيال الشابة عن الاحتفال بهذه المناسبة بتآكل هذه الإرادات وتباعدها وتفرقها مع تغير النظام الدولى من ناحية وغرق هذه الدول فى همومها الداخلية والخارجية غداة الاستقلال ومابعده إلى جانب الكثير من الأسباب الكامنة والتى تراكمت منذ انعقاد المؤتمر وحتى اليوم.

وهكذا، ألقت الكلمات الافتتاحية الثلاث الضوء على مغزى عقد هذه الندوة وفلسفتها بالنسبة لتأثير النظام الدولي على إمكانيات حركة الجنوب وآفاقه عبر خمسين عاماً وصولاً إلى المرحلة الراهنة.

ثانياً: مصر وباندونج: أين مصر من الجنوب؟ وأين الجنوب من سياسة مصر؟

انصب هذا المحور الأول على موضوعين رئيسيين:

أولهما يطرح منطلقات ودلالات باندونج ١٩٥٥ مستعرضا السياق الذى شهد الحدث ومغزاه، ثم ملقياً الضوء على ما تبقى منه من فرص وما يطرحه عليه الواقع الراهن من تحديات تجابهها دول الجنوب بأسرها كما تجابهها مصر.

وثانيهما: يتخذ من باندونج نقطة بداية لسياسة خارجية مصرية فاعلة استطاعت أن تقود محيطها الاقليمى ويكون لها فضل السبق فى تدشين حركة عدم الانحياز.

بيد أن كلا المتحدثين لم ينصرفا إلى تناول (ما حدث) فى حد ذاته بقدر ما تضمنه عرض كل منهما من تحليلات لتداعيات الحدث وما رتبه من نتائج مصيرية شكلت معالم واضحة لتحرك الحدث وما رتبه من نتائج مصيرية شكلت معالم واضخة لتحرك مصرى فاعل على المسرحين الاقليمى والدولى. طارحين التساؤل الأهم حول مدى استمرارية هذا التحرك الفاعل من عدمه؟ وماهية الأسباب الكامنة وراء توقفه؟ أو تقلص فاعليته؟

ففي كلمته المعنونة "باندونج ١٩٥٥: المنطلقات والدلالات"، صحبنا الدكتور/**مصطفى كامل السيد** في رحلة ربطت بين الماضي والحاضر مستعرضاً خلفيات المؤتمر والسياق المحيط به مفصلاً فى شرح التطورات فى النظام الدولى ودلالاتها بالنسبة لعديد من القضايا الهامة. فلقد بين كيف أن المؤتمر انعقد فى ظل لحظة تاريخية متميزة من أكثر من ناحية: احتدام الحرب الباردة من ناحية، وبقاء فلول الاستعمار في أغلب الدول الأفريقية بما فيها مصر من ناحية ثانية، وبدء أولى مراحل عملية التنمية من ناحية ثالثة. ففي سياق القطبية الثنائية أعلن وزير الخارجية الأمريكي انقسام العالم إلى معسكرين باعتباره انقسام بين الخير والشر بما لا يدع مجالاً للحياد بينهما. هذا النظام الدولي قام على الردع المتبادل. مما أعطى فرصة لمجموعة من الدول لتبني موقف مستقل وبأن تتخذ من باندونج منبراً لإعلان: رفض انقسام العالم إلى معسكرين، بوصفه الخيار الوحيد المطروح، وأن ثمة خيار ثالث مفاده عدم الانضمام إلى أي معسكر. وهو ما أفصح عنه جدول أعمال المؤتمر بجلاء فشمل ضرورات تحقيق التعاون، والسعي إلى تصفية الاستعمار، وتأكيد مبادئ التعايش السلمي.

وذهب الدكتور/ مصطفى كامل السيد إلى توضيح مغزى المؤتمر في كونه شهادة ميلاد لتجمع العالم الثالث على المسرح السياسي العالمي، ككيان ثوري رافض لنظام الانقسام الثنائي. وأنه مؤتمر

رافض للهيمنة بكافة أشكالها سواء في صيغة الأحلاف العسكرية، أو التبعية، أو اتباع نموذج بعينه للتنمية أو الالتزام بفلسفة أحد المعسكرين..الخ. الأمر الذي أفرز أفكاراً ومفاهيماً جديدة بدأت مع المؤتمر وأخذت في التبلور فيما بعد، أبرزها: تأييد حركات التحرير، والحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، فضلاً عن تعاون الجنوب-الجنوب.

بيد أن تلك الدلالات تجابه في الوقت الراهن بتحديات جديدة رصدتها كلمة الدكتور/ مصطفى كامل: ففي عام ١٩٥٥، كانت الدول الكبرى هي التي تسعى لاجتذاب الدول الصغرى، ولكن الآن يحدث العكس أي أن الظرف الدولي تغير. وفي زمن باندونج كانت دول الجنوب تبدو كوحدة متجانسة أما في الوقت الحاضر، فقد اختفى هذا التجانس، غير أن ذلك لا يعني استحالة التعاون. فهذا التباين والتفاوت داخل دول الجنوب خلق أسساً أقوى للتعاون فيما بينها.

وإذا كان مؤتمر باندونج قد أسفر عن تأكيد مبدأ السيادة، بمعناها السلبي، أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أنه يخضع اليوم لإعادة النظر، من أجل إضفاء معنى جديد عليه يؤكد على محتواه الإيجابي من خلال إقرار مسؤولية الدول المزدوجة عن حماية مواطنيها، وكفالة الاحترام لحقوق الإنسان، سواء أمام الداخل أو أمام المجتمع الدولي. وهو ما يرتبط بقضايا تهديد الأمن الإنساني، ورفض الجنوب توسيع معناه ليشمل حالات انهيار الدولة أو إخفاقها، مما قد يفتح الباب أمام التدخل بمباركة مجلس الأمن. إذن لازالت هناك مجالات للتعاون بين دول الجنوب، وإن بقيت بعض التحديات المتعلقة ببلورة التنظيمات والأساليب لتحويله إلى واقع، لا سيما وأن بلدان الجنوب، وإن اتفقت على رفض نموذج النمو الذي تسعى المؤسسات الدولية لفرضه عليها، إلا أنها تفتقر إلى البديل، زد على ذلك، أنها منقسمة حول كيفية إصلاح الأمم المتحدة وحدود الدور الذي يجدر بها أن تلعبه في دفع عملية التنمية؟ ويختتم الدكتور/ مصطفى كامل السيد حديثه بتأثير باندونج على مصر، وكيف أنه كان علامة بارزة على ظهورها على الساحة العالمية، وتبنيها لسياسة مستقلة تجلت في موقفها المؤيد لحركات التحرير، والداعي إلى استقلال الجنوب، والرائد لحركة عدم الانحياز، بيد أنه أعرب عن توجسه من مغبة تواري هذا الدور القيادي لمصر في الوقت الراهن.

وكان دور مصر هو موضوع الورقة التى قدمها الدكتور/ **محمد السعيد إدريس** تحت عنوان"سياسة مصر الخارجية على ضوء نتائج باندونج"، منطلقاً في تحليله من التسليم بالتأثير المتبادل بين دور ومكانة مصر في الخارج كما يكشف عنها حدث باندونج، ووضعها الداخلي في عهد عبد الناصر. فقد أتت ثورة يوليو ١٩٥٢ لترفض الأحلاف وتدافع عن سياسة الاستقلال، مما هيأ لمصر دوراً حيوياً في حركة عدم الانحياز تعدى الحضور إلى الفعل القيادي. واستشهد د. إدريس على ذلك، باقتباس مقاطع من حديث الرئيس عبد الناصر في لجنة تصفية الاستعمار، مسلطاً الضوء على موقفه الحاسم للخلاف الذي ثار داخل مؤتمر باندونج حول مسألة الانضمام إلى الأحلاف، كما شهد المؤتمر بداية العلاقة مع الصين، ثم عقد صفقة الأسلحة التشيكية. وكيف توالت الأحداث بعدها لتدلل على تبني مصر لسياسة خارجية فاعلة تعلن مواقف مبدأية أساسية تقوم على الاستقلال وتقرير المصير والعداء للاستعمار والدفاع عن الحقوق العربية وتحرير فلسطين..الخ. فمؤتمر بريوني الذي

عقد في ١٨ يوليو عام ١٩٥٦ ضم عبد الناصر وتيتو ونهرو، وقاد إلى مؤتمر بلجراد، ثم مؤتمر القاهرة عام ١٩٦١ الذي شهد تدشين حركة عدم الانحياز. وهو ما تزامن مع اتخاذ قرار تأميم قناة السويس، ثم تعرض مصر للعدوان الثلاثي. والذي تلاه ارتفاع نبرة صوتها الداعم لحركات التحرر من الاستعمار، والمدافع عن الاستقلال، والمحارب للتكتلات والأحلاف.

ثم أوضح الدكتور / إدريس أن هذه السياسة يعود لها الفضل في إبراز الجانب الاقتصادي وربطه بالاستقلال السياسي للدول، والذي كان بداية للحديث عن نظام اقتصادي عالمي جديد، كما أعلنت مصر في إطار حركة عدم الانحياز عن مبادئ عشر منها: احترام حقوق الإنسان، سيادة الدول، والمساواة بين الأجناس. وقد تميزت السياسة الخارجية المصرية بتعدد أبعادها وكونها لم تقتصر على العلاقة الرسمية بين الدول والحكومات، وإنما أولت البعد الشعبي عناية كبيرة، وفي هذا الإطار، تأسس مؤتمر السلام ومنظمة التضامن الآسيوي الأفريقي واتحادات الكتاب، والمرأة...الخ.

ومن خلال موقفها الداعم لاستقلال الشعوب، حصلت كثير من الدول بالفعل على استقلالها، وتوطدت مكانة كتلة عدم الانحياز داخل الأمم المتحدة، وانتقل مفهومها إلى الحياد الإيجابي الذي حاول لعب دور في الحد من خطورة الحرب الباردة، والتقريب بين المعسكرين، كما اكتسب مفهوم التعاون من أجل السلام زخماً غير مسبوق بعدما أضفي عليه المضمون الاقتصادي.

وفي الشق الثاني من كلمته، انتقل الدكتور/ محمد السعيد إدريس إلى الواقع الحالي ليكشف الستار عما انتاب السياسة الخارجية المصرية من تراجع، فالرئيس لم يعد يشارك في فعاليات مؤتمرات العالم الثالث مما يمثل تخلياً عن مسؤولية إحياء هذا التكتل الدولي مرة أخرى. والتطورات الدولية الراهنة تبرز جدلية التفاعل بين بيئة دولية تنفرد فيها الولايات المتحدة بمركز القطب الأحادي المهيمن الساعي لبناء إمبراطورية وتردي الأوضاع الداخلية للدول بسبب انعدام الحريات وفشل التنمية وغياب المساواة...الخ.

وفي النهاية، يطرح الدكتور/ إدريس مسارين للدفاع عن مبادئ باندونج: أولهما، يتعلق بالإصلاح السياسي الديموقراطي داخل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وثانيهما، يتمثل في السعي لإقامة نظام دولي عادل من خلال رفض الاستكبار الأمريكي، وما يؤكده الدكتور/ إدريس هو أن الإرادة السياسية هي مفتاح السر ومكمن الحل لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول.

أما تعقيب الأستاذ الدكتور/ اسماعيل صبري مقلد، فقد توقف عند التوقيت باعتباره من أهم دلالات باندونج وكيف أنه عقد في ذروة الحرب الباردة، وتزامن مع سلسلة من الأحداث الهامة المتصاعدة لعل أهمها، معاهدة حلف بغداد في أبريل ١٩٥٥. كما شهد نفس العام الغارة الإسرائيلية على غزة، وعقد صفقة الأسلحة مع الاتحاد السوفيتي، والاعتراف بحكومة الصين الشعبية، بينما شهد العام التالي إعلان الولايات المتحدة رفض مفهوم الحياد ونفي وجود الطريق الثالث بين الشيوعية والرأسمالية، ثم سحب الولايات المتحدة عرضها تمويل السد العالي انتهاءاً بتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي. وهي جميعها تشير بوضوح إلى شجاعة في المواقف تبلغ حد الصدام مع القوة الكبرى برغم هشاشة الأوضاع الاقتصادية والقدرات العسكرية آنذاك. الأمر الذي يبعث على التساؤل

حول أسباب الانتكاس في الدور القيادي لمصر؟ ولماذا لم يتم استثمار نتائج هذه الحقبة على النحو المنشود؟ ولا سيما فيما يتعلق بقيادة العالم الثالث أو تكتل الجنوب، مما تسبب في النيل من مكانة مصر الدولية حيث يعد هذا الدور رصيداً وثقلاً يضيف إلى السياسة الخارجية المصرية، وضعاً دولياً مهماً، ومصداقية وتأييد وقدرة على التحرك، في الوقت الذي استطاعت فيه دول أخرى، بدأت معها من نفس النقطة وفي نفس التوقيت، أن تقطع شوطاً أكبر، وأن تلحق بركاب الدول المتقدمة، وأن تنتزع لنفسها دور القيادة الذي سبق لمصر أن اضطلعت به، وتصبح هي المتحدث باسم الجنوب (الهند-الصين-البرازيل-جنوب أفريقيا).

بيد أن ما قدمه أصحاب المداخلات من تفسيرات وما اقترحوه من بدائل لاستعادة هذا الدور المفقود اتسمت بقدر واسع من التباين والاختلاف. وإن كان ذلك لا يحول دون تصور إمكانية تضافر أكثر من عامل، علاوة على صحة التكامل بين كافة تلك الأطروحات. ففيما يتعلق بتحديد **من المسئول؟ وما هي أسباب التراجع: القيادة المصرية أم النظام الدولى؟**

تمحور النقاش حول محور أول مفاده أن القيادة السياسية هي المسئولة عن هذا الاختيار وليس هيكل النظام الدولي:

وتفرعت أطروحات هذا المحور لتغطى خبرات النظام المصرى فى ظل رئاساته المتعاقبة، مشيرة إلى عوامل هيكلية وبيئية.

ورأى اتجاه أن السادات قرر إسقاط حركة عدم الانحياز من حساباته

فالدكتور/ بهجت قرني، مثلاً، يؤكد على أن التخلي عن حركة عدم الانحياز كان خيار اتخذته القيادة المصرية في عهد السادات منذ السبعينيات، وأنه سبق ما حدث من تغير في هيكل النظام الدولي. وفي نفس السياق، أكدت الدكتورة/ نادية مصطفى في مداخلتها أن الرؤية والإرادة لدى القيادة السياسية كانت هي العامل الأثقل وزناً برغم قصور الإمكانات المادية. ويتفق معها كل من الدكتور/ مصطفى كامل السيد والدكتور/ محمد السعيد إدريس حيث يشير كلاهما إلى أن المسألة ليست حتمية، فهي لم تكن مجرد طبيعة النظام الدولي التي أعطت مساحة من الحرية، ثم انكمشت تلك المساحة مع تغير بنية هذا النظام، ولكنها كانت خيارات صنعها هذا الجيل من القيادات، فالعامل الداخلي كان هو الأهم.

ورأى اتجاه ثان أن عبد الناصر فشل في تحويل الكاريزما إلى قيادة مؤسسية:

ففي نفس هذه الجلسة انصرف النقاش من باندونج إلى محاولة تقييم نظام عبد الناصر في مجمله، حيث انقسم الرأي في هذا الشأن بين فريقين: أولهما، تمثل في طرح الدكتور/ كمال المنوفي الذي انطلق من نفس فرضية تحميل القيادة السياسية بالمسئولية ولكنه يركز عليها من زاوية مختلفة فنظام عبد الناصر، من وجهة نظره، أهدر حقوق الإنسان وفشل في تحويل الكاريزما التي حظي بها إلى دولة مؤسسات ديموقراطية شعبية قادرة على بناء الشرعية الذاتية على عكس نهرو الذي نجح في هذا الصدد. ولذا، كان من الطبيعي أن ينهار كل ما بناه عبد الناصر بمجرد رحيله. ورداً على ذلك، أكدت وجهة نظر الفريق الثاني، أن ما حدث من انتهاك للكرامة في عهد عبد الناصر، وإن كان حقيقة لا سبيل إلى إنكارها، إلا أنه لم يتم تعويضه بإنجاز خارجي فقط، وإنما بإنجاز داخلي أيضا، ولا سيما

على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كحق التعليم والتوظيف والعلاج والسكن التي كانت في الأولوية كما أن انتهاك حقوق الإنسان في مصر لم ينته في العهود التالية والديموقراطية لم تتحقق على نحو كامل أو حقيقي حتى الآن.

وانتقالاً إلى خبرة النظام الراهن فى ظل رئاسة مبارك تبلورت الاتجاهات التالية:

تآكل الذاكرة بسبب تآكل الذاكرة بسبب تآكل الإرادة:

انصب تعليق الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح على التحذير من مسألة تآكل الذاكرة داخل الجيل الجديد وكيف أنها تعد هي الوجه الآخر لتآكل الإرادة والتي تأخذ أشكالاً مختلفة منها ضرب الرموز داخل التاريخ الوطني المصري، أو التجاهل لأحداث هامة زاخرة بمعاني العزة والكرامة، وتناول حديثه ما تتعرض له تلك الذاكرة الوطنية من تغييب وتشويه وطمس وتزييف وتجهيل وتهميش وتسميم...الخ. الثانى، اتجاه تعرض لموضوع **الفهم الخاطئ للسياسة الخارجية: والارتماء في الأحضان الأمريكية.** حيث أشار السفير/ نبيل بدر إلى خطورة مراهنة السياسة الخارجية المصرية على ما أطلق عليه العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، فكان هناك نوع من الحرص على تلك العلاقة، بالتأكيد على أن جوانب التوافق فيها تفوق جوانب الاختلاف (رغم أن العكس قد يكون وارداً وطبيعياً) على نحو مبالغ فيه وعلى حساب الدور المصري القيادي في الخارج،(على المستوى الإقليمي العربي وعلى مستوى دول الجنوب) وهو ما ترافق مع نوع من الإحجام أو التقاعس عن لعب دور فاعل على المستوى الدولي. ويتفق الدكتور/ مصطفى كامل السيد تماماً مع تلك الملاحظة، حيث يشير إلى تصور خاطئ سائد لدى البعض للسياسة الخارجية بوصفها تنحصر في الاختيار بين السير في فلك قطب معين، والاستجابة الكاملة لما تريده الولايات المتحدة، أو مخاصمة هذا القطب، ومن ثم استعدائه، والتصادم معه، بينما العكس هو الصحيح. فالسياسة الخارجية تستمد نجاحها من توظيف الطريقين، ومن الإبقاء على نقاط الخلاف جنباً إلى جنب مع نقاط الاتفاق. ويؤيد الدكتور/ محمد السيد إدريس نفس الفكرة. **وأخيراً فإن اتجاه ثالث أثار قضية مسئولية النظام السياسي والثقافة السائدة عن تراجع الدور المصرى، حيث** انصرف الدكتور/ مصطفى كامل السيد في تشخيصه للتراجع في الدور المصري إلى أن عملية صنع القرار السياسي في مصر لا تتم على أسس رشيدة وهذا عيب كامن في طبيعة النظام السياسي نفسه من ناحية، كما أن ثقافة العمل والجد والاجتهاد تكاد أن تكون قد اختفت تماماً في مصر.

٢- كيفية استعادة الدور: هل يمكن أن تعود مصر إلى قيادة العالم الثالث؟

للإجابة على هذا التساؤل الذي أوضحت المناقشات أنه يؤرق الجميع ويشغل أذهانهم طرحت أكثر من وجهة نظر للخروج من حالة التراجع أو الانحسار إلى التقدم والقيادة ومنها:

أ-تحسين الأداء:

في هذا الإطار، ينبه السفير/ نبيل بدر إلى أهمية تحسين الأداء في مجال تطوير منظمة الأمم المتحدة، وأن يكون هناك سعي لبناء توافق دولي واسع يتجاوز الجنوب إلى أوروبا المستقبل وأن يتم

إبراز الجانب الاقتصادي المتعلق بالعدالة في مواجهة تحديات العولمة بشرط ألا يتم التعامل معها كقدر محتوم. لا فكاك منه

ب-الاستحضار مدخل للاعتبار:

إن ما حدث من طمس للذاكرة في رأي الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح يحتاج معالجته إلى أمرين: أولهما، الانتباه إلى أننا نعيش اليوم عصر الطريق الثاني كبديل عن الطريق الأمريكي وأن علينا أن نجتهد في شق هذا الطريق لأننا في عصر التكتلات. وثانيهما، العودة إلى تدريس السياسة الخارجية المصرية للأجيال الجديدة حتى يتسنى لها التعرف على تاريخها الوطني واستعادة الذاكرة.

ج-بناء القوة الذاتية الداخلية أولاً:

ورداً على فكرة أن السعي للتغيير الثوري كان من قبيل العنتريات والشعارات الحماسية، أشارت الدكتورة/ نادية مصطفى إلى أن التغيير لكي يحدث برشادة وعمق فلابد أن يبنى على قاعدة صلبة من النظم الداخلية وبحيث يكون في وسعه بعد ذلك خلق الآليات اللازمة لتحقيق التغيير. وهو نفس ما تكشف عنه الدروس المستفادة من خبرات الدول الأخرى التي ذكر الدكتور/ مصطفى كامل السيد أنها استمرت في تطبيق خططها التنموية وحققت التحول الاقتصادي نتيجة مثابرة وعمل داخلي مستمر أدى في النهاية إلى ترشيحها لتكون قائدة في النظام الدولي.

غير أن الدكتورة/ نادية مصطفى ترى أن ما منيت به دول العالم الثالث من إخفاق على صعيد التنمية وعلى صعيد حماية حقوق الإنسان لا يجوز اتخاذه ذريعة لقبول مفاهيم جديدة للتدخل الدولي لأن تلك المفاهيم التي يعاد في إطارها تعريف السيادة يتم توظيفها بمعايير مزدوجة.

وبرغم ما تنطوي عليه المداخلات السابقة من تباين في الرؤى وزوايا التحليل إلا أن ثمة قاسم مشترك يجمع بينها ألا وهو: أن التحول في هيكل النظام الدولي وتغير سماته البنيوية يتيح مساحة من حرية الحركة أو هامشاً من المناورة يتسع أو يضيق من فترة لأخرى، لكن الأهم والفيصل في توظيف هذا الهامش من عدمه هو رؤية القيادة السياسية وإدراكها لسياقها المحيط من ناحية، وطبيعة علاقتها بمجتمعها في الداخل من ناحية ثانية. فالقوة الأساسية لأي سياسة خارجية إنما ترتهن في المقام الأول والأخير بطبيعة النظام السياسي ومدى تعبيره عن شعبه، ولذا، فالدرس المستفاد الذي يجب أن نعيه جيداً هو استحالة الفصل بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ولا التضحية بإحداهما لصالح الأخرى. بل إن تحقيق كلتيهما معاً وعلى نحو متكامل هو شرط ضروري سابق على ممارسة أي دور خارجي فاعل.

ومن هذا المنطلق، كاد أن يجمع الكافة على أن تحقيق الإصلاح بمعناه الشامل (السياسي – الاقتصادى – الاجتماعى) هو المدخل الصحيح لاستعادة دور مصر القيادي في الداخل والخارج عموماً، وفي قيادة حركة الجنوب خصوصاً باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

ثالثاً: مغزى خبرة نصف قرن: ماذا بقي من باندونج؟ وما هو البديل الراهن؟

في الجلسة الثانية ينتقل المحور الثاني بالقارىء إلى مستوى آخر للتحليل، ويركز بصفة خاصة على العالم الثالث؛ هذا المفهوم الذى تم تدشينه وبلورته فى مؤتمر باندونج وما تلاه من

شاركت فيها دول الجنوب. من أسيا وأفريقيا وطرحت من خلالها رؤاها الذاتية الخاصة للعالم وللنظام الدولى من حولها.

وإذا كانت قد مرت على هذا الحدث خمسة عقود أى نصف قرن. فإن السؤال الذى يجتهد أطراف النقاش فى هذا الجزء محاولة الإجابة عليه هو " ماذا بعد؟"

وقد ألقى كل من الدكتور/ بهجت قرني والدكتور/ علي الدين هلال أطروحاتهما على التوالي أولاهما بعنوان: "مسار حركة العالم الثالث وموضعه في النظام الدولي: خبرة نصف قرن"، وثانيتهما بعنوان: "ماذا بقي من باندونج دلالات وواقع ٢٠٠٥" حيث انتقل التحليل في هذا الجزء إلى مستوى النظام الدولي. وحاول المتحدثان الإجابة على سؤال، ما الذي حققه باندونج لدول العالم الثالث؟ وعما إذا كان من الممكن إحياء حركة عدم الانحياز من جديد؟ وفى حين اتسمت تحليلات الأول بالواقعية المتشائمة، فإن رؤية الثاني قد اتسمت بمسحة تفاؤلية.

وفي هذا الإطار، انقسمت ورقة الدكتور/بهجت قرني إلى شقين، ارتبط الأول بدلالات باندونج وذلك بالحديث حول ثلاثة قضايا: الأولى: أن مؤتمر باندونج لم يكن في لحظة انعقاده مؤتمراً لحركة عدم الانحياز، بل إن هذه الحركة لم تكن قد اكتملت في تكوينها أو تبلورها بعد، ولم يكن لها وجود مؤسسي، بل إنه ضم دولاً كانت بالفعل أعضاء في أحلاف عسكرية قائمة، الأمر الذي يفسر ما واجهه من معوقات تنظيمية. بيد أنه شكل ركيزة لحركة العالم الثالث كسابقة هي الأولى من نوعها نظمت فيها الدول الصغرى مؤتمراً دولياً بعيداً عن الدول الكبرى، ونجح في إرساء عشرة مبادئ مثلت توجهات جديدة للنظام العالمي. الثانية: أن باندونج كان مؤتمراً يتيماً وعقيماً في ذات الوقت فقد فشلت محاولات عقد مؤتمر ثان للدول الأفريقية والأسيوية، ومع ذلك، فقد انبثق عنه توجهان فيما يتعلق بتمثيل العالم الثالث ككيان في أطر ومؤسسات دولية هما: دول عدم الانحياز، ومجموعة الـ٧٧. الثالثة: أن هذه التجمعات أثرت في النظام العالمي على مستوى الهيكل وعلى مستوى التفاعلات، مما أفرز تطوراً مفاهيمياً ونظرياً في مجال العلاقات الدولية: فقد تحولت الثنائية القطبية من الجمود والاستقطاب إلى الانفراج، والمرونة والنسبية، وتحولت العلاقات من صفرية إلى أطراف متعددة. وكانت الأمم المتحدة المسرح الذي انعكست عليه التطورات، فانتقلت المنظمة من سيطرة الغرب إلى سيطرة العالم الثالث صاحب أغلبية ثلثين القوة التصويتية، وتغيرت بنود الأجندة الدولية بما أفرد مساحة أوسع لموضوع التنمية فى الجنوب.

وقد كرس الدكتور/ قرني الشق الثاني من ورقته لاستشراف مستقبل حركة عدم الانحياز ووضعية العرب داخلها. فقد زاد حجم المجموعة، وتعددت بداخلها التوجهات والمصالح مما حجم من فعاليتها، ومع انتهاء الحرب الباردة، برزت تلك المشاكل، الكامنة أصلا داخل الحركة، على السطح. ورغم تلك التحديات، لم ينته وجود العالم الثالث فلازالت مشكلاته قائمة، وعلى رأسها العولمة، ولا زالت مبادئ باندونج تتمتع بالصلاحية في التصدي لها. أما وضع العالم العربي، فقد وصفه الدكتور/ بهجت قرني بالتراجع الذي يصل إلى حد الغياب، وهو ما تجلى في حدثين: القمة

العربية اللاتينية التي كان الحضور والتمثيل العربي فيها في أدنى المستويات، وتأسيس مـــا يعـــرف بثلاثية قيادة العالم الثالث عام ٢٠٠٣. بما ينم عن تضاؤل الثقل العربي إلى حد تغييبه.

وهكذا، يتواصل تحليل الدكتور/ بهجت قرني في تشخيص حالة الوهن التي يعيـشها العـــالم العربي مع ما استخلصه المشاركون في المحور الأول من نتائج لعل أخطرها: أن حركة الجنوب وإن كانت مجابهة في الوقت الراهن بالعديد من التحديات الداخلية والخارجية إلا أنه ليس مـــن المـــستحيل إحيائها من جديد، بل إن ثمة ما يستدعي ذلك فعلا وبشكل ملح. لكـــن المؤســـف أن الثقـــل العربـــي عموما، والدور المصري خصوصا، في قيادة هذه الحركة تعرض على مدى نصف القرن المنـــصرم للانكماش والتقلص، مقارنة بما كان عليه في زمن باندونج. وهو ما يؤكد علـــى اســـتمرار حقيقـــة، تعرضت مؤخرا لكثير من محاولات التشكيك والنفي، ومفادها محورية الدور المصري داخل ســـياقه العربي، وكيف أن تراجع الأول يشد الآخر معه (على نحو آلي وشبه حتمي) إلى الخلف. وبـــالطبع، فكما ترتبط استعادة العالم العربي ومصر في القلب منه لتلك المكانـــة الدوليـــة المفقـــودة بـــضرورة استخلاص الدروس المستفادة من خبرة الماضي، فإنها تستدعي رسم ســـيناريوهات المـــستقبل التـــي تتراوح ما بين التشاؤم والتفاؤل.

وفي مقابل النبرة التشاؤمية الغالبة على مسار المناقشات السابقة، أتت كلمة الـــدكتور/ علـــي الدين هلال مؤيدة لسيناريو التفاؤل باعثة على الأمل في استرداد المكانة ولكن بشروط موضـــوعية؛ وينطلق تحليل الدكتور/ على الدين هلال من أن رؤية الماضي تتم لاستشراف المستقبل، وبهذا المعنى فإن باندونج كانت بمثابة عملية إعادة اختراع للعالم ومدلول ذلك، تأكيد حق الـــدول الـــصغيرة فـــي الاختيار، وأن سياستها الخارجية تنبع من مصالحها الوطنية، وعليه، فثمة افتراض أن قـــدرة الـــدول الكبرى ليست مطلقة وإنما محدودة. وعلى نفس المنوال، نمر الآن بمرحلة إعادة تشكيل للعالم. ويعتب الدكتور/ علي الدين هلال على جمهرة الأكاديميين والمثقفين عدم رؤيـــتهم للـــصورة الـــصحيحة أو الكاملة وتصور القاصر للعالم على أنه تحت سيطرة قطب واحد. وهو ما حال دون إدراكهم لحقيقـــة وجود فجوات وثغرات تنبئ عن أمرين: الأمر الأول، أن هناك حدودا ترد على قوة القطب المهـــيمن، وتجعل قدراته الاستخباراتية والعسكرية عرضة للتآكل، وهو ما تجلى عبر أحداث العراق وفلـــسطين التي كشفت عن العجز عن وقف المقاومة (بوسائلها البدائية) ضد الاحتلال. وربط الـــدكتور/ علـــى الدين هلال ذلك بتدهور القوة المعنوية وانهيار القيمة شديدة الأخلاقية للدولة القطب، وشيوع الكراهية العميقة للولايات المتحدة لدى الرأي العام العالمي، وإخفاقها في تحسين صورتها السلبية، علاوة علـــى تدهور مستوى أدائها برغم ضخامة الآلية الإعلامية والترسانة العسكرية التي تمتلكها. الأمـــر الثـــاني، صعود قوى أخرى تخلخل من قوة القطب الأوحد وتحوله إلى الأول بين متساويين، إضافة إلى التغير في التوازن الاقتصادي في إطار الاعتماد المتبادل، ليس بين أقطاب متصارعة ولكن بين قوى تسعى إلى تحسين موقعها التنافسي في إطار نفس النظام العالمي. وفي ضوء ذلك، يمكن فهم تسمية القـــرن الحادي والعشرين بقرن النهوض الآسيوي بقيادة الصين والهند. زد على ذلك، أنه في مقابل العولمـــة من أعلى بقيادة الحكومات، ثمة عولمة تجرى من أسفل وتجسدها الحركات الشعبية وأفكار المثقفـــين،

الحركات الشعبية وأفكار المثقفين، مثل المنتدى الاجتماعي العالمي. وهكذا، تكامل مدخل البنية التحتية الذي قدمه الدكتور/ بهجت قرني مع المدخل التفاؤلي الذي اعتمده الدكتور/على الدين هلال واستخلص في نهايته أن الصورة ليست بالقتامة التي يتصورها البعض، ويبررون على أساسها سيناريو الاستسلام مشددا على أن الدول الصغيرة أمامها بدائل.يمكن توظيفها ولديها فرص لا سبيل لإنكارها.

١- حركة عدم الانحياز كانت أداة وظيفية يمكن البحث عن بديل جديد لها:

كانت معرفة تلك البدائل وتحديدها مهمة المناقشات التي أثارتها تلك الجلسة وتمحورت حول محاولة الإجابة على تساؤل مزدوج: كيف يمكن استعادة باندونج بأشكال وبأدوات مختلفة في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة؟ وما هو موقع مصر من هذه العملية؟

فلقد خلق التغير في هيكل النظام الدولي إشكالية فقدان حركة عدم الانحياز لجدواها وتعرضها للتفكك والتحلل. ومع ذلك، اتفقت آراء المناقشين على بقاء المعنى الذي عبرت عنه تلك الحركة في حينها، مما يستلزم البحث عن كيفية تحقيق نفس المعنى ولو بأدوات وأطر جديدة.

٢- توصيف باندونج: وفي التعقيب على المحاضرين، اختلف الدكتور/ عبد الله الأشعل في توصيف باندونج مع الدكتور/ بهجت قرني باعتباره مؤتمرا تأسيسيا وليس يتيما، فقد تمخض عن تغير جذري في بنية النظام الدولي. واتفق معه الدكتور/ اسماعيل مقلد مؤكدا أن باندونج كان نواة لعدم الانحياز. غير أن الأهم من وجهة نظره معرفة أن فكرة الحياد وعدم الانحياز لم تكن غاية في حد ذاتها وإنما مجرد أداة وظفتها الدول الصغرى دفاعا عن استقلالها وتخفيفا لوطأة الضغوط التي مارستها عليها الدول الكبرى واقترنت تلك الفكرة المحورية بعدة أفكار أخرى أهمها.........

أ- التكتل هو المهم وليس الأداة:

أكد الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح أن تكتيل القوى من أجل بناء المواقف وتوفير البنية الأساسية للسياسة النابعة لا التابعة هي القضية الأهم. ومن هنا، اتفق الدكتور/ على الدين هلال مع الدكتور/ سيف الدين عبد الفتاح والدكتورة/ نادية مصطفى وغيرهما حول ضرورة التمييز بين حركة عدم الانحياز بوصفها ارتبطت بفترة زمنية معينة، ودلالات باندونج الأعمق التي تجاوزت تلك الفترة لتعكس حق الدول في اتخاذ القرار ووضع سياسة خارجية تحقق مصالحها وتحفظ استقلالها الوطني، ولذا فليس السؤال المطروح حول كيفية إحياء عدم الانحياز وإنما ما هي الصيغ التنظيمية والأطر والهياكل المؤسسية التي تحقق هذه الأفكار والمعاني في عالم المستقبل (الذي هو بالقطع متغير)؟

ب- تعدد المسارات وتلاقيها في ظل التغيرات الدولية:

صحيح أن العالم قد تغير فالتحالفات الاقتصادية حلت محل التحالفات العسكرية والأخطار العالمية اكتسبت معان مختلفة، والاستقلال والسيادة أصبحت مسائل نسبية، وحركة عدم الانحياز لم تعد تمثل تكتل واحد أو مصالح متشابهة بل تزايدت داخلها التفاوتات اقتصاديا وسياسيا، ولم يعد لاستمرارها مبرر بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، والدخول في مرحلة مختلفة، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية أن تبحث الدول المستضعفة عن أدوات جديدة لتحقيق نفس الوظيفة أي حماية مصالحها في ظل هذه

المرحلة الجديدة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تتعدد المسارات كما يمكن أن تتلاقى. أما التنوع والاختلاف فينبغي أن يتخذ أساسا للعمل المشترك.

ج- مستقبل القوة الأمريكية: الصعود الآسيوي والتحالف الاستراتيجي بين الصين والهند

وتلبية للدعوة التي حملتها الأوراق بإعادة النظر إلى الصورة وتأملها من جديد، ثمة إجماع آخر كشفت عنه المناقشات حول المأزق التاريخي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية، وتعدد أبعاد التراجع، عسكريا ومعنويا، وعجزها عن الانفراد بقيادة العالم، واضطرارها إلى الاستعانة بشركائها في أوروبا واليابان لمواجهة التحالف الاستراتيجي الجديد بين القوى الآسيوية الكبرى. مع اتجاه أغلب الحاضرين إلى الاستشهاد بالساحة العراقية للتدليل على ذلك الانحسار الأمريكي، وبروز قوى صاعدة متحدية قادرة على تهديده.

د- وماذا عن مصر؟

بطبيعة الحال، لم تغب مصر عن مناقشات الجلسة الثانية برغم الانتقال إلى مستوى آخر للتحليل، بل وقعت في صلب الهموم التي عبرت عنها كافة المداخلات. فالسفير/ نبيل بدر أشار إلى أن تأثير مصر في محيطها هو مناط قوتها في نظر الولايات المتحدة، وأن انحسار دور مصر إقليميا يعني فقدانها لورقة أساسية من أوراق الضغط والمساومة دوليا في وقت يبرز لها فيه منافسين ينازعونها السعي مثلا للحصول على مقعد أفريقيا في مجلس الأمن. والمفارقة المؤلمة أن مصر تمتلك إمكانات هائلة، إلا أن ثمة فجوة واسعة بين هذه الإمكانات وبين تحركها الفعلي في دوائرها المحيطة عربيا وأفريقيا.

وتواصلا مع الجلسة الأولى، أرجعت المداخلات هذا التراجع إلى أمرين: أولهما، إخفاق مصر في تقديم النموذج للدول الأخرى، سواء ببناء نظام سياسي يتسم بالديموقراطية أو الرشادة المؤسسية على نحو ما فعلت الهند، أو بتحقيق إنجاز اقتصادي تنموي على غرار الصين. وثانيهما، الرهان الشديد على الولايات المتحدة الأمريكية، والذي بلغ حد التجهيل وحجب المعلومات الأساسية عن صانع القرار وخصوصا فيما يتصل بأوراق القوة وكيفية استخدامها.

التقت العديد من المداخلات حول حتمية التفكير الاستراتيجي في هذه المرحلة الدقيقة، سواء على المستوى البحثي والعلمي بما في ذلك المواد التي تدرس لطلاب العلوم السياسية، أو على المستوى العملي المرتبط بصانع القرار. فكلاهما في حاجة إلى التعرف على سقف القوة وسقف الضعف، وفن تحويل الضعف إلى قوة، وكيفية استثمار مكامن الضعف في القوة المتغطرسة، لوضع استراتيجيات تأسيس المكانة، بدلا من إهدارها. كما أن تجسير الفجوة بين التهديد والخطر من جانب، وإدراك هذا التهديد أو الخطر من جانب آخر، هي مسؤولية تقع على كاهل القيادات السياسية بالأساس. وهكذا، تعود المناقشات في الجلسة الثانية إلى وضع دور القيادة السياسية، وخياراتها، ونمط تفكيرها ومدركاتها في بؤرة التركيز والاهتمام.

ولعل الإضافة بالغة الأهمية التي حققتها مناقشات الجلسة الثانية كونها تجاوزت النغمة السائدة في أكثر من موضوع، فهي عبرت بالمداخلات من السؤال عن الماضي إلى الانشغال

بالمستقبل، كما انتقلت من نبرة التسليم بأمر واقع لا حيلة فيه إلى بعث الأمــل فــي التغييــر. ومــن التشخيص الذي يؤكد وجود قصور يشوب عملية صنع القرار في مصر وأن السياسة الخارجية تعاني أعراض التخبط بين أكثر من اتجاه أو حتى فقدان البوصلة إلى تقديم العلاج حيث سلطت الضوء على دور ومسؤولية العلماء ومراكز الأبحاث والدارسين في تقديم تعريف للعالم يسترشد به صانع القــرار ويبني على هديه رؤيته الاستراتيجية.ولكن يظل السؤال ما مدى اتجاه صانع القرار إلى الخبير ومــا طبيعة وظيفة هذا الخبير ودوره فى وضع التصورات الاستراتيجية.

<u>رابعاً: شهادات وخبرات:</u>

إذا كانت الجلستان الأولى والثانية قد ركزتا على استعراض مؤتمر باندونج كحدث تــاريخى وما حمله بين طياته من دلالات مستقبلية ومصيرية.

كما ألقى المتحدثون والمشاركون فى المناقشات ضوءاً مسلطاً علــى(موقــع مــصر) علــى الخريطتين الإقليمية العالمية وتطور دورها وانعكس كل ذلك على مكانتها وثقلها السياسى....فإن هذه الحلقة الختامية تأتى بمجموعة من الشهادات والخبرات التى يدلى بها أصحابها بما يكشف عن ثــراء التجربة وما حفلت به من دروس مستفادة. كما يبرز أبعادها العملية وآلياتها التطبيقية جنباً إلى جنــب مع أسسها الفكرية ومنطلقاتها النظرية

وبحيث يمكن القول أن تلك الخبرات سعت بالتحديد إلى تبيان كيف يمكن لدولة مثل مــصر أو للعالم العربي بأسره أن يستفيد من بعض الفرص التى قد تكون موجودة فى النظام الدولى الحــالي – ولكنها غائبة عن الادراك. أو غائبة عن الاستغلال).....بما يدعم الأولويات والمصالح الوطنية.

وقد استهلت الجلسة بكلمة **الدكتورة/ نادية مصطفى** التي استعرضت ما توصلت إليه النــدوة عبر الجلستين السابقتين من تحليل للموضوع من مداخل متنوعة وعلى مستويات متعددة، كشفت عــن أن فهم باندونج الذي تتعدى دلالاته الحدث التاريخي ذاته إلى الرؤية المستقبلية لما تلاه من حركــات، كعدم الانحياز ومجموعة الــ٧٧ وما شهدته تلك الحركات من صعود ثم أفول لنجمها، وما تثيره مــن تساؤلات حول مصيرها ومآلها، إنما يستوجب تحقيق التضافر بين أكثر من مستوى لتحليل العلاقــات الدولية، والاقتصاد السياسي، وسياسات المناطق، والنظام الدولي، جنبا إلى جنب، مع دراسة التجارب الوطنية الداخلية في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية. وفي ضوء ذلك، يمكن رصــد حقيقتين:

<u>أولاهما</u>: أن تغير النظام الدولي كان محدداً أساسيا في تقرير مآل تلك الحركات، ولكنه لم يكن الوحيد. فتفاوت حظ دول العالم الثالث من الإنجاز على صعيد التنمية الاقتــصادية وعلــى صــعيد الحريــة السياسية والمؤسسية، كان وراء الفجوة التي ظهرت بين حالات للإخفاق، وحالات للإنجاز، جــسدها بروز ظاهرة القوى الصاعدة الجديدة كالصين والهند والبرازيل.

<u>وثانيتهما</u>: أن القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية لم توصد كافة الأبواب أمام دول الجنوب الــصغرى للتكتل والتعاون فيما بينها، كما أنه ليس صحيحا أنها لا تترك أي بديل ســوى الاستــسلام والــسعي المحموم لاسترضاء الولايات المتحدة ولو على حساب المصلحة الوطنية العليا، فهناك حــدود للقــوة

الأمريكية، وهناك فجوات يمكن استغلالها في علاقة أمريكا وأوروبا، وهناك قـوى جديـدة صـاعدة استنادا إلى قاعدة ذاتية نابعة من الداخل اقتصاديا وسياسيا. إذن هناك فرص، ويبقى علـى الجنـوب إدراكها أولا، واستثمارها ثانيا بما يتوافق مع مصالحه وأولوياته.

وقد انتقلت الكلمة بعد ذلك إلى **الأستاذ/حلمى شعراوى** الذي قـدم شـهادة حـول حركـات الشعوب من منطلق معرفي ونظري يساري مسلطا الضوء على التفاعلات الشعبية التحتية لتجمعـات الشعوب الأفريقية-الآسيوية والتي كانت بمثابة منطلق أساسي لدور مصر الإقليمي والعـالمي وأحـد مجالات نفوذها الآخذة في التقلص في الوقت الراهن.

ففيما يتعلق بباندونج، أشار الأستاذ /حلمي إلى كونها ارتبطت بحركـات التحـرر الـوطني العربية والافريقية والآسيوية، والتي رسمت لمصر دائرة ضمت بداخلها كل حركات التجمع الأخرى، في ظل موجة الاستقلال. أما اليوم، فهناك موجة الجنوب -الجنوب التي تتقدم لقيادتها البرازيل والهند وجنوب أفريقيا مما يحتاج إلى وقفة للتأمل والتشخيص والدراسة الاستراتيجية وأن اللافت فـي هـذا الشأن أن حركة التحرر إبان باندونج كانت لها سمات تميزها، فلم تكن مجرد تجمعات حكومية، بـل كان لها طابع شعبي قوي من ناحية، كما كان لها موقف واضح من النظام الدولي باعتبارهـا تعتمـد على الأمم المتحدة كإطار للتحرك، وكرمز وأداة للتأثير على المستوى العالمي من ناحية أخرى. أمـا الآن، فالإطار المحيط أصبح نظاماً عالمياً وليس دولياً خاضعاً للنفوذ الأمريكي والوجه الآخر له هـو الرأسمالية العالمية ذات الطابع الاحتكاري. والأمم المتحدة لم تعد هي الفاعل الرئيس بل حل محلهـا البنك الدولي، وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية. وباختصار، حل الاقتصاد محل السياسة.

غير أن هذا الواقع ذو الملامح الجديدة، لا ينفي إمكانية ابتكار آليات واسـتراتيجيات جديـدة وإنما هو يفرض على الحركات القومية العربية والأممية الإسلاميه إشـكالية تحديـد موقفهـا مـن الرأسمالية العالمية، والبحث عن آليات جديدة للتكتل والتحرك الجماعي الاقتصادي لا السياسي فقـط، واستغلال فرصة التنوع المتنامي في المجتمع الدولي كمؤتمرات البيئة والمرأة...الخ.

وانطلاقا من هذا الطرح، تحتفظ حركة عدم الانحياز بجدوى وجودها واسـتمرارها اليـوم، ولكن بثوب وبمغزى جديد، فالهدف الجديد هو التصدي للاحتكار العـالمي، والـشكل الجديـد هـو الاقتصاد، والآلية الجديدة هي التكتل شعبيا وثقافيا وحكوميا.

أما السفير / نبيل بدر، فقد أوضح كيف كان لمصر في زمن باندونج دورا حيويا سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى العالمي تجلى في بلورة فكرة القومية العربية، ومساندة حركـات التحرر الوطني في دول افريقيا وآسيا للحصول على استقلالها..حيث كشفت تلـك الخبـرة الـسابقة، النقاب عن "استعادة التوازن السياسي" كركيزة أساسية للعمل الجماعي بين دول العالم الثالث. ولكنـه أضاف أن ثمة أفكارا جديدة تسود العالم اليوم باعتبارها مبادئ وشعارات كالديموقراطيـة، وحقـوق الإنسان. كما أن ثمة مثالب تشوب النظام الدولي كازدواجية المعايير، ودعاوى صراع الحـضارات، وسيطرة وتدخل الدول الأقوى والأغنى. وهي جميعها تستلزم التوافق حولها فيما بين الدول الأضعف

والأفقر على أساس المصالح المشتركة. حيث أكد السفير/نبيل بدر أن الأمم المتحدة لازالت هي الإطار الوحيد لتحقيق هذا التوافق كمفتاح لاستعادة التوازن السياسي المنشود.

وفي مقابل رؤية السفير/ نبيل بدر التي جمعت بين التحليل على المستوى الإقليمي وعلى مستوى النظام الدولي، انصب تحليل **الدكتور/ إبراهيم نصر الدين** تحديدا على إطار التضامن الأفرو-آسيوي رابطا بينه وبين القومية العربية والوحدة الافريقية شارحا لمختلف دوائر التوجه المصري التي بدا أنها تتلاقى أحيانا وتتقاطع أحيانا أخرى. تلك الدوائر أيضا اختلفت درجات ما يسودها من اتفاق أو اختلاف من حقبة لأخرى وذلك تحت تأثير التغير في طبيعة النظام الدولي من ناحية، والظروف التي تمر بها مصر من ناحية أخرى. فعقب إبرام مصر لمعاهدة السلام ١٩٧٩، أتى التوجه أفريقيا على حساب التوجه عربيا. ثم أصبح التوجه أمريكيا هو الغالب على الجناحين، في ظل ما عرف بالتعاون أو الشراكة الاستراتيجية. وهكذا، توارت أشكال التضامن الأفريقي-العربي في حقبة العولمة، في مواجهة ترتيبات عبر إقليمية أخرى.

ولعل أهم ما أثاره هذا العرض الذي قدمه الدكتور/ نصر الدين كونه جاء مفسرا لما أصاب حركة عدم الانحياز من ضعف جراء تراجع الاهتمام المصري بها أولا، وعلى أثر ما وقع داخلها، وفيما بين دولها من خلافات وتفاوتات ثانيا.

على الجانب الآخر، ردت معالجة **الدكتور/ عبد الله الأشعل** نجاح باندونج إلى اتفاق المصلحة الأمريكية والسوفيتية على تحرير دول العالم الثالث من الاستعمار الغربي حتى تحل أي منهما محل الآخر. حيث انتهى الأمر بانقسام العالم الثالث بين الطرفين ثم اختراق عدم الانحياز. وهو ما انعكس على المجتمع المصري بتحويل دفته من الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على أثر انتقال السلطة من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس السادات.

من هنا، أتت دعوة الدكتور/ عبد الله الأشعل إلى احتياج مصر لبناء سياسة خارجية تقوم على قراءة صحيحة للتطورات الجارية، وتمتلك رؤية واضحة لمختلف القضايا، وتضع في حسبانها النسق المعروف في تعريف السياسة الخارجية، علما بأنها مشروع استثماري يستحق أن تخصص من أجله الموارد. فحتى الآن، لازالت مصر تفتقر إلى سياسة خارجية بهذا المفهوم.

ولا يبتعد الدكتور/ عبد الله الأشعل في طرحه كثيرا عما توصلت إليه كافة المداخلات السابقة من اشتراط أولوية النهوض الداخلي أولا، لكي تتمكن مصر بعدها من صياغة سياسة خارجية تليق بمكانتها وثقلها، وإمكانية توظيف واستثمار التعدد في الأطر ما بين إسلامي، وافريقي، وآسيوي، ومتوسطي، وعدم انحياز...الخ. بما يتيح لمصر فرصة الحركة المستقلة في إطار تحالفات وتكتلات عربية أو أفريقية، بالمقارنة بتوجهها الأساسي والأحادي نحو الغرب الذي يحرمها تماما من هذه الفرصة. الجدير بالذكر، أن ثمة مأساة كبرى كشف عنها تناول الدكتور/ عبد الله الأشعل للسياسة الخارجية المصرية ألا وهي "مركزية القرار"، وارتهانه في اغلب الأحيان بشخص واحد. الأمر الذي ارتبط بعدم تفعيل الحوار العربي العربي، وعدم استغلال كثير من الفرص التي يتيحها الموقع الجغرافي الممتاز لمصر.

وفي هذا الصدد، أشارت الدكتورة / نادية مصطفى في تعقيبها إلى خطورة خلو المعادلة من وجود فاعل للمجتمع المدني الذي يكاد أن يغيب دوره بشقيه الشعبي والأكاديمي تماما. وبناء على ذلك، اقترحت التفاعل بين مراكز البحث في دول الجنوب، وتدريس اللغات الجنوبية، وإنشاء منتديات شعبية.

يتجلى مما سبق، أن استدعاء ذكري باندونج لم يأت من قبيل البكاء على الأطلال،أو الندم على ما فات، وإنما هو استحضار لتجربة خاضتها مصر في حقبة تاريخية معينة وتميزت بالثراء فيما أفرزته من نتائج وما حملته من دلالات، وما كشفت عنه من دروس مستفادة، يعد تأملها وتحليل أبعادها، ومقارنتها بالحقبة الراهنة مدخلا حيويا للاعتبار والقياس والفهم.

خامساً:ماذا بقي من روح باندونج ١٩٥٥ بعد مرور نصف قرن؟:

أتت تلك الندوة لتكشف عن قدر واسع من الاتفاق بين كافة المشاركين فيها حول ما أثاره موضوعها، برغم كونه يتصل بحدث ينتمي زمنيا إلى الماضي، من دلالات حيوية تمس الحاضر في الصميم، كما ترسم كثير من ملامح المستقبل. صحيح أن قضية "موقف الجنوب في عصر العولمة" تثير انقساما في الرأي بين أكثر من فريق: **الأول،** روج لفكرة غياب البديل، وضرورة التسليم للمشروع الإمبراطوري النيوليبرالي كما وضعته الولايات المتحدة، وحددت شروطه، واضطلعت بتنفيذه بإرادتها المنفردة. وفي المقابل، يطرح فريق **ثان** سيناريو التصدي لمخاطر العولمة وضرورة مجابهة تحدياتها، وأن الخيار الوحيد هو الصدام مع الغرب، والبحث عن البديل في نطاق الخصوصية الحضارية والتراثية والتاريخية. بينما يذهب فريق **ثالث،** إلى انتهاج مزيد من الموضوعية، مؤكدا على أن عملية العولمة تحمل تحديات، ليس من المستحيل التغلب عليها، والتقليل من خطرها، ولكنها أيضا زاخرة بالفرص، وفي استطاعة دول الجنوب بشروط معينة تعظيم الاستفادة منها.

ويبقى السؤال ما هي تلك الشروط؟

وفي معرض الإجابة، أتت تلك الندوة لتؤكد على أن تغير الظروف التي صاحبت انعقاد مؤتمر باندونج، سواء على مستوى النظام الدولي الذي تبدلت ملامحه تماما من قطبية ثنائية إلى قطب واحد مهيمن، أو على مستوى السياق الإقليمي الذي انتفت عنه ملامح التشابه والتماثل في الأوضاع بين دول الجنوب لتحل محلها ملامح التباين والاختلاف والفجوات في مستويات التنمية وفي حجم الإنجاز، وبالتالي في المصالح والمواقف، إلا أن كل ذلك لم يلغ إمكانية إيجاد أرضية مشتركة بين تلك الدول تساعدها على الانخراط في "عمل جماعي تضامني".

أي أن ما تبقى من باندونج هو "المعنى" و"الروح" وإن اختلف الشكل واستتبع تغيير الآليات والأدوات والوسائل. وفي هذا الصدد، حملت روح باندونج حقيقتين: **أولاهما،** إمكانية التضامن بين دول الجنوب على اختلاف مواقعها وبرغم تباين أوضاعها ورؤاها. **وثانيتهما،** قدرة تلك البلدان على تبني موقف مشترك يتمثل في التحدي والرفض والمقاومة لما قد يفرضه الواقع الدولي المحيط عليها من ضغوط أو قيود.

وإذا كان باندونج قد أفرخ من قبل حركة عدم الانحياز ذات المضمون السياسي ومجموعة الـ٧٧ ذات المضمون الاقتصادي. فيمكن تصور بعث الأولى حتى تصبح "عدم انحياز للعولمة الليبرالية والهيمنة الأمريكية". ويمكن بالمثل أيضاً استبقاء الثانية لأن التباين في حد ذاته يعد هو المدخل الأنسب لخلق إمكانات أكبر للتبادل والتعاون.

بيد أن ما ميز تلك الندوة التي انعقدت في رحاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كونها عكست انشغال الجميع بهم واحد هو الدور المصري في الخارج عموما وفي قيادة دول الجنوب خصوصاً، وما انتابه من تغير اختلفت الآراء في توصيفاته ومسمياته ما بين تقلص وانكماش وانحسار وتراجع...الخ كما تباينت في تشخيصه وتفسيره ما بين أسباب داخلية وأخرى خارجية..الخ ولكنها اتفقت على كنهه ومضمونه، كما التقت حول خطورة تداعياته في التقليل من الوزن والثقل والمكانة السياسية لمصر في العالم.

على أن الفكرة المحورية التي أشارت لها كافة الآراء والمساهمات المطروحة بالبنان مفادها:
أن دور مصر القيادي في محيطها الإقليمي (عربيا كان أو إسلاميا أو إفريقيا أو جنوبيا) ليس فقط مسألة يمكن تحقيقها بالنظر إلى إمتلاكها بالفعل لكافة الركائز والمقومات التي تؤهلها لممارسته، وإنما هو ضرورة ملحة لا سبيل للتنازل عنها أو الاستكانة لتراجعها.
والجدير بالرصد، أن حجم هذا الدور الإقليمي وفعاليته هو مناط "التأثير" على المستوى الدولي. ليس فقط لمصر بل أيضا لعالمها العربي.

وقد اجتمعت الآراء كذلك على تضافر العوامل وتشابكها فلا يمكن إلقاء تبعة النهوض بهذا الدور على كاهل القيادة السياسية وحدها رغم الاتفاق على جسامة حجم المسئولية التي تتحملها في هذا الشأن. ولا يجوز التسليم بحتمية ما يحدث في الخارج، فالقدرة على الفعل واتساع مساحة الحركة ترتهن بما يحدث في الداخل، أي بكيفية صنع القرار، وطبيعة النظام السياسي وعلاقته بشعبه، ومدى ما يتمتع به من شرعية تدعمه وتساند حركته وتكسب فعله قوة التأثير.
أما إمكانية إحياء جبهة الجنوب وتحقيق التضامن بين شعوبه ودوله، فيؤكدها في مجلة الشاهد[1] مقال للدكتور سمير أمين، يحدد عددا من الخطوط العريضة للتضامن على الصعيد الاقتصادي، والتي كشفت عنها قمة كوالالامبور فبراير ٢٠٠٣، ناهيك عن ضرورات التصدي للمشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي يقوم على سلسلة حروب تخطط لها وتقررها أمريكا بإرادتها المنفردة. تلك الخطوط يمكنها أن تشكل بديلا تجتمع حوله دول الجنوب، وتدافع عنه لما ينطوي عليه من مصالح مشتركة بينها تتمثل في: التحكم في انتقالات رأس المال الدولي، وتنظيم الاستثمارات الأجنبية، وتبني سياسة زراعية تحافظ على الأمن الغذائي الوطني، والتوقف عن سداد الديون الضخمة غير المشروعة.

---

[1]) أنظر: د. سمير أمين، "من أجل إرساء أسس جديدة للتضامن بين شعوب الجنوب"، ملف باندونج، **الشاهد**، العدد ٢٣٦-٢٣٧، أبريل-مايو ٢٠٠٥، ص ص ٥٨، ٥٩.

وعلى الصعيد السياسي، أورد مقال د. سمير أمين جملة من الفرضيات الهامة: أولها، أن الإمبريالية أصبحت إمبريالية جماعية (ثالوث)، وثانيها، أن الولايات المتحدة لا تملك مزايا اقتصادية مطلقة في إطار هذا النظام الجماعي للإمبريالية، وثالثها، أن الهدف من السيطرة العسكرية (شعار الحروب الوقائية) على الكوكب هو تعويض العجز الاقتصادي الأمريكي، ورابعها، وجوب تحرير الجنوب من الأوهام الليبرالية وتحركه صوب أشكال مجددة من التنمية المتمركزة حول الذات، وخامسها، أن الاختيار الأمريكي لعسكرة العولمة يشكل تهديدا خطيرا لمصالح أوروبا واليابان. وسادسها، ضرورة وإمكانية تحرر أوروبا من الفيروس الليبرالي على أيدي الشعوب وليس رأس المال المسيطر. وسابعها، أن إعادة بناء جبهة الجنوب تتطلب مشاركة شعوبه، وثامنها، إمكانية بناء أممية جديدة للشعوب يتوحد في إطارها الأوروبيون والأسيويون، والأفارقة، والأمريكان. وتاسعها، مناقشة التنوع الثقافي كجزء من المنظورات الدولية، على أن تتم بلورة القيم العالمية العامة التي يمكن بناء جبهة سياسية موحدة في الجنوب عليها بشرط أن تتمحور بالأساس حول المستقبل وليس الماضي[2].

وتحت عنوان الحصاد المر للدول النامية بعد باندونج أشارت نفس المجلة إلى ثلاثة مشروعات كبرى متداخلة كان ظاهرها مساعدة الدول النامية ولكن جوهرها فرض هيمنة الشمال: وأولها، إقراض الشمال للجنوب مما أغرقه في المديونية المتفاقمة والعجز عن السداد، وثانيها، تمثل في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، الذي تخلت بموجبه الدولة عن القيام بالنشاط الاقتصادي المباشر مما أوقع الدول النامية في براثن الفقر والبطالة والركود، أما ثالثها، فهو تحرير التجارة الدولية على أثر قيام منظمة التجارة العالمية والدعوة إلى فتح الأسواق في الوقت الذي لا تقف فيه الأطراف المتنافسة على قدم المساواة[3].

ويبقى السؤال المطروح الآن: ماذا بعد باندونج ١٩٥٥؟

لم يقتصر الاهتمام باستلهام خبرة باندونج على مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد فقد سبقت عقد هذه الندوة ندوتان أخرتان أولاهما، نظمها مركز البحوث العربية والافريقية يومي ٢٤، و٢٥ أبريل ٢٠٠٥، وثانيتهما، عقدتها اللجنة المصرية للتضامن الأسيوي والأفريقي أيضاً في يوم ٢٤ أبريل. لا شك أن اكتساب الحدث بعد مضي نصف قرن عليه لهذا الزخم غير المسبوق، لا ينبع فقط من دروسه التاريخية المستفادة، وإنما يعود كذلك إلى دلالاته العميقة التي تتصل على نحو مباشر بالواقع المعاش وباللحظة الراهنة، ناهيك عما يثيره بالنسبة لدول الجنوب، ومصر في القلب منها، من قضايا مصيرية بعيدة المدى، تتعلق في جوهرها بالمستقبل، وما يحمله معه من فرص أو تحديات.

---

[2]) المرجع السابق، ص ص ٦٠-٦٣.

[3]) مدحت أيوب، "الحصاد المر للدول لنامية بعد باندونج"، ملف باندونج، **الشاهد**، العدد ٢٣٦-٢٣٧، أبريل-مايو ٢٠٠٥، ص ص ٦٤، ٦٥.

أما سلسلة الندوات التي شهدتها القاهرة فإنما تدلل بجلاء على مبلغ إدراك الدوائر الأكاديمية والثقافية المصرية لقيمة استحضار هذه الذكرى، وتوعية الأجيال الجديدة بما انطوت عليه من دور رائد لعبته مصر، في قيادة إقليمها الجنوبي، واستمدت منه ثقلها، وعززت من خلاله مكانتها على المستوى الدولي. غير أن تأمل ما حفلت به الندوات الثلاث من مناقشات، ورصد ما أعرب عنه المشاركون من آراء واجتهادات إنما يلفت النظر إلى عدة حقائق لعل أهمها: الإقرار بأن مؤتمر باندونج كحدث كان منعطفا حاسما في التاريخ المعاصر، إلا أن الانشغال بضغوط الواقع والتي تفرضها العولمة ضاعف من أهمية الرجوع إلى الماضي لتشخيص الحاضر ولاستشراف المستقبل. صحيح أنه بات في حكم المستحيل تكرار نفس التجربة بنفس السيناريو وبنفس الأبطال في عالم مختلف. إلا أنه في مقدور دول الجنوب إعادة إنتاج المعنى وإعادة صياغة المضمون في أطر وأشكال جديدة تلائم الواقع الدولي الجديد. وفي هذا السياق، تتجلى أهمية قمة الأمل العربية-اللاتينية التي انعقدت في العاصمة البرازيلية، مايو ٢٠٠٥ لتعكس بقاء قيم باندونج على قيد الحياة وقدرتها على ترجمة آمال الشعوب والتعبيرعن طموحاتها.

وغني عن البيان، أن استخلاص أهم نقاط الضعف ومكامن القصور التي شابت التجربة الأولى بمفرداتها المختلفة بدء من الطريق الثالث، وحركة عدم الانحياز، ومرورا بالدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، وتأسيس مجموعة الـ٧٧...الخ. يساعد دول الجنوب على تلافي الأخطاء وتجنب تكرارها إذا ما كانت لديها إرادة التعاون والتضامن.

ذلك أن الندوات الثلاث قد وضعت يدها على أغلب أوجه الخلل التي أصابت حركة الجنوب عبر خبرة نصف قرن من ترهل مؤسسي، واختفاء للزعامات، وإخفاق لخطط التنمية، وفشل في تحقيق التكامل الاقتصادي، وغلبة للطابع البيروقراطي، وتداخل وازدواجية دللت على انعدام التنسيق بين الأطر الاقتصادية والسياسية..الخ.

بيد أن ثمة اتفاق يكاد يصل إلى حد الإجماع بين كافة المشاركين على غياب عنصر بعينه كشفت الأيام عن خطورته البالغة كعامل مفصلي يرتهن به مصير حركة الجنوب من حيث النجاح أو الإخفاق، ناهيك عن البقاء والوجود ذاته، ألا وهو المشاركة الشعبية الفاعلة، فالمنظمات الجنوبية طغى عليها الطابع الحكومي بينما افتقرت إلى التمثيل الشعبي، وغابت عنها الجماهير. فارتهنت مصائرها بالسياسات المتغيرة لحكومات العالم الثالث التي ما لبث أغلبها أن تخلى عن خيار التضامن، وسقط بشكل أو آخر في شراك الاستقطاب. وفي ظل واقع بلدان الجنوب البعيد عن الديموقراطية، لم تستطع مجتمعاته المدنية سد الفراغ الناجم عن الانحسار أو الفتور في دور الحكومات، فأصيبت أطره بالشلل، وانهارت تنظيماته، أو دخلت في حالة موت سريري.

وعليه، فإن أي محاولة لتأسيس أطر جديدة للتضامن في الجنوب يجب، لكي يكتب لها الاستمرار ولكي تحظى بالتوفيق، أن تنبع من مبادرة شعبية، وأن ترتكز على قاعدة جماهيرية، وأن تصاغ وتعمل عبر آليات ديموقراطية. ويصبح السؤال: كيف تتحقق الديموقراطية في بلدان الجنوب بما ينقل الشعوب من كم مهمل إلى وجود فاعل؟ ومتى يكتسب المجتمع المدني النضج والفعالية في

الداخل بما يمكنه من النهوض برسالته في الخارج؟ وأين تقف مصر من كل ذلك ؟ وهل يرضى لهـــا أبناؤها أن يلحق لفظ "سابقاً" بوصفها زعيمة حركات التحرر، قائدة الجنوب ومنارة عالمهـــا العربـــي والإسلامي؟

التعريف بالمشاركين

	الاسم	الصفة
١-	د/إبراهيم نصر الدين	أستاذ العلوم السياسية – معهد البحوث والدراسات الأفريقية.
٢-	د/إسماعيل صبري مقلد	أستاذ العلوم السياسية – كلية التجارة- جامعة أسيوط.
٣-	د/بهجت قرنى	أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية- أستاذ البحوث بجامعة مونتريال.
٤-	أ/حلمي شعراوى	مدير مركز البحوث العربية والأفريقية.
٥-	د/عبد الله الأشعل	أستاذ القانون الدولى والعلاقات الدولية.
٦-	د/على الدين هلال	أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة.
٧-	د/كمال المنوفى	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية السابق.
٨-	د/محمد السعيد إدريس	رئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام
٩-	د/مصطفى كامل السيد	أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
١٠-	د/نادية مصطفى	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
١١-	د/ ناهد عز الدين	مدرس العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
١٢-	السفير/ نبيل بدر	مساعد وزير الخارجية الأسبق للعلاقات الثقافية-وزارة الخارجية المصرية

ببلوجرافيا عن باندونج

أولاً: المراجع باللغة العربية:

ا-الكتب:

١- اسكندر الديك، اليونسكو والصراع الدولي حول الإعلام والثقافة، بيروت، المؤسسة الجامعية، ١٩٩٣.

٢- الدورة الثالثة عشرة للهيئة الرئاسية لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، أولان باتور، منغوليا، ١٦-١٩ ديسمبر ١٩٨٦.

٣- الدورة الرابعة عشرة للهيئة الرئاسية لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية والعيد الثلاثين للمنظمة، القاهرة، ج.م.ع، ١٢-١٦ يناير ١٩٨٨.

٤- الهيئة العامة للاستعلامات، حركة عدم الانحياز: المتغيرات الدولية: التحديات وآفاق المستقبل، القاهرة، المركز، ١٩٩٢.

٥- بطرس بطرس غالي، الحركة الأفروآسيوية، القاهرة، دار الكتاب الجديد.

٦- صبري أبو المجد، ثورة أفريقيا، القاهرة، الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٠.

٧- طيب تيزيني، حول مشكلات الثورة والثقافة في العالم الثالث، دمشق، دار دمشق.

٨- عبد الرحمن الشرقاوي، باندونج والسلام العالمي، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٦.

٩- عبد الرحمن إسماعيل الصلحي، أفريقيا وعدم الانحياز، القاهرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٤.

١٠- عبد الصبور شاهين (مترجم)، فكرة الأفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونج، القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٠٧.

١١- محمد أنيس، المؤتمر الآسيوي الأفريقي، القاهرة، محمد أنيس، ١٩٥٧.

١٢- محمد السيد سليم (محرر)، عدم الانحياز في الثمانينيات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣.

١٣- محمد نعمان جلال، حركة عدم الانحياز في عالم متغير، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.

١٤- محمود الشرقاوي، اندونيسيا المعاصرة، القاهرة، مكتبة الأنجلو.

١٥- مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية منذ النشأة حتى مؤتمر نيودلهي لوزراء الخارجية، بيروت، الدار العالمية، ١٩٨٤.

١٦- مصطفى علوي (محرر)، عدم الانحياز وتحديات التسعينيات، القاهرة، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١.

١٧- نهاد أحمد سلامة (وآخرون)، حركة عدم الانحياز والوضع الدولي الراهن، القاهرة، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، ١٩٩٢.

١٨- ٣٠ عام من النضال، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، القاهرة، ج.م.ع، ١٩٨٧.

٢- الرسائل العلمية:

١- سامي منصور، بلجراد لدول عدم الانحياز، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٦١.

٣- تقارير:

١- حركة عدم الانحياز، مجلس الشورى، سلسلة تقارير مجلس الشورى، القاهرة، المجلس.

٢- محمد عبد الخالق حسونة، تقرير عن المؤتمر الآسيوي الأفريقي المعقود في باندونج باندونيسيا ١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥، مصر، مطابع جريدة الصباح ١٩٥٥.

٣- مصر وحركة عدم الانحياز، تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومي، مجلس الشورى، ١٩٩٢.

٤- مؤتمرات:

١- مؤتمر الشعوب الأفريقية والآسيوية بالقاهرة من ٢٦ ديسمبر إلى ١ يناير ١٩٥٨، الكلمات التي ألقيت، وقرارات المؤتمر بالإنجليزية والفرنسية.

٥- أوراق منشورة:

١- حركة عدم الانحياز والوضع الدولي الراهن، مائدة مستديرة دعت إليها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية، يناير ١٩٩٢.

٦- الجرائد:

١- محمد مجدي مرجان، مع الفكر الأفروآسيوي، الأهرام، ٢٧ أبريل ٢٠٠٥.

٢- يحيى غانم، قمة المشاركة الأفرآسيوية: عودة ولكن إلى المستقبل، الأهرام ٢٣ أبريل ٢٠٠٥.

٣- عائشة عبد الغفار، قمة آسيا- أفريقيا شراكة استراتيجية جديدة بين القارتين، الأهرام ٢٤ أبريل ٢٠٠٥.

٤- مؤتمر ديربان الوزاري، المشاركة الاستراتيجية بين أفريقيا وآسيا، ١٨ أغسطس ٢٠٠٤.

ثانيا" المراجع باللغة الإنجليزية:

A-Documents:

1- The constitution of the Afro-Asian people's solidarity organization, Manial, Cairo, ARE, permanent secretariat of AAPSO, 1980.
2- AAPSO and non-alignment: documents 1961-1983, Cairo, Egypt, permanent secretariat, Afro-Asian solidarity organization, 1983.

B-Books:

1- AAPSO presidium committee on Africa held in Algeria, 17-18 February 1985.

2- AAPSO's sixth conference, Cairo, permanent secretariat of AAPSO, 1984.

3- AAPSO: 25 years of struggle, Cairo, Egypt, AAPSO permanent secretariat, 1982.

4- Acimovic Lujubiovoje (ed.), Nonalignment in the world today, Institute of International politics, Beograda, 1969.

5- Avramovic Dragoslav (ed.), South- south financial co-operation: Approaches to the current crisis, the Jamaica papers, Pinter, 1983.

6- B.K Shrivastava, M.P.A.N Murthy, Neutrality and nonalignment in 1990, New Delhi, Radiant publishers, 1991.

7- Biswas Chitta, The relevance of Bandung" thirtieth anniversary of Bandung conference, Cairo, Egypt: Permanent Secretariat of AAPSO, 1955.

8- Conte Arthur, Bandung: Tournant de l'historie, Robert Laffont, Paris, 1965.

9- H.W Brands, The specter of neutralism: The US and the emergence of the Third World 1947-1960, New York, Columbia university press, 1989.

10- Henry Christman (ed.), Niether East nor West: The basic documents of non-alignment, New York, sheed & ward,1973.

11- Jackson Richard, The non aligned: The UN and superpowers, New York, Praeger, 1983.

12- Kimche David, The Afro-Asian movement: Ideology and foreign policy of the third world, Jerusalem: Israeli universities press, New York: Halsted press, 1973.

13- Martin Lauren, Neutralism and nonalignment: The new states in world affairs, New York, Praeger, 1962.

14- Mates Leo, Non alignment theory and current policy, Belgerade, Institute of International politics and Economics, Dobbs Ferry, NY, Oceana publications, 1972.

15- Ministry of Foreign affairs, The non-alignment movement and the new International economic order (1961-1983), Cairo, A.R.E, 1984.

16- Mohammed Abdel Khalek Hassouna, The 1st Afro-Asian conference held at Bandung, Indonisia, April 18-24 1955, Secretary General of League of Arab States to the League council, Cairo: Impr.Misr, 1955.

17- Morad Wahbah, Philosophy & civilization, Cairo, Faculty of Education, Ain Shams University,1978.

18- Mortimer Robert, Third World coalition in International politics, Boulder, Coloi, Westview press, 1984.

19- Phillip Darby (ed.), At the edge of International Relations: Post colonialism, gender, and dependency, London, New York, Pinter,

1997.

20- Power Paul (ed.), India's nonalignment policy: strength and weakness, Boston, Health, 1967.

21- Reza Djalili Mohammad, Third World and International Relations, Boulder, Coloi, Lynne Rienner publishers, 1986.

22- Romulo Carllos, The meaning of Bandung, Chapel Hill, university of North Carolina press, 1956.

23- Sauvant Karl, Group of 77: evolution, structure, organization, Oceana, 1981.

24- Selim Mohammad (ed.), Nonalignment in a changing world: proceedings of symposia on non alignment held in Cairo April-July 1982 under the auspices of the Al-Ahram center for political and strategic studies, American university in Cairo, 1982.

25- S.L Popla (ed.), Asia and Africa in the modern world: basic information concerning independent countries, Bombay, Asia publication house, 1955.

26- Stnghan and Shirley Hune, Non alignment in an age of alignments, Westport, Conn, L.Hill, London, Zed books, 1986.

27- Tandon J.C (and oths.), Nonalignment: A bibliography, Lancers Publishers, New Delhi, 1983.

28- The seventh meeting of the presidium of the Afro-Asian people's solidarity organization, 13-15 January 1979, Hanoi, Socialist Republic of Vietnam, Cairo, ARE: permanent secretariat of AAPSO, 1979.

29- Williams Marc, Third World cooperation: The group of 77 in UNCTAD, London, Pinter publishers, New York, St. Martin's press, 1991

C-Periodicals:

1. A..W Stargardt, "The emergence of the Asian system of powers, Modern Asian studies, Vol.23, 1989.
2. A.S. Abraham, "The future of nonalignment: a heterogeneous movement at the crossroads", Atlas, August 1979.
3. Adil Najam, "Dynamics of the southern collective: developing countries in desertification negotiation, Global environmental politics, Vol.4, No.3, August 2004.
4. Barn Jaff,"Nehru and Chou En-Lai", The Nation, Vol.180, Issue.22, May 1955.
5. Carol Geldar and Peter Leon, "The group of 77 a perspective view: group that acts as a caucus for developing countries on economic matters in various forums", International affairs, winter 1980.
6. Cohen Robin, "The sociology of developing societies: problems of teaching and definition", Sociological review, Vol.25, Issue.2, May 1977.
7. David Walker, "Nervous outsiders", Australian historical studies,Vol.37, Issue.125, April 2005.
8. David Wilson, "China, Thailand, and the spirit of Bandung", The China Quarterly, No.3, Apr.1967.
9. Dedication to non-alignment: peace and development benefiting all peoples", Review of international affairs, May 1985.
10. Dike Nworah, "Nationalism versus coexistence: Neo-African attitude to classical neutralism", The Journal of Modern African studies, Vol.15, No.2, June 1977.
11. Dilip Mohite, "Ideological foundations of Nehro's nonalignment, Indian journal of political science, Vol.53, No.1, Jan-March 1992.
12. Edwin Johnson, "El movimiento de los no alineados", Politica Internacional, April 1989.
13. Fitzgerald C.P, "Afro-Asian conference: The Issue at stakes", The Nation, Vol.180, Issue.14, April 1955.
14. Fitzgerald C.P, "East Asia after Bandung", Far East Survey, Vol.24, No.8, Aug.1955.

15. Franklin Weinstein, "The second Asian-African conference: Preliminary Bouts", Asian Survey, Vol.15, No.7, 1965.

16. Fraser Lan Forbes, "American anti-colonialism and French Africa", Southwestern social science Quarterly, Vol.39, Issue.1, Jun.1958.

17. Fred R. Von de Mehden, "Southeast Asian relation with Africa", Asian Survey, Vol.5, No.7, Jul 1965.

18. Gorge Masannat, "Sino-Arab relations", Asian Survey, Vol.6, No.4, Apr.1966.

19. Guy J. Pauker, "The Riso and fall of Afro-Asian solidarity", Asian Survey, Vol.15, No.9, Sep.1965.

20. Guy Wint, "Impatience of the East", The Nation, Vol.182, Issue.15, April 1956.

21. Houman Sadri, "Nonalignment as a foreign policy strategy: dead or alive, Mediterranean quarterly, Vol.10, No.2, Spring 1999.

22. Ignace Feuerlicht, "Afro-Asian", American Speech, Vol.34, No.4, Dec.1959.

23. Iida Keisuke, "Third world solidarity: The group of 77 in the UN General Assembly, International Organization, Vol.42, No.2, Spring 1988.

24. Jamila M.F,"The Arab Maghrib at the Bandung conferences", Revwe d'histoire Maghrebine, Al-Majalla al-Tarikhiya al-magharibiya, No.2, 1974.

25. Jargalsuikhany Enkhscuikhan, "Ensuring peace in Asia and the pacific: The monogolina initiative", Asian Survey,Vol.25, No.10, Oct.1985.

26. Jayaramu P.S, "New world order: Nonaligned movement and India, India quarterly, Vol.48, Vol.1, No.2, Jan-June 1992.

27. Jeffrey Folks, "Last call to the west: Richard Wright- the color curtain", South Atlantic review, Vol.59, No.4, Nov.1994.

28. John Seaburg Thomson, "Burmese Neutralism", Political science Quarterly, Vol.72, No.2, Jun.1957.

29. Josip Vrhovec, "Current ideological and political questions regarding the further development and implementation of the policy of nonalignment and tasks of the league of communinists", Review of International affairs, April 1979.

30. K.M Pannika, "Afro-Asian conference: symbol of independence", The Nation, Vol.180, Issue.14, April 1955.

31. K.P Misra, "Nonalignment movement back on the rails: A study of Jakarta summit, International studies, Vol.30, Vo.1, Jan-March 1993.

32. Karl Sauvant, "The nonaligned movement and the group of 77: Towards joint co-operation", Non-aligned World, Vol.22, No.74, Jan-March 1983.

33. Ker Deng, "Peking's Middle East policy in the post C.W era, Issue and studies, Vol.30, No.8, Aug.94.

34. Kevin Gonboy, "The group of 77: draft provisions concerning supplier guarantee for proposed international code of conduct on transfer of technology to developing countries", Georgia journal on international and comparative law, Winter 1979.

35. M.S Rajan, "Modernizing the NAM? The ninth nonaligned summit conference 1989, International studies, Vol.27, No.2, Apr.-June 1990.

36. M.S Rajan, "The nonaligned world in 1990", International studies, Vol.26, No.3, July-Sep. 1989.

37. Miodrag Cabric, "Nonalignment and international economic relations: conditions for action", Review of international affairs, May 1982.

38. Nazli Chourcri, "The perceptual base of non alignment", The Journal of conflict resolution, Vol.13, No.1, March 1969.

39. Nicholaa Tarling, "Ah-ah: British and Bandung conference of 1955", Journal of Southeast Asian studies, Vol.23, Issue.1, March 1992.

40. Padhyaya Bandyo, "Imperatives and realities of Indonisia's nonalignment since 1975, International studies, Vol.27, No.1, Jan.-March 1990.

41. Peter Lyon, "Thiru world without superpowers", Review of International affairs, Vol.58, Issue 1, Winter 81\82.

42. Powell A.C, "My mission to Bandung: How Washignton Bludered", The Nation, Vol.180, Issue.22, May 1955.

43. Ramesh Thakur, "India after nonalignment", Foreign affairs, Vol.71, No.2, Spring 1992.

44. Ranko Petkovic, "Neutralite et non-alignment: variations sur les resemblances et les differences", Etudes Internationales, Vol.23, No.1, 1986.

45. Ranko Petkovic, "Nonalignment in the nineteen-eighties", Review of International affairs, March 1981.

46. Ray Tras, "The making of post bipolar buffer states: Mongolia and Nepal", International politics, Vol.34, No.4, Dec.1997.

47. Rosaria Coreen and Calaude Heller, "Surgimiento y proyeccion del tercer mundo de Bandung a los ochentas", Spanish periodical Article: Foro Internacional, 1980.

48. Samir Amin, "What's the result of non-alignment, Das argument, Vol.28, No.160, Nov-Dec 1986.

49. Scot. Brown, "The US organization, black power vanguard politics. And the US front ideal: los angeles and beyond", Black world foundation, Vol.31, Issue.3\4, Winter 2001.

50. Shaukat Hassan, "Nonalignment and socialist foreign policy of : implications of foreign policies of various communist countries for neutral developing countries", Asian affairs, Jan.-Feb. 1981.

51. Terry Bowen and John Scheb, "Reassessing the "freshman effect": The voting block alignment of new justices on the US supreme court 1921-1990", Political behavior, Vol.15, No.1, March 1993.

52. The 4th block", NPQ: New perspective Quarterly, Vol.10, Issue.3, Summer 1993.

53. thoughts from the UNs (interview with Donald Mills: ambassador from Jamaica to the UN and former chairman of the group of 77 on the new International economic order and the restructuring of the UN, International development review, Vol.21, No.1, 1979.

54. Vernon Bartlett, "The awakening of Afro-Asian nations", African affairs, Vol.25, No.235, Apr.1960.

55. Vijaya Samaraweera, "From regionalism to globalism in Sirilanka's foreign policy", Asia Quarterly, No.4, 1978.

56. Vlado Benko, "Wars among nonaligned countries: in the theory of conflict", Teorija in Praksa, Vol.26, No.3-4, Apr.1989.

57. Zaheer Quraishi, "Relevance of nonalignment", India quarterly, Vol.50, No.1-2, Jan-June 1994.

D-Papers:

1- J. Raymond Lorantas, "Teaching world history through symbolic figures: Zhou Enlai an example, Paper presented at the annual conference of the American historical association, San francisco, CA, December 3-27-1983.

2- Romein and W.F Werthein, A world on the move: history of colonialism and nationalism in Asia and North Africa from the turn of the century to the Bandung conference, Amsterdam: Djambatan, New York: Institute of pacific relations.

E-Net Resources:

1- Activities of secretary General in Indonesia 19-25April, www.unis.unvienna.org\unis\pressrels\200sgt.

2- P.Kharel, Before and after Jakarta: A review, www`.gorkhapatra.org.np\pagaeloader.php.

3- Inaugural session of the forty -third session hold on Monday 21st June 2004 at 10:30 AM, www.aalco.orinaugural.

4- Speeches PGMA's attendance to the Asian African summit 2005 in Jakarta, www.ops.gov\jakarta2005\speeches.htm.

5- Asia, Africa asked to whip up anti-colonialism spirit: Indian PM says, www.antara.co.id\en\seenws.

6- The context of Jakarta summit, www.gorkhaparta.otg.np\pageloaderphp.

7- New Asian- African strategic partnership, http://pd.cpim.org\2005\0501\05012005\bandund.

8- New Asian- African strategic partnership, www.ganashakti.com\tw\thiswork\wold2.htm.

9- Declaration on the New Asian- African strategic Partnership Bandung, www.iss.co.\AF\regorg\unity_to_union\pdfs\asiaafrica\bandungdecapr05.pdf.

10- The structure and effects of decision process in seabed committee and the third UN conference on the law of the sea, http"\\ links.jstore.org\sici.